المجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية
بدمياط الجديدة

حاشية الجوهري إسماعيل بن غنيم على (مختصر) السعد التفتازاني على (التلخيص) للجلال القزويني: (باب الفصل والوصل) (تحقيق ودراسة)

الدكتور
أيمن محمد عبد الله السيد
المدرس بقسم البلاغة والنقد
بكلية اللغة العربية بالمنصورة ـ جامعة الأزهر

العدد التاسع عشر (سبتمبر ٢٠٢٥م)
الترقيم الدولي/ (٢٣٥٦-٦٣٥٣) ISSN
الترقيم الدولي الإلكتروني/ (٢٦٣٦-٢٧١٦)
رقم الإيداع بدار الكتب / (١٨٧٦٦/ ٢٠١٣)

ملخص البحث

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحقيق باب الفصل والوصل في شرح الجوهري على مختصر للمعاني للتفتازاني على التلخيص للقزويني، وبين البحث أهمية تحقيق المخطوطات بما يوضح تحقيق كتب التراث العلمي، لا سيما في مجال اللغة العربية والبلاغة، وأنها ركيزة أساسية للحفاظ على الهوية الثقافية والمعرفية للأمة، وأبرز البحث أهمية هذا العمل بشكل خاص في حقل البلاغة والنقد، الذي يعد من أجلّ العلوم قدراً وأدقها سراً، فبه تُعرف دقائق العربية وأسرارها، وتُكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أستارها؛ لذا فإن إهمال هذا التراث أو عدم الاهتمام بتحقيقه وصونه يؤدي إلى ضعف في اللسان العربي وتدهور في الفهم، مما ينذر بانهيار الأمة ثقافياً، فهذا العمل البحثي يهدف إلى تقديم ملخص لعملية تحقيق ودراسة حاشية الجوهري (باب الفصل والوصل) على "مختصر المعاني" للتفتازاني، الذي يعد شرحًا وافيًا على "تلخيص المفتاح" للخطيب القزويني، وذلك ضمن سياق إسهامهما في إثراء الدرس البلاغي العربي.

وتكمن أهمية هذا العمل في أن تحقيق النصوص البلاغية ليس مجرد تدقيق تاريخي، بل هو عمل حيوي للحفاظ على حيوية اللغة العربية وعمقها، هذا العمل يمثل إجراءً استباقيًا ضد التآكل اللغوي والانفصال الثقافي، مما يضمن قدرة الأجيال القادمة على الوصول إلى ثراء تراثهم اللغوي وفهمه، مع بيان بعض ملامح منهج الدراسة والتحقيق، وخطة البحث.

ووضحت في التمهيد المنهج المتبع في الدراسة والتحقيق، ثم ترجمة موجزة لصاحب الشرح، وصاحب التلخيص، وصاحب المختصر.

ثم يأتي القسم الأول من البحث، وهو الخاص بالدراسة، وتضمن الإشارة إلى معالم من جهود صاحب المخطوط، وآرائه، واعتراضاته ومناقشاته لبعض آراء التفتازاني وغيره، في سياق الأبواب والمباحث البلاغية التي وردت في المخطوط، وكذلك بيان ماله من جهد وفضل في محيط الدراسات البلاغية، ومنزلته بين البلاغيين، ومكانة كتابه بين كتب الشروح وغيرها، وما

أضافه من جديد في مجال الأبواب والمباحث البلاغية التي تناولها في شرحه، وتمت دراستها وتحقيقها في سياق البحث.

ثم يأتي بعد ذلك القسم الآخر الخاص بالتحقيق، وفيه أُثبت نص المخطوط في أعلى الصفحات، وفي هوامشها معالم التحقيق المختلفة لذلك النص، طبقًا لقواعد التحقيق العلمي الصحيح، وضوابطه، وأصوله.

الكلمات المفتاحية: حاشية الجوهري، مختصر السعد، تلخيص القزويني، الفصل والوصل.

Abstract

This research undertakes a study and critical edition of the chapter on "**Faṣl and Waṣl**" (**Ellipsis and Conjunction**) as expounded in **Al-Jawharī's commentary** on **Al-Taftāzānī's *Mukhtaṣar al-Maʿānī***، which itself is a commentary on **Al-Qazwīnī's *Talkhīṣ***. The study highlights the crucial importance of editing and publishing ancient manuscripts، particularly those preserving our scientific and intellectual heritage in the **Arabic language and rhetoric** (**Balāgha**). It underscores their fundamental role in safeguarding the nation's cultural and intellectual identity.

The research specifically emphasizes the significance of this work within the field of **Rhetoric and Criticism** (**Naqd**)، which is considered among the noblest and most intricate of sciences. It is through these disciplines that the subtle nuances and secrets of the Arabic language are revealed، and the miraculous aspects of the Qur'anic composition are unveiled. Therefore، neglecting this heritage or failing to prioritize its critical edition and preservation would lead to a weakening of the Arabic tongue and a decline in comprehension، threatening the cultural collapse of the nation.

This research aims to present an overview of the process of editing and studying Al-Jawharī's gloss (specifically the chapter on Faṣl and Waṣl) on Al-Taftāzānī's *Mukhtaṣar al-Maʿānī*، which is a comprehensive commentary on Al-Khaṭīb al-

Qazwīnī's *Talkhīṣ al-Miftāḥ*، within the context of their contributions to enriching Arabic rhetorical studies.

The importance of this work lies in the fact that the critical edition of rhetorical texts is not merely a historical verification; it is a vital undertaking for preserving the vitality and depth of the Arabic language. This effort represents a proactive measure against linguistic erosion and cultural disconnection، ensuring that future generations can access and comprehend the richness of their linguistic heritage. The research also outlines some features of the study and editing methodology، along with the research plan.

The introduction clarifies the methodology followed in the study and critical edition، followed by brief biographies of the author of the commentary (Al-Jawharī)، the author of *Talkhīṣ* (Al-Qazwīnī)، and the author of *Mukhtaṣar* (Al-Taftāzānī).

The first section of the research is dedicated to the study، encompassing the contributions and views of the manuscript's author، his objections، and his discussions of some of Al-Taftāzānī's and other scholars' opinions، within the context of the rhetorical chapters and discussions found in the manuscript. It also highlights his efforts and merit in the field of rhetorical studies، his standing among rhetoricians، the position of his book among other commentaries، and his original contributions to the rhetorical chapters and discussions covered in his commentary، which were studied and edited within the research.

Following this is the second section، dedicated to the critical edition. In this section، the text of the manuscript is presented at the top of the pages، with various editorial annotations in the footnotes، all in accordance with the rules، controls، and principles of sound scientific editing.

Keywords: Jawharī's Gloss، Mukhtaṣar al-Saʿd، Qazwīnī's Talkhīṣ، Faṣl and Waṣl

المقدمة

الحمد لله، وصف نفسه بنعوت الكمال، ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير.. والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، محمد الموصوف بالخُلق العظيم والبيان المعجز، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإنَّ لغتنا العربية، التي شرفها الله بكونها لغة كتابه المبين، ليست مجرد أداة للتواصل، بل هي محيطٌ زاخرٌ بالعلوم والمعارف، وحاضنةٌ لتراثٍ فكريٍّ لا يُضاهى. يكمن في ثنايا هذا التراث كنزٌ عظيمٌ ما زال يحمل في طياته درراً ونفائسَ لا حصر لها، ألا وهي المخطوطات العربية، هذه المخطوطات ليست مجرد رقوقٍ بالية أو صفحاتٍ قديمة، بل هي سجلٌّ حافلٌ بعبقرية أجدادنا في مختلف صنوف العلم والمعرفة.

ولقد دوّن علماؤنا الأجلاء إرثاً ضخماً من الفكر والإبداع، وخلّدوا بمداد أقلامهم عصورًا من التقدم والرقي، ولو أننا أولينا هذه المخطوطات العناية التي تستحقها، دراسةً وتحقيقًا وتحليلًا، لتكشّفت لنا آفاقٌ جديدة من الفهم والإدراك في شتى ميادين المعرفة، ولإفادتنا أيّما إفادة في تعزيز مكانة لغتنا العربية وإثرائها، واستلهام الدروس من عمق تاريخنا الفكري الذي ما زال بكراً ينتظر من يكتشف أسراره وأغواره.

ويُعدّ مخطوط الجوهري في البلاغة والنقد إضافة قيمة للمكتبة العربية، فهو شرحٌ وافٍ على كتاب "مختصر المعاني" لسعد الدين التفتازاني، والذي بدوره يُعدّ من أهم شروح "تلخيص المفتاح" للإمام جلال الدين الخطيب القزويني، فيمثل هذا المخطوط حلقة وصل مهمة في سلسلة التأليف البلاغي والنقدي، حيث ينهل من معين الأصول ويُضيف إليه من فكر صاحبه.

يتناول هذا المخطوط قضايا البلاغة العربية بفروعها الثلاثة: علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع، مستعرضًا بأسلوبه الدقيق وشرحه الواضح دقائق هذه العلوم وأسرارها. كما

يتعمق الجوهري في الجانب النقدي، محللًا النصوص والأمثلة التي أوردها التفتازاني والقزويني، ومُبديًا رأيه فيها، مما يُثري الفهم ويُعمّق التذوق البلاغي، وسأتناول بفضل الله ومنه باب الفصل والوصل فيه بالدراسة والتحقيق.

وتكمن أهمية هذا المخطوط في كونه يقدم لنا رؤية جديدة ومعالجة أصيلة لمتون بلاغية عريقة، مما يفتح آفاقًا واسعة للباحثين والدارسين في مجال البلاغة والنقد الأدبي، ويُسهم في إثراء الدرس الأكاديمي والبحث العلمي في هذا الفن الأصيل من فنون اللغة العربية.

دوافع اختيار الموضوع:

١-الاهتمام بكتب التراث: الاهتمام بالدراسة والتحقيق لكتب التراث؛ حتى نستنطق منها علم اللغة العربية وبخاصة البلاغة.

٢-كون الحاشية على مختصر المعاني على التلخيص قد أكسبها قوة وزاد من أهميتها.

٣-أسلوب الشيخ الجوهري المتميز في سرد الآراء البلاغية وتجميعها في كل مسألة، والرد على كل الآراء إما بقبولها أو تفنيدها.

٤-منهج الشيخ الجوهري في ذكر الآراء يجعله منصفًا؛ حيث يذكر الرأي البلاغي ولا يكتفي به في المسألة الواحدة، لكنه يُتبعه بآراء البلاغيين في نفس المسألة، ثم يأتي دوره بالنظر في تلك الآراء.

٥- التعرف على جهود الأجداد: فتحقيق المخطوطات يكشف عن حجم الجهود العلمية الهائلة التي بذلها العلماء العرب القدماء في سبيل تطوير اللغة وعلومها، بما في ذلك البلاغة. وهذا من شأنه أن يلهم الأجيال الجديدة، ويشجعها على مواصلة البحث والعطاء.

٦- كون الحاشية تمثل حلقة وصل بين التراث القديم والحديث، وكونها مفتاحًا للباحثين مما يُسهم في تطور الدراسات البلاغية.

الدراسات السابقة:

فقد سبقني في تحقيق أجزاء من هذا المخطوط بدأتها الباحثة: صفية الجزار في رسالة التخصص (الماجستير) جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة؛ حيث تناولت بالتحقيق المخطوط من أوله إلى نهاية باب (المسند).

ثم أكمل بعدها الباحث/ هاني عمر محمد، من أول باب المسند إلى نهاية باب أحوال متعلقات الفعل (تحقيق ودراسة)، وهو بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدمياط الجديدة.

وأكمل الباحث/ السيد مسعود حسن، بعدهما بابي القصر والإنشاء، وهو بحث منشور بمجلة الدراية بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بدسوق جامعة الأزهر.

لقد اعتمدتُ في تحقيق هذا الجزء من المخطوط على ما سبقني إليه الباحثون من جهود في دراسته وفصوله المتنوعة، غير أنّي عمدتُ بعد ذلك إلى إغنائه بما لم يتيسر لهم من مصادر، وبما هيأه لي النظر والتأمل من مناهج ورؤى جديدة، ثم مضيت إلى استكمال ما بقي من تحقيق هذا المخطوط، قصدًا إلى تمام الفائدة، واستجلاء ما انطوى عليه من جواهر البلاغة وأسرار البيان، ليغدو في صورة بناء متكامل، تُعمَّم به المنفعة، وتتحقق الغاية المرجوة من نشره.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يتكون من:

(مقدمة، وفصلين، وخاتمة، يتلوها مجموعة من الفهارس)

أمَّا المقدمة: فتشتمل على:

أهمية الموضوع، وأسباب اختياري له، وخطة البحث ومنهجه.

تمهيد البحث، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول**: الحديث عن (الجوهري) إسماعيل بن الشيخ غنيم الجوهري.
- **المطلب الثاني**: نبذة مختصرة عن (التفتازاني).
- **المطلب الثالث**: نبذة مختصرة عن (الخطيب القزويني).

أمَّا الفصل الأول فهو الخاص بالدراسة، ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: الجهود البلاغية للجوهري في حاشيته على المختصر.

المبحث الثاني: وجاء بعنوان مدخل إلى التحقيق:

أولا: توثيق اسم المخطوطة، ونسبتها إلى إسماعيل بن غنيم الجوهري، والأدلة على ذلك.

ثانيًا: سبب تأليف هذه المخطوطة، وزمن تأليفها.

ثالثًا: وصف نُسخ المخطوطة، وأماكن وجودها.

رابعًا: منهج التحقيق.

وأما الفصل الثاني: فهو قسم التحقيق، ويشتمل على النَّص المُحقَق.

وأما الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

الفهارس، وهي متنوعة فيما بين:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث النبوية.

٣- فهرس الأشعار.

٤- فهرس المصادر والمراجع.

٥- فهرس الموضوعات.

التمهيد

المطلب الأول: نبذة مختصرة إسماعيل بن غنيم الجوهري:

يبدو أنّ الشيخ لم ينل حظَّه من الشهرة بين المترجمين، على الرغم مما تجلّى في مؤلفاته وشروحه من براعة ودقة علمية رصينة في ميادين البلاغة وعلوم اللغة والدين. ولقد كان جديرًا بأن يُدرج في صفوف أعلام العربية وكبار علماء البيان.

فهو: إسماعيل بن غنيم الجوهري، له من المؤلفات:

- ـ أجوبة على أسئلة للجلال السيوطي. رسالة، إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أمَّا بعد. رسالة، إنجاز الوعد بمسائل أمَّا بعد، بلوغ المرام بشرح ديباجة شرح القَطر لابن هشام في النحو، التجريد في إعراب كلمة التوحيد، جواز وقوع النسخ. رسالة، حلل الاصطفا بشيم المصطفى، حلية ذوي المجد بجواهر العقد في الكلام على أمَّا بعد، رفع الأستار المسدلة عن مباحث البسملة. رسالة، شرح منظومة للشبراوي، فرغ منه سنة ١١٦٠ هـ، القول المحكم على ديباجة شرح السلم. في المنطق، فرغ من تأليفه سنة ١١٦٥ هـ، الكلم الجوامع في بيان مسألة الأصولي لجمع الجوامع – رسالة أتمها سنة ١١٥٠ هـ، مناقب الإمام الشافعي[١]، حلل الاصطفا بشيم المصطفى –صلى الله عليه وعلى آله وسلم — منه نسخة مخطوطة بجامعة الرياض[٢]، فتح الأبواب المقفلة على مباحث البسملة، فرغ منها سنة ١١٥١هـ[٣]، رفع

(١) ينظر: إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد، الشيخ: إسماعيل بن غنيم الجوهري، ت: الدكتور جميل عبد الله عويضة، ١٤٣١ هـ /٢٠١٠ م.

(٢) مخطوط بدار الكتب المصرية باسم مؤلفه إسماعيل الجوهري برقم حفظ:٥٠١ حديث تيمور عربي، رقم المايكروفيلم ٢٣٨٨١، الرقم العام:٢٦٢٠٠١.

(٣) **ينظر**: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين:١/٢٢٠. مخطوط بدار الكتب المصرية باسم مؤلفه إسماعيل الجوهري برقم حفظ:٣٨١٤٧ عربي، ورقم:٤٨٩١ج عربي، ورقم:٩٢ نحو عربي، الرقم العام:٢١١٧٩١، ورقم:٢١٧٨٠١، ورقم:٣٥٨٦٤١.

الأستار المسبلة على مباحث البسملة[١]، شرح لفظ الجلالة[٢]، القول المحكم على ديباجة شرح السُّلَّم في المنطق[٣]، فرغ من تأليفه سنة ١١٦٥هـ[٤]، الحاشية التي نحن بصدد تحقيقها المسماة: حاشية الجوهري (إسماعيل بن غنيم) على مختصر السعد التفتازاني على التلخيص للجلال القزويني. [٥]

وفاته: لم يُحدد العلماء سنة ولادة الجوهري، لكن وفاته كانت عام ١٦٥هـ على الأرجح.

(١) مخطوط بدار الكتب المصرية باسم مؤلفه إسماعيل الجوهري برقم حفظ:٥٢٠، تفسير تيمور عربي، الرقم العام: ٢٥٦٨٢١.

(٢) مخطوط بدار الكتب المصرية باسم مؤلفه إسماعيل الجوهري برقم حفظ: ٥٦ علم الكلام عربي، الرقم العام:٢٢٣٣٠٧، ورقم:٣٤٧٧٠٧.

(٣) مخطوط بدار الكتب المصرية باسم مؤلفه إسماعيل الجوهري برقم حفظ: ١٠١ عربي تيمور، ورقم:١٦١ منطق تيمور عربي، الرقم العام:٣١٧١٦١، ورقم:٣١٧٤٥١.

(٤) **ينظر**: تحقيق مخطوط (إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد) إسماعيل بن غنيم الجوهري. تحقيق ودراسة الدكتورة: سماسم بسيوني عبد العزيز مطر: (٣٩٠) (مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة _جامعة الأزهر_ مصر ع ٣٠، ج٣)، دار المنظومة، ٢٠٠٩م.

(٥) سأذكر كل تفاصيل النسخ التي حصلت عليها تحت عنوان وصف النسخ.

المطلب الثاني:

العلامة سعد الدين التفتازاني(ت٧٩٢هـ) ومختصره والحواشي التي تناولته.

أولًا- التعريف بالتفتازاني:

اسمه وكنيته ولقبه:

هو: مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين التفتازاني الإمام العالم بالعلوم العربية والكلام والأصول والمنطق(١).

وأما كنيته: فقد انفرد الإمام الشوكاني بأن كنية السعد " أبو سعيد (٢) " .

وأما ألقابه فأشهرها: سعد الدين التفتازاني، وهو لقب صرّح صاحبه أنه يُدعى به، وغلب على اسمه حتى لا يكاد يذكر في غير مواضع ترجمته إلا به(٣)، وكثيرًا ما يقال له: "السعد" ، أو "التفتازاني" اختصارًا، نسبة إلى "تفتازان" التي ولد فيها، وهي قرية من نواحي "نسا" مدينة بـ "خراسان" (٤)، كما يلقب- أيضًا- بـ "الخراساني" نسبة إلى "خراسان" ، و "الهروي" نسبة إلى "هراة" ؛ وهذا لأن السعد أقام مدة في "هراة" إحدى مدن "خراسان" (٥).

---

(١) **ينظر:** بغية الوعاة. السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، والأعلام: ٢٨٥/٢.

(٢) **ينظر:** البدر الطالع- للشوكاني ٣٠٤/٢، دار المعرفة، بيروت، من(دون) سنة نشر.

(٣) **ينظر:** مختصر المعاني المختصر على تلخيص مفتاح العلوم: للسعد الدين التفتازاني: ص: ١٧٣/١٧٢، ت د/ هنداوي، المكتبة العصرية بيروت، ط: الأولي،١٤٢٣هـ، وفيه قال: " فيقول الفقير إلى الله الغني، مسعود بن عمر، المدعو بسعد التفتازاني، هداه الله إلى سواء الطريق.

(٤) **ينظـــر:** بغية الوعاة: ٣٧١/٢، وهدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: لإسماعيل البغدادي (تـ١٣٩٩هـ): ٤٢٩/٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا طبعة – من دون

(٥) **ينظـــر:** هدية العارفين: ٤٢٩/٢.

كما يلقب –أيضًا– بـ "السمرقندي" ؛ وذلك لأنه أقام بها مدة عندما أبعده تيمور لنك إلى "سمرقند" (١).

مولده ونشأته:

قال ابن حجر: " ولد بتفتازان – وهي بلدة بخراسان– في صفر سنة ثنتي عشرة وسبعمائة، وتلقى العلم على العلامة القطب والعضد وغيرهما(٢).

منزلته وشهرته:

اشتهر ذكره وطار في الآفاق، وكان من محاسن الزمان، وقد خلد التاريخ ذكره في بطون الأوراق، وانتفع الناس بتصانيفه في أنواع العلوم التي تنافس الأئمة في تحصيلها والاعتناء بها، وكان قد انتهت إليه معرفة علوم البلاغة والمعقول بالمشرق بل بسائر الأمصار (٣).

شيوخه:

كل عالم لابد وأن يكون له شيوخ وتلاميذ، والعلامة التفتازاني كان عالما من العلماء؛ وذلك لأنه أتيح له في رحلاته الكثيرة أن يجتمع بشيوخ عدة، يأخذ عنهم العلم، ويباحثهم في مسائله، وقد ذكرت كتب التراجم– التي سبقت الإشارة إليها– عددًا من أساتذة وشيوخ العلامة التفتازاني، الذين كان لهم بالغ الأثر في حياته العلمية، ومن هؤلاء:

١- عضد الدين، وهو عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالغفار، أبو الفضل، فقيه، ومتكلم أشعري، عالم بالأصول والمعاني والعربية، من أهل "فارس" ، توفي (ت٧٥٦هـ)، من آثاره:

---

(١) **ينظـــر**: درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة: للمقريزي ٤٧١/٣، تح. د/ محمود الجليلي– دار الغرب الإسلامي – بيروت– ط١– ٢٠٠٢م.

(٢) الدرر الكامنة في أعيان المائة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) تح/ محمد عبد المعيد، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد/ الهند، ط: الثانية، ١٣٩٢هـ–: ١٢٢/٦، بغية الوعاة ٢٨٥/٢.

(٣) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١١٢/٦.

"الفوائد الغياثية في المعاني والبيان" [١].

٢- القطب التحتاني، وهو محمد بن محمد الرازي أبو عبدالله، قطب الدين، عالم بالحكمة والمنطق، ولد سنة (٦٩٤هـ)، وتوفى سنة (٧٦٦هـ)[٢].

٣- ضياء الدين عبدالله بن سعد بن محمد بن عثمان القزويني، العفيفي، أحد العلماء الأكابر، كان إمامًا عالمًا بالتفسير والعربية، والمعاني والبيان، وقد قرأ عليه العلامة التفتازاني، وسمع منه، توفي سنة (٧٨٠هـ) [٣].

تلاميذه:

الناظر في مصادر ترجمة الإمام سعد الدين التفتازاني يرى أن كثيرًا من أصحابها لم يذكروا تلامذة للسعد، لكن أرجح أن سبب ذلك يعود إلي أنه لم يكن للسعد تلاميذ يختصون به، ويلازمونه ملازمة طويلة، فقد مضى أن السعد كثر ترحاله من بلد إلى بلد، ولم يستقر في مكان واحد، ولعل هذا ما كثّر طلابه وقلل مدة ملازمتهم إياه[٤].

ومن أبرز هؤلاء التلاميذ وأبرزهم:

١- علاء الدين الرومي، وهو علي بن موسى بن إبراهيم، تفنن في العلوم ببلاده، ودخل بلاد العجم ولقي الكبار، ولد سنة (٧٥٦هـ)، ثم قدم إلى "القاهرة" سنة سبع وعشرين وثمانمائة، فولي مشيخة الأشرفية، وقد تخرج على يد الشريف الجرجاني، والسعد التفتازاني، وتوفي

---

(١) **ينظر**: طبقات الشافعية ٢٧/٣، الدرر الكامنة: ١١٠/٣، الأعلام ٢٩٥/٣.

(٢) **ينظر**: الدرر الكامنة: ٩٩/٦، الأعلام ٣٨/٧.

(٣) **ينظر**: الدرر الكامنة ٣٦٨/٢، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي- لابن تغري بردي ٨٨/٧، تح د/ محمد محمد أمين – تقديم د/ سعيد عبدالفتاح عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بلا طبعة، من دون، بغية الوعاة ١٣/٢.

(٤) **ينظر**: الأعلام. الزركلي، دار العلم للملايين، ط الخامسة عشر، ٢٠٠٢م ٢١٩/٧، وهدية العارفين ٤٣٠/٢، والسعد التفتازاني وآراؤه البلاغية، ص: ٣٨.

سنة (٨٤١هـ)[١].

٢- حيدر الشيرازي، برهان الدين حيدر بن محمد بن إبراهيم الشيرازي الحوفي، المعروف بالصدر الهروي، كان علامة بالمعاني والبيان والعربية، أخذ عن التفتازاني، وشرح "الإيضاح" للقزويني، توفي سنة (٨٥٤هـ) [٢].

٣- حسن بن علي بن حسن الحاسم أبو محمد السرخسي، ولد سنة(٧٦١هـ) بـ "أبيورد" ، اشتغل بعدة علوم على جماعة من الكبار، وكان ملازمًا لسعد التفتازاني ملازمة جيدة، توفي سنة (٨١٦هـ)[٣].

مصنفاته:

له كثير من التآليف الجليلة التي تدل عظيم قدره وعلو منزلته، منها:

١- شرح التلخيص – مطول، وآخر مختصر.

٢- شرح القسم الثالث من المفتاح.

٣- التلويح على التنقيح في أصول الفقه.

٤- المقاصد وشرحها في الكلام.

٥- شرح الرسالة الشمسية في المنطق.

٦- الإرشاد في النحو.

٧- حاشية على الكشاف.

٨- حاشية على مختصر ابن الحاجب.

---

(١) **ينظر**: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي ٥٤٨/١ تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتاب العربي، البابي الحلبي، ط/١: ١٣٨٧هـ، بغية الوعاة ٢٠٨/٢.

(٢) **ينظر**: أبجد العلوم، للقنوجي (ت١٣٠٧هـ) ٥٨/٣، ١دار ابن حزم، ط الأولى ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م.

(٣) **ينظر**: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان السخاوي (ت: ٩٠٢هـ) ١١٠/٣، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، من(دون).

وفاته: قال السيوطي في بغية الوعاة: "مات بسمرقند سنة إحدى وتسعين وسبعمائة هجرية" (١).

ثانيًا- **منهج العلامة التفتازاني:**

تتبع العلامة التفتازاني خطى السابقين، ولا يخرج في شيء على ما رسمه السكاكي وصار عليه القزويني، فهو يأخذ العبارة أو الكلمة ثم يشرحها، ويفند رأيا أو يدعم آخر ويقبله، وتجده يدافع عن السكاكي والقزويني أحيانا، ويفند بعض آرائهما في كثير من الأحيان.

إذا تصفحت المطول تجد التفتازاني يعد كتاب "التلخيص" من أروع كتب البلاغة، وأحسنها؛ ولذلك عكف على شرحه، وإيضاح مبهمة، بعد أن وجد أكثر الناس قد حرموا التوفيق في الاهتداء إلي ما فيه من مطويات الرموز والأسرار، ولكنه يقسو على الخطيب أحيانا، ويرجح آراء عبد القاهر والسكاكي على أرائه، فيقول مثلا: "فكأنه – أعني الخطيب- لم يتصفح دلائل الإعجاز حق التصفح؛ ليطلع على ما هو مقصود الشيخ" (٢).

ومع هذا تجد السعد في أول كتابه يعجب بالقزويني أشد العجب حيث **يقول:** "العلامة عمدة الإسلام، قدوة الأنام، أفضل المتأخرين، أكمل المتبحرين... إلخ" (٣).

ولم يقف السعد في شرحه وتلخيصه على أصل القسم الثالث من المفتاح وتلخيص الخطيب، وإنما اعتمد على آراء السابقين من علماء العربية والبلاغة من أمثال: " المبرد، وعبد القاهر، والزمخشري، والرازي، وابن سنان، وابن الأثير، ورجح آراءهم أحيانا، لكنه لم يخرج عن منهج السكاكي والقزويني في بحثهما البلاغي، لأنه في الواقع لم يكن إلا شارحًا لمفتاح العلوم وتلخيصه.

---

(١) بغية الوعاة ٢/٢٨٥، الأعلام ٦/٥.

(٢) المطول، ص: ١٥٨.

(٣) المطول، ص: ١٢٦.

علم المعاني:

في تعريفه لعلم المعاني تجد العلامة سعد الدين لا يوافق الخطيب في تعريفه إياه ولا يقره على رده على تعريف السكاكي له.

ويري السكاكي أفضل ودلالته أكثر، وهذا حق؛ لأن السكاكي قد أبان في تعريفه عن العلم خير إبانة (١).

يقول التفتازاني: "والعجب من المصنف وغيره؛ كيف خفي عليهم هذا المعني مع وضوحه؟! وكيف ظنوا بالسكاكي أنه أخذ في تعريفه بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فعرف الشيء بنفسه؟... وبعد هذا يري أن الأوضح في تعريف علم المعاني أنه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضي الحال" (٢).

المطلب الثالث- العلامة الخطيب القزويني(ت٧٣٩هـ)، ومنهجه في علوم البلاغة.

أولًا-**التعريف بالخطيب القزويني:**

اسمه ونسبه: هو: محمد بن عبد الرحمن بن عمر، المكني بأبي المعالي، والمعروف بجلال الدين، القزويني، الشافعي، خطيب دمشق(٣).

مولده: في سنة (٦٦٦هـ) كان مولد العلامة الأديب القزويني في بلد الموصل من أعمال العراق، وتلقي العلم والأدب من علماء زمانه، ومشايخ وقته. وأصله من بلاد قزوين، ولذلك يقال له في أشهر ألقابه: القزويني(٤).

---

(١) المطول، ص: ١٦٦.

(٢) المطول، ص: ١٧٠.

(٣) ينظر ترجمته في: بغية الوعاة ١/١٥٦.

(٤) العقد المذهب في طبقات حملة المذهب: لسراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤ هـ) ١/٤٢٠، تح/ أيمن نصر الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولي، ١٤١٧ هـ.

صفاته: كان عالمًا ألمعيًا، مفوهًا، حسن الإيراد، جميل الذات والهيئة والمكارم، حُلو العبارة، حاد الذهن، جيد البحث منصفًا، فيه مع الذكاء والذوق في الأدب، وكان جوادًا، مليح الصورة، موطأ الأكناف، جم الفضيلة [١].

ولايته للقضاء:

ولي العلامة القزويني القضاء في ناحية الروم، ثم في سنة (٧٢٤هـ) تولي القضاء بدمشق، وفي سنة (٧٢٧هـ) تولي القضاء بالديار المصرية، وفي سنة (٧٣٨هـ) نفاه السلطان الملك الناصر إلي دمشق، ثم ولاه القضاء بها فاستمر بها إلي وفاته [٢].

مشايخه وعلومه:

أخذ عن والده في مستهل حياته، وأخذ عن الأيكي[٣] وغيره، وسمع الحديث من عز الدين الفاروثي[٤] وغيره، وخرج له البرزالي[٥] جزءًا حدث به[٦].

---

(١) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تح/ محمد عبد المعيد (ت: ٨٥٢هـ) ٢٥٠/٥، دائرة المعارف العثمانية – حيدر اباد/ الهند، ط: الثانية، ١٣٩٢هـ

(٢) الأعلام ١٩٢/٦.

(٣) هو: محمد بن أبي بكر بن محمد الفارسي الأيكي الصوفي الفقيه الشافعي، توفي ضواحي دمشق، سنة (ت٦٩٧هـ)، وله سبعون سنة. ينظر ترجمته: العقد المذهب، ص: ٣٧٥.

(٤) هو: الشيخ عز الدين الفاروثي، أحمد بن إبراهيم بن عمر بن الفرج بن أحمد بن سابور بن علي بن غنيمة، (ت٦٩٤هـ) ينظر ترجمته: الوافي بالوفيات: لصلاح الدين خليل الصفدي ١٣٨/٦ – تح/: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ط: الأولي، ١٤٢٠هـ.

(٥) هو: الإمام الحافظ المحدث المؤرخ، علم الدين أبو محمد ابن العدل بهاء الدين ابن الحافظ زكي الدين البرزالي الإشبيلي ثم الدمشقي (ت٧١٣هـ) ينظر ترجمته: الوفي بالوفيات ٢٥٠/٤.

(٦) طبقات الشافعية: لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الدمشقي، تقي الدين (ت: ٨٥١هـ) تح/ د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ.

ومن أساتذته عمر بن إلياس بن يونس المراغي أبو القاسم الصوفي كمال الدين (ت٧٢٩هـ)، وقد شهد له الجميع بالبراعة والفطانة، وسرعة الاستيعاب وحسن الاستنباط [١].

تلاميذه:

١- أخذ عنه أحمد بن عبد الرحمن بن عبد المؤمن بن أبي الفتح تقي الدين الصالحي الحنبلي(ت٧٠١هـ)، لم يمنعه كبر سنه أن يستمع من القزويني مما يدل على علو قدمه[٢].

٢- إبراهيم بن أحمد بن هلال بن بدر القاضي برهان الدين الزرعي الحنبلي (ت٧٤١هـ) [٣].

٣- أبو حفص سراج الدّين عمر بن محمد بن علي بن فتّوح الدّمنهوري(ت٧٥٢هـ) [٤].

مؤلفاته العلمية:

صنف العلامة القزويني أهم الكتب في البلاغة العربية، وسار عبر السنين من المراجع الأصلية في علم البلاغة، فمن مؤلفاته:

- التلخيص في علوم البلاغة " مطبوع، وقد طُبع عدة طبعات، ومن أشهر طبعاته: طبعة عبد الرحمن البرقوقي في القاهرة، سنة (١٢٧٦هـ)، و(١٢٨٠هـ)، وقد حظي بشهرة واهتمام، حتى إننا نجد نسخة أولها محلي ومنقوش بالذهب والألوان، وباقيها مجدول

---

(١) الدرر الكامنة ١٨٤/٤.

(٢) السابق ١٩٦/١.

(٣) االدرر الكامنة:١٥/١.

(٤) شذرات الذهب في أخبار من ذهب. عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي، (ت: ١٠٨٩هـ) ٢٩٤/٨، تح/ محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٦ هـ.

بالذهب[١].

- الإيضاح، وقد طبع عدة طبعات من قبل.

السور المرجاني من شعر الأرجاني، الشذر المرجاني من شعر الأرجاني[٢]، وهو- مفقود- مختارات من شعر علم من أعلام الشعر في القرن السادس الهجري- القاضي الأرجاني- وقد استشهد بشعره في كتاب الإيضاح للقزويني.

وفاته: في سنة (٧٣٩هـ)، الموافق (١٣٣٨م) كانت وفاة العلامة القزويني، وذلك في دمشق في شهر جمادى الأولى، ودفن بمقابر الصوفية[٣].

ثانيًا- **منهج العلامة الخطيب القزويني:** يختلف منهج الخطيب القزويني(ت٧٣٩هـ) عن منهج العلامة السكاكي(ت٦٢٦هـ) اختلافًا كبيرًا، حيث لم يتقيد به تمام التقيد، فقد حاول التقديم والتأخير، والترتيب والتهذيب، وأضاف موضوعات أخري.

فتراه في بحث "الفصاحة" الذي صدر به كتابه، وجعله مقدمة لعلوم البلاغة الثلاثة، ولعله تأثر في ذلك بابن سنان الخفاجي(ت٤٦٦هـ)، وكان السكاكي قد تكلم عنها بعد أن انتهى من بحث علم البيان، لأنه يراها لازمًا من لوازم البلاغة.

تراه- أيضًا- قد خالف السكاكي في "المجاز العقلي" حيث إن السكاكي تحدث عنه في علم البيان، ثم أنكره بعد ذلك على اعتبار أنه من الاستعارة بالكناية، أما القزويني فقد تكلم عنه في علم المعاني؛ لأن الإسناد عنده منه حقيقي وعقلي[٤].

---

(١) ينظر: مخطوطات درا الكتب تحت رقم/٥٢٨٩، مع شروح زادت على ستة عشر شرحًا، ينظر: فهارس دار الكتب ٢٠٤/٢.

(٢) بغية الوعاة ١٥٦/١.

(٣) الوافي بالوفيات ١٩٩/٣، الأعلام ١٩٢/٦.

(٤) الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني ١٢٣/١، تح. د/ محمد عبدالمنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط: الثالثة، من(دون) سنة نشر.

والحقيقة والمجاز العقليان يقتضي ذكرهما في الإسناد الخبري، وجعلهما وصفًا للإسناد مطلقًا -إنشائيًّا كان أو خبريًّا- اختصاصهما بالإسناد التام؛ لأن الإنشاء والإخبار وصفان له، مع أنهما لا يختصان بالإسناد التام، بل يكونان في الإسناد الناقص، كما في إسناد المصدر للفاعل وللمفعول به مثل "أعجبني ضرب زيدوجري النهر" "وأعجبني إنبات الله البقل" أو "إنبات الربيع البقل" [١].

وقد تأثر القزويني في آرائه بالشيخ عبد القاهر(ت٤٧١هـ)، والزمخشري(ت٥٣٨هـ)، والسكاكي(ت٦٢٦هـ)، حيث تراه ينقل عنهم آراءهم تارة، أو يرد عليهم تارة أخرى.

(١) السابق ١/١٢٤.

أمَّا الفصل الأول فهو الخاص بالدراسة

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: الجهود البلاغية التي أشار إليها الغنيمي، ورأيه فيها.

مدخل:

يستهدف البحث في هذا الباب إدراك العلائق والمناسبات بين المعاني، وكيف ساغ أن تلتقي هذه بتلك؟ ولم وُصلت ولم فصلت؟ وما نوع الصلات؟ وما درجتها؟ إلى آخر هذا البحث الذي يُدير أعطاف الجملة والجُمل ليري ما بينهما وبين أعطاف جيرانها من علاقات.

ولما كان هذا هو هدف الدراسة في هذا الباب تجاوز فيه الشيخ عبد القاهر بحث المفرد؛ لأنك لا تجد مفردًا إلا وله محل من الإعراب، والإعراب يعني العلاقة، ولُحمة النسب بين الكلمات في الجملة الواحدة، وعلى هذا لم يتعرض البلاغيون إلّا للجُمل حينما ترتبط أو تنفصل، أمّا المفردات فلم يتعرضوا لها، ولعل السبب هو وضوح هذه المسألة أو أن الحكم يعلم من الجملتين، فقد اهتم البلاغيون بالبحث لاستخراج المناسبات (للفصل والوصل) بين الجُمل التي لا محلَّ لها من الإعراب[١]، بعد أن نظروا نظرات عامة إلى المفرد، وإلى الجملة التي لها محلَّ من الإعراب[٢] باعتبارها بمنزلة المفرد.

---

(١) الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وهي: الجملة المستأنفة، وتشمل: الجملة الابتدائية التي تأتي في صدر الكلام نحو:(محمد مسافر)، والتي تأتي في أثنائه منقطعة عما قبلها، نحو: (مات فلان –رحمه الله).

الجملة المفسرة لما قبلها، نحو قوله تعالى ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾﴾ {آل عمران:٥٩ }، فجملة: كُنْ .. إلخ تفسير (لمثل آدم).

الجملة الاعتراضية، وهي المتوسطة بين أجزاء جملة؛ كالتي تقع بين الفعل والفاعل، أو بين المبتدأ والخبر.. إلخ، أو المتوسطة بين جملتين مرتبطتين.

الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم أو جازم ولم يقترن بالفاء الجزائية أو إذا الفجائية، وكلمات الشرط غير الجازمة هي: لو ولولا ولما وإذا، نحو:(لو درست لنجحت).

=

وقد أبان البلاغيون أهمية معرفة مواطن (الفصل والوصل) بين الجُمل التي لا محل لها من الإعراب، واعتبروا إدراك ذلك من الأمور التي تحتاج بصيرة نفاذة قادرة على إدراك مدى التلاقي والافتراق، والتقارب والتباعد بين سياقات الكلام ومقامته المتنوعة، وأن هذا مما يصعب على الكثيرين إدراكه، فلا يستطيعون دَوْمًا تحديد ما يجب فيه الفصل أو الوصل، وما يستوي فيه الأمران.

ومن اجتهاداته: المناسبة الجامعة بين الجمل

افتتح الجوهري حديثه عن الفصل والوصل بالحديث عن المناسبة الجامعة بين الجمل بـ " **[قوله]: لما بين الكتابة... إلخ**[١]؛ وذلك تأليف الكلام؛ لأن المراد بالكتابة [في هذا المقام]

=

الجملة الواقعة صلة الموصول، نحو:(رأيت الذي نجح).

الجملة الواقعة جوابًا للقسم، نحو قوله تعالي: ﭽ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﭼ {الأنبياء: ٥٧}.

الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب، نحو: (قام زيد ولم يقم عمرو) إذا قدرت الواو عاطفة، لا واو حال. ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، ت: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط: السادسة، ١٩٨٥م. ٥٠٠/١.

(٢) الجملة التي لها محلّ من الإعراب هي: كل جملة تحل محل المفرد، وتعرب إعرابه، فمثلًا في قولك:«جاء زيد وهو يضحك»، فإن جملة «يضحك» تحل محل «ضاحكا»، وكلمة «ضاحكا» حال، ومن ثَم فإن جملة «يضحك» تعرب في محل نصب حال، ومن هذه الجمل: الجملة الواقعة خبرًا مفعولًا به، حالًا، مضافًا إليه، جوابًا لشرط جازم مقترن بالفاء " ينظر: مغني اللبيب ٥٠١/١، والبلاغة العربية ـ عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني (ت: ١٤٢٥هـ) ٥٦٠/١، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط: الأولي، ١٤١٦هـ.

(١) سياق الكلام: "(فشرط كونه) أي: كون عطف الثانية على الأولى (مقبولًا بالواو ونحوه أن يكون بينهما) أي: بين الجملتين (جهة جامعة نحو: زيد يكتب ويشعر) لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر، (أو يعطى ويمنع) لما بين الإعطاء والمنع من التضاد، بخلاف نحو: زيد يكتب ويمنع، أو يعطى ويشعر؛ وذلك لئلا يكون الجمع بينهما، كالجمع بين الضب والنون" . المختصر، ص: ١٤٥.

إنشاء النثر[١]، كما أن الشعر إنشاء النظم لا ضم الحروف بعضها إلى بعض، فالجامع بين[المسندين] خيالي، والجامع بين المسند إليهما عقلي " [٢].

وهو بذلك يتحدث عن الجامع بين الجملتين، والمقصود هو التناسب بين الأجزاء المتناظرة في الجملتين، فتكون هناك علاقة وارتباط بين أجزاء الجملتين في العقل أو الوهم أو الخيال[٣]، على معني أن يكون (المسند إليه) في الجملة الأولى بسبب وعلاقة مع(المسند إليه) في الجملة الثانية، وكذلك (المسند) فيهما.

يقول الشيخ عبد القاهر في توضيح فكرة التناسب بين الجملتين: " وذلك أنا لا نقول: (زيد قائم وعمرو قاعد)، حتى يكون (عمرو) بسبب من (زيد)، وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين، وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني، يدلك على ذلك أنك إن جئت فعطفت على الأول شيئا ليس منه بسبب، ولا هو مما يذكر بذكره ويتصل حديثه بحديثه، لم يستقم، فلو قلت: (خرجت اليوم من داري)، ثم قلت: (وأحسن الذي يقول بيت كذا)، قلت: ما يُضحك منه، واعلم أنه كما يجب أن يكون المحدث عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الأخرى، كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه والنظير أو النقيض للخبر عن الأول، فلو قلت: (زيد طويل القامة وعمرو شاعر)، كان خلقًا؛ لأنه لا مشاكلة ولا تعلق بين طول القامة وبين الشعر، وإنما الواجب أن يقال:(زيد كاتب وعمرو شاعر)، و(زيد طويل القامة وعمرو قصير) [٤] " ، وهذا لا شك وعيٌّ لإدراك المناسبة وتحديد العلائق بدقة بين الجمل.

---

(١) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر: ٤٨٦/٢، ونصه: "وذلك لأنّ المراد بالكتابة عندهم إنشاء النثر" .

(٢) قسم التحقيق: ص: ٤٥.

(٣) والفرق بين الوهم والخيال أن الوهم لا أصل له في الحقيقة والواقع، أمّا الخيال فله أصل في الحقيقة لا الواقع.

(٤) دلائل الإعجاز، ص: ٢٢٥.

وقد تبع العلامة الخطيب الشيخ عبد القاهر في القول بوجوب الجامع بين المسند إليهما والمسندين في الجملتين نحو: " يُشعر زيد ويكتب، ويُعطي ويمنع، وزيد كاتب وعمرو شاعر، وزيد طويل وعمرو قصير)؛ لمناسبة بين زيد وعمرو، بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدون تلك المناسبة؛ فإنه لا يصح، وكذلك زيد شاعر، وعمرو طويل، سواء وجدت المناسبة بين زيد وعمرو، أو لم توجد؛ لعدم المناسبة بين الشعر والطول(١).

فاجتهاد الشيخ الجوهري في هذه المسألة يمثل معالجة دقيقة وعميقة لأسس الترابط بين أجزاء الكلام في البلاغة العربية، ويكشف عن فهم فلسفي وبلاغي لآلية إنشاء المعنى في النثر كما في الشعر.

وقد أدرك الجوهري بحسه البلاغي الدقيق أنّ وجود المناسبة أو عدمها هو أساس الترابط والانسجام، وإدراك العلائق بين المفردات والتراكيب، وأنّ الكلام ليس مجرد تجاور ألفاظ، بل هو تآلف دلالي وعلائقي، فالتناسب بين الجمل شرط لصحة الوصل، أما عند فقد التناسب فالواجب هو الفصل، وهذا يتلاقى تمامًا مع ما قرره عبد القاهر، ويُعد الجوهري هنا من المتقدمين الذين حاولوا تحليل المعنى البلاغي عبر منطق العلاقات العقلية والتخييلية، وهو بذلك يعمّق فهمنا لمفهوم التناسب البلاغي، ويتوسّع في تفسير الجامع الذي يحكم الفصل والوصل بين الجمل، وقد عضّد رؤيته تلك بما وجده عند عبد القاهر والخطيب وغيرهما في تلك المسألة الدقيقة.

(١) ينظر: الإيضاح، ت: حفاجي ١٣٣/٣.

-ومن اجتهادات الجوهري تعليقه على بيت أبي تمام:

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالم أَن النَّوَى صَبْر وَأَن أَبَا الْحُسَيْن كريم[(١)]

فذكر موافقة العلامة التفتازاني من قبله من البلاغيين فيما ذهبوا إليه، مؤكدًا أن البيت مما يعاب على الشاعر؛ "إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين، ومرارة النوى، فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد، كما هو الظاهر، أو عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي (عَالم)؛ لأن وجود الجامع شرط في الصورتين" [(٢)].

ولعل العلامة التفتازاني ومن سبقه من البلاغيين والنقاد كانوا متأثرين في نقدهم بيت أبي تمام بما ذكره الإمام عبد القاهر من قبل في دلائل الإعجاز؛ حيث ذكر الشيخ عبد القاهر أنه "لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى، ولا تعلق لأحدهما بالآخر، وليس يقتضي

---

(١) قائله: أبو تمام، وهو: حبيب بن أوس الطائي، الشاعر العباسي المشهور، (١٨٨-٢٣١هـ) كان نصرانيًا وأسلم. ينظر ترجمته: وفيات الأعيان ١٢/٢، سُلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله العثماني «كاتب جلبي» ٩/٢، تح/ محمود الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، استانبول، تركيا، ط: الأولي، ٢٠١٠م.

والبيت (من الكامل) من قصيدة يمدح محمد بن الهيثم كان موجودًا في خلافة المأمون.

اللغة: النوى: الفراق والبعد. الصبر: عصارة شجر مرّ. أبو الحسين: محمد بن الهيثم.

المعنى: أيتها الحبيبة ليس الأمر كما زعمت بأني نسيت هواك، وأنه اندرس كما اندرست آثار ديارك، وأقسم بالله الذي يعلم بأن فراق المحبوب صبر مرّ المذاق، وأن أبا الحسين كريم، أني ما زلت على هواك لم أتغير.

الشاهد: أن شرط عطف جملة على جملة أن يكون بينهما جهة خاصة وليس كذلك في هذا البيت؛ إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى، وقد شرحه العلامة الخطيب، ونقل كلام عبد القاهر في الدلائل، ص: ٢٢٥. والشاهد محل نظر- ينظر: دلالات التراكيب، ص:٢٧١.

التخريج: ديوانه: ٢٩٠/٣، الصحاح (صبر) ٧٠٧/٢، والعمدة: ٢٣٨/١، وفيه: «النوى أجل»، معاهد التنصيص ٢٧٠/١/١، الشاهد رقم/٤٧، تلخيص المفتاح، ص: ٤٩.

(٢) المختصر، ص: ٢١٩.

الحديث بهذا الحديث بذاك" (١)، وكذلك قد نقل هذا الكلام العلامتان السكاكي والخطيب موافقين له فيما ذهب إليه " (٢).

وقد انتصر بعض البلاغيين والنقاد لأبي تمام فقالوا: "الجامع خيالي؛ لتفاوتهما في خيالي أبي تمام، أو وهمي، وهو ما بينهما من شبه التضاد" (٣).

ويقول الفنري: "والأقرب أن يقال: الجهة الجامعة ههنا يجوز أن تكون خيالية، بأن يكون أبو تمام ممن كان في خياله هذان الأمران: مرارة النوى، وكرم أبي الحسين، وتوضيحه أن من عادة القدماء من شعراء العرب الاقتضاب، وهو أن الانتقال مما بدأ منه الكلام من تشبيب وغيره إلى المقصود أعني المدح بما لا يلائمه كما أن عادة متأخر بهم التخلص وهو الانتقال مع رعاية الملائمة" (٤) بين ما كان يتحدث فيه وما يُريد أن ينتقل إليه.

---

(١) دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، ت: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، ط: الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م، ص: ٢٢٥.

ونقول: أن كون الشيخ عبد القاهر قد نقل نقد من قبله للبيت، ولم يعلق عليه، أو يعتذر عن الشاعر؛ فقد وافقهم فيما ذهبوا إليه،

(٢) ينظر: مفتاح العلوم، ص: ٢٧١، والإيضاح ٩٩/٣.

(٣) من هؤلاء: العلامة الطيبي(ت٧٤٣هـ) حيث قال: «أن كرم أبي الحسين له حلاوة، وأن مرارة النوي داء وكرمه دواء»، ويقول الفنري(ت:٨٣٤هـ): «والأقرب أن يقال: الجهة الجامعة ههنا يجوز أن تكون خيالية، بأن يكون أبو تمام ممن كان في خياله هذا الأمران مرارة النوى وكرم أبي الحسين».

وقال صاحب الأطول(ت: ٩٤٣ هـ): «فيه كمال المبالغة في عظمة الشيء بحيث لا تدركه العقول بينهما أنهما مما لا يحيط بهما علم أحد»، هذه بعض أقوال من انتصروا لأبي تمام.

التبيان في علم المعاني والبيان والبديع، ص: ١٣٣، حاشية الفناري:٤١٤، والأطول:٧/٢.

(٤) حاشية الفناري، ص: ٤١٤. وهذا المعنى هو ما ذهب إليه العلوي بأن: إن الاقتضاب هو نقيض التخلص. ومعني الاقتضاب: أن يقطع الشاعر كلامه الذي هو بصدده، ثم يستأنف كلامًا آخر غيره من مديح أو هجاء، أو غير ذلك من أفانين الكلام، بحيث لا يكون بين الأول والثاني ملاءمة ولا مناسبة، وهذا مذهب الشعراء المتقدمين من العرب. الطراز١٨١/٢، معجم البلاغة العربية د/ بدوي طبانة، ص: ٥٤٦، دار المنارة، ط: الثالثة، ١٤٠٨هـ.

وإذا نظرنا إلى تناول الجوهري لبيت أبي تمام بالدراسة والنقد نجد أنه قد تفرد عنهم بذكره البيت في سياقه التام فذكر البيت الذي قبله: " **بدلالة البيت السابق**(١)، متعلق بنفي، والبيت السابق هو:

زعمت هواك عفى الغداة كما عفى عنها طلال باللوى ورسوم(٢).

وذكر البيت الذي بعده، فيقول: " وبعد البيتين [المذكورين] **[قوله:]**

ما حلت عن سنن الوداد، ولا غدت نمرت نفسى إلى ألف سواك تحوم(٣)

كي يبحث عن الجهة الجامعة من خلال النسق العام للقصيدة غير مجتزئ البيت من بين أقرانه.

ثم عقّب على الأبيات بذكره المعنى العام لهم جميعًا بقوله: "زعمت الحبيبة أن هواك يا أبا تمام قد اندرس كما اندرس آثار ديارها بهذا الموضع، فقلت لها: ليس الأمر كذلك، وأقسم بالله الذى هو عالم بأن الفراق مر المذاق، وأن الممدوح كريم ما بعدت عن طريق المحبة" (٤).

فتعليق الجوهري هنا يُعد مثالًا راقيًا لفهم الشعر فهمًا شعوريًا ونفسيًا، لا منطقيًا صرفًا، وهذا تحول مهم في مسار البلاغة العربية، ورغم أن العلماء السابقين كانوا يركزون على الجامع الظاهر العقلي أو الحسي، فإن الجوهري تجاوز ذلك إلى الجامع الشعوري أو السياقي، وهو اتجاه أقرب إلى البلاغة الحديثة.

---

(١) سياق الكلام: "وقوله: لا نفى لما ادعته الحبيبة عليه من اندراس هواه بدلالة البيت السابق" . المختصر، ص: ١٤٦.

(٢) ديوانه ٢٩٠/٣، وينظر: العمدة ٢٨٣/١، والمثل السائر ١٢٣/٣، ومعاهد التنصيص ٢٧٠/١، والموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري ٤٨١/١.

(٣) قسم التحقيق، ص: ٤٧.

(٤) قسم التحقيق، ص: ٤٧.

وهو بهذا لا يسير في طرق البلاغيين والنقاد المعتادة فيعيب على الشاعر –كما عابوا عليه– عدم وجود الجامع بين مرارة الصبر وبين كرم أبي الحسين، وإنما يشق لنفسه طريقًا بين المعاني باحثًا عن رابطة تربط بين جمع القَسَم لهذين الأمرين، وكأنه يُظهر حاله أولًا: بما يُعانيه من ألم الفراق، ثم يُظهر مدى حاجته ثانيًا: إلى تلك اليد الحانية –يد أبي الحسين– التي تتعطف عليه وترأف به، فالقَسَم يجمع بين بيان الحال من جهة وبيان ما تحتاجه تلك الحال من جهة أخرى، فجمع القَسَم بين هذين الأمرين؛ لكونهما يدلان عليه ويكشفان عن حاله.

هذا، وإن كان العلماء والنّقاد قد ذهبوا إلى أنه ليس ثمّة علاقة بين هذين المعنيين إلا أن النفس تميل إلى ما ذهب إليه الجوهري من تصحيح المعنى بوجود الرابط والجهة الجامعة عند أبي تمام، فأقسم بربهما الذي هو عالم بهما وبه، فقد عبّر العلامة العصام عن ذلك بأن مراده– أعني أبي تمام– أن مرارة النوى وكرم أبي الحسين مما لا يعلمه إلا الله، كما يتبادر إليه العُرف من حوالة علم الشيء إلى الله، وفيه كمال المبالغة في عظمة الشيء بحيث لا تدركه العقول، فالجامع بينهما أنهما مما لا يحيط بهما علم أحد (١).

ويري البحث: أنه بتأمل البيت من الناحية البلاغية تجد أن ما قاله العلامة الجوهري هو الأقرب للصواب؛ "لأن هناك علاقة الضدية بين صبرْ النوى وكرم أبي الحسين، حيث إن مرارة النوى كالضد لحلاوة الكرم؛ لأن كرم أبي الحسين حُلو، ويدفع بسببه ألم احتياج السائل، والصبر مرَّ، ويدفع به بعض الآلام، وقد تكون العلاقة التناسب؛ لأن كلا منهما دواء، فالصبر دواء العليل، والكرم دواء الفقير" (٢).

(١) الأطول ٢/٧، والتجريد ٢/٤٧.

(٢) ينظر: عروس الأفراح ١/٤٩١.

ومما يؤكد حسن هذا البيت وقيمته البلاغية أنه قد احتفل به علماء البلاغة؛ حيث قد أتى به أكثر من عَالم في علم البديع تحت عنوان حسن التخلص(١).

وهذا ما بيّنه الدكتور/ محمد أبو موسي بقوله: "القصيدة من روائع أبي تمام، ومرجع هذا العيب عند التحقيق إلي انقطاع أو فتور يعتريان النفس في وقت معالجة القول، فإذا أحاط بالنفس ما هي فيه من خواطر وأفكار وسيطر الشاعر أو الكاتب على خلجاته، وخيالاته، وهواجسه، ومعانيه وما جرت به خواطره لا يقع في كلامه والحال كذلك لفظ يتنافر مع سابقه، أو ينبو به مكانه ولا ترى في كلامه شقوقا وإنما تري ألفاظا تنحدر متجانسة، تجانس الفكر والحس، منصبغة كلها بصبغة واحدة، هي صبغة قلبه في حال معاناته، وهذا معني أنها سهلة لينة ورطبة، فإذا رأيت في الكلام لفظا غريبا تنحل به عقدة الكلام، كان مظهرًا من مظاهر انتشار الحس، وعدم السيطرة على الحالة والفكرة وهذا فتور، وتخاذل، وانقطاع، والفضيلة والعيب هنا يتصلان بالموهبة ومدى سطوتها، واقتدارها، وتمكنها، وأبو تمام يفصح عن أن ضميره هو الذي يصوغ شعره، وأن ألفاظه تتحدر من أغوار فؤاده" (٢).

هذه وجهة نظر العلامة أبي موسى في البيت، فقد عول في عبارته على ظهور المراد، ولكن هاتين العلاقتين خفيتان غير ظاهرتين، كان يجب على الشيخ تفصيل القول فيهما.

هذا وإن كنت أتفق مع العلامة الجوهري فيما ذهب إليه من موافقة أبي تمام والانتصار له في بيته، إلا أن الاتفاق معه ليس بمثابة هجوم على من سبقه من البلاغيين أمثال: الشيخ (عبد القاهر والسكاكي والخطيب والدسوقي) وغيرهم، ويمكن القول بأن مراد هؤلاء العلماء أنه لابد من علاقة ظاهرة واضحة لتصحيح العطف.

---

(١) ينظر: العمدة في محاسن الشعر ٣٨/١، والمثل السائر، ص: ٢٤٦، وتحرير التحبير، ص: ٤٣٥.

(٢) ينظر: دلالات التراكيب، ص: ٢٧١.

-ومن جهود العلامة الجوهري –رحمه الله– لماهية عطف البيان وكيف يتحقق في سياق الكلام في أسلوب الفصل، وذلك خلال تعليقه على قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِم قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُم إِنَّمَا نَحنُ مُستَهزِءُونَ ٱللَّهُ يَستَهزِئُ بِهِم﴾ (١).

فذكر كلام العلامة التفتازاني "وإن لم يقصد تشريك الثانية للأولى في حكم إعرابها (فصلت) الثانية (عنها) لئلا يلزم من العطف التشريك الذى ليس بمقصود نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِم قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُم إِنَّمَا نَحنُ مُستَهزِءُونَ ٱللَّهُ يَستَهزِئُ بِهِم﴾ [البقرة/بعض الآية١٤، بعض الآية١٥]، لم يعطف" الله يستهزئ بهم "على" إنّا معكم "؛ لأنه ليس من مقولهم، فلو عطف عليه لزم تشريكه له في كونه مفعول قالوا: فيلزم أن يكون مقول قول المنافقين وليس كذلك، وإنما قال: على" إنا معكم "دون" إنما نحن مستهزءون "؛ لأن قوله:" إنما نحن مستهزءون "بيان لقوله:" إنا معكم "فحكمه حكمه، وأيضًا العطف على المتبوع هو الأصل" (٢).

ثم علق الجوهري على كلام صاحب المختصر بفصل الثانية عن الأولى إن لم يقصد التشريك في الحكم وكانت الجملة الثانية عطف بيان بأن فيه نظرًا، وحجته في ذلك؛ " أن عطف البيان(٣) في الجمل لابد فيه من وجود الإبهام في الجملة الأولى، كما سيأتي في قول

(١) البقرة: بعض الآية١٤، بعض الآية١٥.

(٢) المختصر، ص: ١٤٦.

(٣) عطف البيان: تابع غير صفة يوضح متبوعه، فقوله: تابع شامل لجميع التوابع، وقوله: غير صفة خرج عنه الصفة، وقوله: يوضح متبوعه خرج عنه التوابع الباقية؛ لكونها غير موضحة لمتبوعها، نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر، فعمر تابع غير صفة يوضح متبوعه. التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١(١٤٠٣هـ -١٩٨٣م)، ص: ١٥١.

[المصنف] أو بيانا لها لخفائها " [١]، وبذلك حتى يستبين هذا الإبهام ويتضح بالجملة التي بعده، ولا شك أن وقوف الجوهري عند هذه الفروق الدقيقة في المصطلحات يُبين لنا كيف كان الإمام على علم تام بالمصطلحات البلاغية ودلالتها الأسلوبية، وهو وإن كان مسبوقًا في ذلك إلا أن عنايته بالمصطلح وضبطه يظل لها الأثر البالغ في مخطوطته والتأكيد على دقة معانيها "حتى لا تكون زريعة لتمرير بعض التصورات المنحرفة من خلال المفاهيم المعتادة" [٢]، وكأني به عالم نحرير ومحقق مدقق لا يترك كلمة تريد التعليق إلا علّق عليها ووقف عندها.

وبعد ما عرض الجوهري لرأي من ذهب أنها من قبيل عطف البيان ولم يرتض ما ذهبوا إليه فتح الباب أمام آراء أُخر على التأكيد أو البدلية أو الاستئناف، فيقول: "ومن ثم ذهب بعضهم: إلى أن الجملة تأكيد للأولى، أو بدل منها، أو مستأنفة" [٣].

ثم بدأ في تفصيل الثلاثة أوجه على النحو الآتي:

الوجه الأول (أن الجملة تأكيد للأولى): على " أن الاستهزاء بالإسلام يستلزم نفيه، ونفيه يستلزم الثبات على الضلال الذى هو الكفر، وهو معنى: إنا معكم،

ووجه الثاني: أي أنها بدل اشتمال[٤] أن الثبات على الكفر يستلزم تحقير الإسلام

---

(١) ينظر: الإيضاح ١١٣/٣، ونصه: أن تكون الثانية بيانًا للأولى٤ وذلك بأن تنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في إفادة الإيضاح، والمقتضى للتبيين أن يكون في الأولى نوع خفاء مع اقتضاء المقام إزالته كقوله تعالى: {فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَان قَال يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الخُلْدِ وَمُلْكٍ لا يَبْلَى}، فصل جملة قال: عما قبلها لكونها تفسيرًا له وتبيينًا،

(٢) معركة النص، فهد العجلان/ مركز البيان للبحوث والدراسات، ط: الأولى ١٣٥/١.

(٣) قسم التحقيق: ص ٤٩، وينظر: حاشية الفناري على المطول، ص: ٢٤٧/و. وينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٤٨٨/٢، ونصه: فإنّ قوله: ﴿إِنَّمَا نَحنُ مُستَهزِءُونَ﴾ إمّا تأكيد لقوله: ﴿إِنَّا مَعَكُم﴾، أو بدل عنه أو استئناف لا عطف بيان.

(٤) تعريف بدل الاشتمال هو: "ما كان بينه وبين الأول ملابَسَة أي: تعلق بغير الكلية والجزئية" . قَالَ تَعَالَى: (يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه) البقرة: ٢١٧. فقِتَال: بدل اشتمال من الشهر الحرام. أي: =

والاستهزاء به، فبينهما تعلق وارتباط(١)، وأجيب بأن المراد بالبيان البيان اللغوي(٢) لا [الاصطلاحي(٣)] ولا شك أن التأكيد فيه دفع التجوز، أو السهو، وبدل الاشتمال فيه بيان المشتمل عليه.

ووجه [الثالث]: أن الاستئناف بياني، فهو في جواب سؤال مقدر(٤) تقديره: إذا كنتم معنا، فما بالكم تقرون لأصحاب محمد بتعظيم دينهم، ففيها بيان المسئول عنه(٥).

فذكر الجوهري الأوجه الثلاثة؛ ليؤكد على ما اعترض عليه من كون جملة (الله يستهزئ بهم) ليست بعطف بيان؛ لأن عطف البيان يستوجب أن يكون هناك غموض في الجملة

=

يسألونكَ عن قتالٍ فيه، وهو بدل اشتمال؛ لأن بين الشهر الحرام والقتال تعلقًا وارتباطا في كون الشهر ظرفًا زمانيًا له. شرح الكافية الشافية لمحمد بن عبد الله بن مالك الطائي، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ) ١٢٧٩/٣ – ت/: عبد المنعم أحمد هريدي جامعة أم القرى، ط: الأولى، من (دون).

(١) الذي هو مناط مصطلح بدل الاشتمال عند النحويين.

كقوله: ذريني إن أمرك لن يطاعا... وما الفيتني حلمي مضاعًا.

فحلمي بدل اشتمال من الياء في ألفيتني. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/ ٢٥١.

(٢) قال لطف الله في حاشيته ٢٠٧/٢، وقد يقال: أراد بالبيان المعنى اللغوي، وهو الإيضاح، وهو موجود في... سواء حمل على التأكيد، أو على الاستئناف، أو البدل، إما على الأولين، فظاهر، وإما على الثالث، فلما سبق في أحوال المسند إليه في بحث الإبدال منه، فظهر أن الشارح ذكر البيان لعمومه، فإن قيل: البيان يجب أن يكون أوضح من المبين؛ وذا إنما يكون بعد الإبهام ولا إبهام... إلخ.

(٣) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٤٨٨/٢، ونصه: ينبغي أن يحمل على البيان اللغوي لا البيان الصناعي.

(٤) قال السيد: أو من تتمه الجواب عن السؤال المقدر، إذا جعل استئنافا، وهو ما بالكم إن صح أنكم معنا توافقون أهل الإسلام، حاشية السيد على المطول، ص: ٢٧٣، ٢٧٤.

(٥) قسم التحقيق، ص: ٤٨، وينظر: مواهب الفتاح شرح تلخيص المفتاح، لابن يعقوب المغربي، تح: د/ خليل إبراهيم–دار الكتب العلمية–ط/١–١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م: ٥٢٨/١، ٥٢٩، وهذه الأجوبة الثلاثة ذكرها المغربي في كتابه، ثم قال: فلو عطف عليها–أيضا– كانت الجملة مقولة لهم؛ لأن الجملة الاستئنافية لا تكون إلا مقولة لقائل المستأنف عنها، وقد علم أن التأكيد فيه رفع توهم... إلخ.

الأولى ثم يوضح في الجملة التالية، وهذا التوضيح يقتضي الترابط والعطف أكثر من الفصل، وذكر آراء من قال بأنها تحتمل أن تكون هذه الجملة تأكيدًا أو بدلًا، أو استئنافًا بيانيًا بشبه كمال الاتصال من خلال تقدير سؤال؛ ليخرج بها من كونها عطف بيان، ويؤكد ذلك ما ذكره الإمام عبد القاهر من حملها على الاستئناف بقوله: "وههنا أمرٌ سِوَى ما مضَى يوجِبُ الاستئنافَ وتركَ العطفِ، وهو أنَّ الحكايةَ عنهم بأنهم قالوا كيتَ وكيتَ، تحرِّكُ السامعين لأن يعلموا مصيرَ أمرهم وما يصنع بهم، وأنزل بِهِمُ النِّقْمةُ عاجلاً أم لا تنزلُ ويُمْهلَونَ، وتوقع في أنفسهم التمني لأنْ يتبيَّنَ لهم ذلك، وإذا كان كذلك، كانَ هذا الكلامُ الذي هو قولُه: {اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ}، فيم عنى ما صدر جوابًا عن هذا المقدر مبتدأ غيرَ معطوف، ليكونَ في صورتِهِ إذا قيل:" فإنْ سألتم قِيلَ لكم ": {اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ}" (١).

فاجتهاد الجوهري هنا يُمثل مرحلة نضج في الفكر البلاغي، ونقلة من مجرد تحليل لفظي إلى تحليل سياقي، وهو بذلك يهتم بالسياق والنظر الكُلي للنص.

وليس من الإنصاف أن يُقال إن الجوهري فقط تابع لمن قبله فقط؛ بل إنه بنى على آراء من سبقوه، وأضاف رؤية تحليلية دقيقة لعطف البيان من حيث قابليته للتطبيق في الجمل، وفائدة الفصل عن العطف، وإمكان فتح تأويلات بلاغية أكثر عمقًا.

–ومن اجتهادات الجوهري تعليقه على كون بدل الاشتمال ضمن كمال الاتصال، فذكر قول العلامة التفتازاني: "أو الاشتمال" (٢)، وعلق عليه بأن فيه نظر؛ "لأن ضابط

(١) دلائل الإعجاز ت شاكر، ص: ٢٣٥، وينظر: مواهب الفتاح ٥٢٨/١، ٥٢٩، وهذه الأجوبة الثلاثة ذكرها المغربي في كتابه، ثم قال: فلو عطف عليها–أيضًا– كانت الجملة مقولة لهم؛ لأن الجملة الاستئنافية لا تكون إلا مقولة لقائل المستأنف عنها، وقد علم أن التأكيد فيه رفع توهم... إلخ.

(٢) سياق الكلام: (أو) لكون الجملة الثانية (بدلا منها) أي: من الأولى (لأنها) أي: الأولى (غير وافية بتمام المراد أو كغير الوافية)، فتنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض أو الاشتمال " . المختصر، ص: ١٥٠.

بدل الاشتمال أن يكون المبدل منه متقاضيًا إلى ذكر البدل ولم يوجد هنا" [١].

فالجوهري مع الرأي القائل بأنه لابد من أن يكون البدل مشتملًا على المبدل منه وهذا غير متحقق.

ثم ذكر الرأي الآخر المجوز لكون الجملة الثانية تصح أن تكون بدلًا للأولى، وأن هذا الشرط السابق هو خاص بالمفردات فقط دون الجمل، فيقول: " وأجيب بأن ذلك ضابط البدل في المفردات[٢]، ومبنى الفصل والوصل على الجمل لا المفردات.

فالجوهري هنا أتى باعتراض لكنه لم يأت برأي آخر يؤكد كلامه بل أتى برأي يؤكد كلام العلامة التفتازاني، وكأنه يقول وإن كان هذا الاعتراض موجود إلا أنه ينتفي بهذا الرأي مع جواز أن تكون الجملة الثانية بدل اشتمال للأولى في موضع الفصل كمال الاتصال.

فيرى الشيخ الجوهري أن اعتبار الجملة الثانية بدل اشتمال من الأولى فيه نظرٌ بلاغي، لأن البدل في الأصل يستدعي أن يكون في المبدل منه ما يتطلب ذكر البدل، وهذا غير متحقق في الجمل التي نحن بصددها، لكنه لا يُغلق الباب أمام هذا الوجه، بل ينقل القول بأن هذا الضابط يختص بالمفردات، وأن الفصل والوصل مبنيان على الجمل لا المفردات، وكأنه بذلك يرجّح ضمنًا صحة البدل في هذا السياق، ويقر بأن هذا الرأي يرفع الإشكال الذي أورده أولًا.

---

(١) قسم التحقيق: ص ٥٣.

(٢) قسم التحقيق: ص: ٥٣، وينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٤٩١/٢، ونصه: "تحقق أنّه يكون ذكر المبدل عنه متقاضيًا إلى ذكر بدل الاشتمال، وهذا لا يجري في هذا المقام، وكان ذلك الاشتراط في المفردات فقط" .

-ومن اجتهادات الجوهري تعليقه في الفصل لكمال الانقطاع على كون العلاقة بين الجملتين والجامع بينهما عقلي ويقع بين العلة والمعلول:

فنقل قول العلامة التفتازاني: "بين العلة والمعلول" (١)، ثم استدرك عليه بقوله: (فيه نظر)، وحجته في ذلك؛ " أنه لا تضايف(٢) بين حركة الإصبع، وحركة الخاتم لأنه يمكن تعقل الأول بدون الثاني، وبالعكس مع أن الأول علة، والثاني معلول(٣).

ثم ذكر الرأي الآخر الذي يرد على استدراكه، فيقول: " وأجيب بأن المراد بين مفهومي العلة والمعلول وهما ما يصدر عنه أمرًا آخر، وما يصدر عن أمر آخر(٤)، وبين الذاتين من حيث الوصفين، وهو كون أحدهما علة والآخر معلولا "(٥).

والحق أن ما أُجيب به على الجوهري أقوى مما استدركه هو على التفتازاني، وهو ما

---

(١) سياق الكلام: "(أو تضايف) وهو كون الشيئين، بحيث لا يمكن تعقل كل منهما إلاَّ بالقياس إلى تعقل الآخر (كما بين العلة والمعلول)، فإن كل أمر يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير إليه فهو علة والآخر معلول" . المختصر، ص: ١٥٧.

(٢) والتضايف هو: كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما إلا بالقياس إلى تعقل الآخر فيكون تصور أحدهما لازمًا لتصور الآخر. كالتضايف الذي بين مفهوم العلة -وهي كون الشيء سببًا- ومفهوم المعلول -وكون الشيء مسببًا عن ذلك الشيء أو بين ما صدق العلة وما صدق المعلول باعتبار مفهومها. الإيضاح في علوم البلاغة ٣/ ١٣٥.

(٣) قسم التحقيق: ص٦٥.

وهذا ما أشار إليه المغربي في مواهب الفتاح ٥٧٨/١، بقوله: فإن الأمر الذي يصدر عنه آخر يكون ذلك الأمر علة لذلك الآخر؛ وذلك الآخر معلول له سواء صدر عنه استقلالا بأن يكون علة تامة، كحركة الإصبع... إلخ. ينظر: حاشية الدسوقي على المختصر: ٥٥١/٢.

(٤) ينظر: حاشية حفني على المختصر، ص: ٢٤٣/و. وهذا ما أشار إليه المغربي في مواهب الفتاح: ٥٧٨/١.

(٥) قسم التحقيق: ص٦٥، وينظر: تجريد البناني: ٨٦/٢، وحاشية الحفيد على المختصر: ٤٩٩/٢، ونصه: أي: بين هذين المفهومين أو الذاتين؛ لكن مع حيثية الوصفين.

أوضحه صاحب مواهب الفتاح في كون الجامع يكون في مفهوم العلة والمعلول وليس بين ذاتهما وهو ما أشكل عليه.

وقد فصّل الإمام السكاكي هذه الحال من قبل بقوله: "وأما الحالة المقتضية لكمال انقطاع ما بين الجملتين، فهي أن تختلفا خبرًا وطلبًا مع تفصيل يعرف في الحالة المقتضية للتوسط، أو إن اتفقتا خبرًا، فألاّ يكون بينهما ما يجمعهما عند المفكرة جمعًا من جهة العقل أو الوهم أو الخيال، والجامع العقلي هو: أن يكون بينهما اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه أو في الخبر أو في قيد من قيودهما أو تماثل هناك؛ فإن العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد عن البين، أو تضايف كالذي بين العلة والمعلول، والسبب والمسبب، أو السفل والعلو، والأقل والأكثر، فالعقل يأبى أن لا يجتمعا في الذهن وأن العقل سلطان مطاع، والوهمي هو أن يكون بين تصوراتهما شبه تماثل نحو: أن يكون المخبر عنه في أحدهما لون بياض، وفي الثانية لون صفرة؛ فإن الوهم يحتال في أن يبرزهما في معرض المثلين وكم للوهم من حيل تروج" (١).

فيرى الشيخ الجوهري في هذا الموضع أن جعل العلاقة بين العلة والمعلول جامعًا عقليًا في الجملتين المتفاصلتين فيه نظر، لأن العلة يمكن أن تُتصوَّر دون المعلول والعكس، فلا يتحقق التضايف الذي يشترطه العقل في كمال الاتصال.

لكنه نقل الرد على اعتراضه، وهو أن التضايف ليس بين الذوات، بل بين مفاهيم العلة والمعلول، وهو ما يُعيد للجمع العقلي بين الجملتين وجاهته، كما قرّره السكاكي وغيره.

وعليه، فاعتراض الجوهري قوي من جهة دقة المثال، لكنه ضعيف من جهة المفهوم المجرد، إذ أخطأ في تمثيل العلاقة المفهومية بتمثيل مادي محسوس، وتدارك ذلك بنقل الرأي الأوسع، مما يُحسب له توازنًا وإنصافًا في الاجتهاد.

---

(١) مفتاح العلوم، ص: ٢٥٣.

-اجتهاده في ضرورة وجود الجامع في الفصل والوصل:

فيذكر كلام العلامة التفتازاني في ذلك: "لأن معظم أبوابه الفصل" [(١)]، ثم استدرك عليه بقوله فيه نظر، وعلل ذلك بـ " أنه يقتضى أن الاحتياج باعتبار بعض الأبواب لا جميعها، فالأولى أن يعلل الاحتياج المذكور بكثرة وقوع الفصل والوصل المبني على الجامع[(٢)].

يرى الشيخ الجوهري أن تعليل التفتازاني لأهمية باب الفصل والوصل بكون "معظم أبوابه الفصل" تعليل قاصر، لأنه ينحصر في توصيف ظاهري للحالات دون بيان العلّة الجوهرية، ويقترح لذلك أن الأولى أن يُعلل الاحتياج إلى هذا الباب بكون الفصل والوصل كثيرًا ما يُبنيان على وجود جامع بين الجمل، وهو ما يجعل هذا الباب في البلاغة من أعمق أبواب التركيب الأسلوبي وأكثرها احتياجًا للفهم والتحقيق.

وهذا نظر دقيق منه واستدراك صائب من الجوهري؛ لأن هذا الباب مبناه على وجود الرابطة والوشيجة التي تربط بين الجملتين وتعقد بينهما قرابة ونسبًا.

(١) قسم التحقيق: ص ٦٦، وسياق الكلام: "(ولصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى معرفة الجامع)؛ لأن معظم أبوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع (لاسيما) الجامع (الخيالي، فإن جمعه على مجرى الألف والعادة) بحسب انعقاد الأسباب في إثبات الصور في خزانة الخيال، وبيان الأسباب مما يفوته الحصر" المختصر، ص: ١٥٩.

(٢) قسم التحقيق، ص: ٦٦، وينظر: حاشية الحفيد على المختصر: ٥٠١/٢، ونصه: هذا محل تردد، والأولى أن يقال: المراد بفصل الاحتياج الكاملُ؛ فإنّه يكثر وقوع الفصل والوصل.

المبحث الثاني

ويشتمل على:

أولًا: توثيق اسم المخطوطة، ونسبتها إلى إسماعيل بن غنيم الجوهري، والأدلة على ذلك:

اسم الحاشية: "حاشية إسماعيل بن غنيم الجوهري على مختصر السعد التفتازاني على التلخيص للجلال القزويني" للأدلة الآتية:-

أولًا: ورد عنوان هذا المخطوط في جميع نسخه بخطٍ واضحٍ، بصيغ متقاربة تدور حول كونه حاشيةً لإسماعيل بن غنيم الجوهري، على شرح المختصر أو مختصر التفتازاني على التلخيص، ومن بين العناوين المثبتة على النسخ: حاشية إسماعيل الغنيمي على شرح المختصر، أو حاشية الغنيمي على مختصر التفتازاني على التلخيص، وقطعة من حاشية الشيخ إسماعيل على شرح المختصر على التلخيص، أو حاشية إسماعيل بن غنيم الجوهري على مختصر السعد على التلخيص، أو حاشية على شرح المختصر لإسماعيل بن غنيم الجوهري، وتجدر الإشارة إلى اتفاق جميع المكتبات التي تحتفظ بهذه النسخ على نسبتها إلى إسماعيل بن غنيم الجوهري دون خلاف.

ثانيًا: موافقة اسم المخطوط مضمونه ومحتواه؛ حيث قام بشرحها والتعليق عليها ومناقشة الأقوال الواردة.

ثالثًا: قول الغنيمي في المقدمة: "هذه حواشٍ على مختصر العلامة التفتازاني تتضمن إيضاح ما كتبه عليه حفيده..، وقد اقتصرت على ما كُتب عليه من المواضع، وألبست عرائس معانيه حلل عبارات لاحت كواكبها في سماء المطالع، مبينًا ما فيه من الحذف والخلل، ضامًا

إليه ما يحتاج من الأحكام والعلل... إلخ" (١) فقد نسبها الغنيمي إلى نفسه، وهذا مما تتفق فيه جميع النسخ.

توثيق نسبة المخطوط إلى مؤلفه: وأما فيما يتعلق بتوثيق نسبة هذا المخطوط إلى مؤلفه، إسماعيل بن غنيم الجوهري، فإن الدراسة المتأنية والملازمة الطويلة لنص هذه الحاشية قد أفضت إلى ترجيح نسبتها إليه بصورة قاطعة. وقد استندتُ في تأكيد هذه النسبة إلى عدد من الأدلة والشواهد، من أبرزها ما يلي:-

أولًا: ذكر المؤلف اسمه كاملًا في مقدمة الحاشية؛ حيث قال: "فيقول الفقير الحقير إلى المولى الكبير إسماعيل بن الشيخ غنيم الجوهري -منحه الله التوفيق الباطني والظاهري-هذه حاشية على المختصر... إلخ" (٢).

ثانيًا: جميع نسخ المخطوط التي عثرت عليها في المكتبة الأزهرية، ودار الكتب المصرية، والمكتبة المركزية بوزارة الأوقاف اتفقت عناوينها على أنها لإسماعيل بن غنيم الجوهري، وكذا اتفقت بدايتها ونهايتها مما يؤكد نسبة المخطوط لصاحبه.

ثالثًا: ما ذكرته فهارس المكتبات والمخطوطات، وذلك في كلٍ من دار الكتب المصرية بحي باب الخلق وكورنيش النيل، والمكتبة الأزهرية بحي الدرَّاسة بجمهورية مصر العربية **من نسبة** الحاشية المخطوطة له.

رابعًا: ومن القرائن الدالة على صحة نسبة هذا المخطوط إلى الشيخ إسماعيل بن غنيم الجوهري، ما أورده الدسوقي في حاشيته الشهيرة على مختصر السعد التفتازاني في شرح تلخيص مفتاح العلوم للخطيب، فقد أشار إلى الشيخ الجوهري، الذي يُكنى أيضًا بـ(الغنيمي)، في مواضع متعددة من حاشيته، مما يدل على اعتماد الدسوقي على أقواله ونقلها ضمن شرحه،

(١) اللوحة الأولى من جميع نسخ المخطوط.

(٢) اللوحة الأولى من جميع نسخ المخطوط.

ومن ذلك قوله: "المراد بالجمع ما فوق الواحد، وإنما اعتبر ذلك مع أن الخلل يتحقق بلازمٍ واحدٍ، وواسطة واحدة؛ لأنه الغالب؛ إذ الغالب أن الخلل يتحقق بتعدد اللوازم والوسائط، كذا ذكر العلامة الغنيمي" (١)، وقوله: "صيغة الأمر لطلب حصول أمر مطلقًا؛ سواءً كان في الذهن كعلمني، أو الخارج كقم، فيدخل في الاستفهام بعض صور الأمر" (٢)، وتجدر الإشارة إلى أن المواضع التي يُذكر فيها الشيخ الغنيمي في حاشية الدسوقي عديدة، مما يدل على حضور اسمه وآرائه بشكل لافت في متن الحاشية.

وبناءً على ما تقدم من الأدلة والقرائن، يتأكد ثبوت نسبة حاشية إسماعيل بن غنيم الجوهري على مختصر السعد التفتازاني في شرح تلخيص مفتاح العلوم لجلال الدين القزويني إلى مؤلفها، الشيخ إسماعيل بن غنيم الجوهري، دون تردد أو شك.

ثانيًا: سبب تأليف هذه المخطوطة، وزمن تأليفها.

– سبب تأليف المخطوط: صَرَّح الغنيمي في مقدمة حاشيته عن سبب تأليفه بقوله: "هذه حاشية على المختصر للعلامة التفتازاني تتضمن إيضاح ما كتبه عليه حفيده... من المعاني، وقد اقتصرتُ على ما كَتبَ عليه من المواضع... مُبينا ما فيهِ من الحذف والخلل، ضامًا إليه ما يحتاج له من الأحكام والعلل، مستعينًا في ذلك بمانح الصواب، راجيًا بذلك من المولى الوهَّاب الفوز يوم المآب" (٣).

– وعن زمن تأليفها أقول:

وقد اتضح من خلال التتبع لنسخ المخطوط وغيرها أن إسماعيل بن غنيم الجوهري أن الموت قد عاجله وحال بينه وبين أن يُتم هذا المخطوط، وقد عزز هذا الرأي أدلة منها:

---

(١) حاشية الدسوقي على مختصر السعد ١٩٧/١.

(٢) السابق ٣٢١/٢.

(٣) اللوحة الأولى من جميع نسخ المخطوط.

١-اتفاق جميع نسخ المخطوط على خاتمةٍ واحدةٍ سواءً منها نسخة المؤلف نفسه، أو ما كتب بعدها بأيدي النُساخ.

٢- ماظهر بالنسخة التي تحت الرقم العام ٣٠٠٧١٨ بباب الخلق، ورقم حفظ: ١٢٢ بلاغة تيمور (عربي)، ومايكروفيلم رقم ٤١٨٠ أنه بعد ذكر الخاتمة التي اتحدت فيها جميع النسخ(١)، قال الناسخ: "ههنا وقف المؤلف وتُوفي رحمة الله ـ تعالى ـ عليه" .

ثالثًا: (وصف نُسخ المخطوطة، وأماكن وجودها)

تُعد مرحلة جمع النسخ الخطية للمخطوط من أهم المراحل التمهيدية في عمل المحقق، إذ تمكّنه من الوقوف على فروق الرواية، وتتبّع تطور النص، واختيار النسخة الأقرب إلى الأصل، وقد قمتُ خلال رحلتي في تتبع نسخ هذا المخطوط بجمع عددٍ من النسخ المحفوظة في عدد من دور الكتب، ومن ذلك ما وجدته في المكتبة الأزهرية، حيث عثرت على ثلاث نسخٍ خطية، رمزت لها بالحروف: (أ)، و(ج)، و(د).

النسخة الأولى: وهي التي رمزت لها بالحرف (أ) أو "الأصل" وجاءت تحت عنوان:

(حاشية إسماعيل الغنيمي على شرح المختصر) وهي النسخة التي سوف أعتمدها أصلاً -بعون الله وتوفيقه-؛ حيث إن هذه النسخة هي أقدم النسخ التي عثرت عليها؛ إذ إنها بخط المؤلف(٢)، وتتميز بحسن الخط ووضوحه إلا في القليل النادر، وبأنها شبه خالية من السقط

(١) وهي: "كمّ متصل.. إلخ. الكم: عرض يقبل القسمة لذاته، والمراد بالاتصال: أن يكون لأجزائه" .

(٢) وهذا مذكور في اللوحة الأخيرة من هذه النسخة؛ حيث وجدت مكتوبًا في اللوحة(١٩٧/و) بخط غير خط المنسوخ: هذا آخر ما وجدته بخط شيخنا خاتمة المحققين، وعلَّامة المدققين، البارع الأديب، والفطن النجيب، سيدي الشيخ إسماعيل غنيم الجوهري، رحمه الله تعالى آمين.

[1]، وتمتاز بقلة التصحيفات والتحريفات، والسلامة من آثار الرطوبة والأرضة، وعوامل التأثير فيها.

المؤلف: إسماعيل الغنيمي. **الرقم العام:** ٣٤٣١

العنوان من صفحة العنوان: حاشية إسماعيل الغنيمي على شرح المختصر.

العنوان الموثق: حاشية الجوهري على مختصر السعد التفتازاني على التلخيص للجلال القزويني[2].

فاتحة المخطوط: "هذه حاشية على المختصر للعلامة التفتازاني تتضمن- أيضا- ما كتبه عليه حفيده المولى أحمد بن يحيى بن محمد بن سعد الدين من المعاني، وقد اقتصرت على ما كتب عليه من المواضع" [3].

([1]) أقصد بالسقط هنا: سقط اللوحة الذي ربما يتعرض له أي مخطوط بضياع بعض لوحات منه، وليس سقط الكلمات، فهذا لا يحدث-غالبًا- في نسخة الأصل التي بيد مؤلفها، وكثير الحدوث من النُساخ حينما يصعُب عليهم قراءة بعض الكلمات، أو السهو عن بعضها.

([2]) يقصد من ذلك أنَّ المعلومات عن المؤلف ومخطوطِهِ مُوثَّقة مِن: (إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون) لإسماعيل البغدادي (ت:١٣٩٩هـ) ٣/٣٢.

([3]) اللوحة (٢/ظ) من هذه النسخة.

خاتمة المخطوط: "فالأولى الجواب بأن المراد بـ" الجسم ": المقدار؛ من باب إطلاق الكل وإرادة الجزء، والقرينة على ذلك التمثيل فتأمل. قوله:" كم متصل.. إلخ "" الكم ": عرض يقبل القسمة لذاته، والمراد بـ" الاتصال ": أن يكون لأجزائه" [١].

الوصف المادي:

الطول:٢١سم، **العرض**: ١٦،٥سم، **عدد اللوحات**:١٩٦، **المسطرة**:٢٣، **الشكل**: كتاب.

المادة المكتوب عليها: ورق، **الزخارف**: لا توجد. **لون المداد في العنوان الرئيس**: أسود. **لون المداد في العنوان الفرعي**: أحمر. **في النص**: أسود وأحمر. **نوع الخط**: نسخ. **حالة النسخة**: النسخة بها أكل أرضة/رطوبة/تفكك. **الحاجة إلى الترميم**: متوسطة. **حال التجليد**: قديم. **المادة**: كرتون. **الزخرفة**: ملونة. **الحاجة إلى التجليد**: متوسطة. **تاريخ النسخ**: غير موجود. **الموضوع**: بلاغة، **اللغة**: عربي.

النسخة الثانية: وهي التي رمزت لها بالحرف (ج)، وهي أفضل النسخ بعد الأصل؛ من حيث جودة الخط ووضوحه، وجاءت بعنوان:

(حاشية الغنيمي على مختصر التفتازاني على التلخيص)

---

(١) اللوحة (١٩٦/و) الأخيرة من هذه النسخة. هكذا وردت النهاية لهذا المخطوط؛ حيث لم يكمله الغنيمي-رحمه الله-نظرًا لوفاته، واتحدت كل النسخ في هذه النهاية، وتمام الكلام في مختصر السعد: "(المقادير) -جمع مقدار- وهو: كم متصل قار الذات كالخط والسطح.(والحركات) والحركة هي: الخروج من القوة إلى الفعل على سبيل التدريج. وفى جعل المقادير والحركات من الكيفيات تسامح (وما يتصل بها) أي: بالمذكورات كالحُسن والقُبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخِلقة التى هي مجموع الشكل واللون، وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة." مختصر السعد التفتازاني، ص: ١٩٣.

الرقم العام:٩١٠٢٣، **المؤلف من الغلاف**: الغنيمي. **المؤلف من المقدمة أو الخاتمة**: إسماعيل بن غنيم الجوهري.. **العنوان من صفحة العنوان**: حاشية الغنيمي على مختصر التفتازاني على التلخيص.

فاتحة المخطوط: "هذه حواشٍ على المختصر للعلامة التفتازاني تتضمن إيضاح ماكتبه عليه الحفيد المولى أحمد بن محمد بن يحيى بن سعد الدين من المعاني" (١).

خاتمة المخطوط: "كم متصل.. إلخ" . "الكمّ" : عرض يقبل القسمة لذاته، والمراد بـ "الاتصال" : أن يكون لأجزائه. والله أعلم " (٢).

الوصف المادي:

الطول:٢١،٥سم، **العرض**: ١٦،٥سم، **عدد اللوحات**:١٥٠، **المسطرة**:٢٥، **الشكل**: كتاب.

المادة المكتوب عليها: ورق. الزخارف: لا توجد. **لون المداد في العنوان الرئيس**: أسود. **لون المداد في العنوان الفرعي**: أسود. **في النص**: أسود. **نوع الخط**: بعد مطالعة خط النسخة وجدته خط نسخ، مع تسهيل الهمزات. **حالة النسخة**: النسخة بها أكل أرضة/ تلوث/ تفكك. **الحاجة إلى الترميم**: ماسّة. **حال التجليد**: قديم. **المادة**: كرتون. **الزخرفة**: ملونة. **الحاجة إلى التجليد**: متوسطة. **تاريخ النسخ**: ١٢١٨هـ

الموضوع: بلاغة. **اللغة**: عربي.

---

(١) اللوحة (٢/ظ) من هذه النسخة.

(٢) اللوحة (١٥٠/و) من هذه النسخة.

النسخة الثالثة: وهي التي رمزت لها بحرف (د) ولم يذكر فيها أي تاريخ، وجاءت تحت عنوان: **(قطعة من حاشية الشيخ إسماعيل على شرح المختصر على التلخيص) المؤلف:** إسماعيل بن غنيم الجوهري. **الرقم العام:** ٥٤٥٧.

العنوان من صفحة العنوان: قطعة من حاشية الشيخ إسماعيل على شرح المختصر على التلخيص. **العنوان من الغلاف:** حاشية الشيخ إسماعيل الجوهري على شرح السعد.

فاتحة المخطوط: "هذه حواشٍ على المختصر للعلامة التفتازاني تتضمن إيضاح ماكتبه عليه حفيده" (١).

خاتمة المخطوط: "كم متصل... إلخ. الكم: عرض يقبل القسمة لذاته، والمراد بالاتصال: أن يكون لأجزائه المفروضة كحد مشترك تتلاقى فيه عند التجزئة، أي: المقدار الموصوف بالطول مثلا: إذا جزأته وَهْمًا، وجعلته طرفين كان بين طرفيه حدٌّ موهوم يتلاقى فيه الطرفان" (٢).

الوصف المادي: الطول:٢٢سم، العرض: ١٦سم، عدد اللوحات:١٠٦، المسطرة:٢٩، الشكل: كتاب، المادة المكتوب عليها: ورق، الزخارف: لا توجد. لون المداد في العنوان الرئيس: أسود. لون المداد في العنوان الفرعي: أسود. في النص: أسود. **الخط:** تبين لي بعد مطالعة النسخة أنه خط نسخ مسهل الهمزة، تصعب قراءته؛ لتداخل بعضه ببعض. **حالة النسخة:** النسخة بها تآكل أطراف/ تلوث/ تفكك. **الحاجة إلى الترميم:** متوسطة. **حال التجليد:** قديم. **المادة:** كرتون. **الزخرفة:** ملونة. **الحاجة إلى التجليد:** متوسطة. **تاريخ النسخ:** غير موجود.

---

(١) اللوحة (٢/ظ) من هذه النسخة.

(٢) اللوحة (١٠٦/و) من هذه النسخة.

الموضوع: بلاغة. **اللغة**: عربي.

❖ **وعثرت في المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية بوزارة الأوقاف على نسخة واحدة رمزت لها بحرف (ب)**، وهي نسخة تمتاز بوضوح الخط، وخلوها من عوامل التأثير والبلى، إلا أن بها سقطًا كبيرًا.

وبياناتها على النحو الآتي: الرقم العام: ٢٩٨٢، عنوان المخطوط: حواشٍ على مختصر التفتازاني. مكان الأصل: مكتبة الدرديري. رقم الأصل: ٣٧٤ (ضمن مجموعة) التجليد: حديث. المادة: كرتون، وجلد. زخرفة التجليد: ملونة. الحاجة إلى التجليد: غير ضرورية. المؤلف من صفحة العنوان: إسماعيل غنيم. المؤلف من المقدمة: إسماعيل بن غنيم الجوهري. اللغة: عربي. المقاس: ٢٢سم، ١٦سم، عدد اللوحات: ١٢٩، المسطرة: ٢٣، الشكل: كتاب، المادة: ورق، النسخة تحتوي على: علامات مائية، وتعليقات، وبها خروم. لون المداد في العنوان الرئيس: أسود. لون المداد في العنوان الفرعي: أسود. الخط: بعد المطالعة تبين لي أنه خطٌّ مزيجٌ من النسخ والرقعة، محقق الهمزة. سنة النسخ: غير مذكورة.

فاتحة المخطوط: **"حمدًا لمانح البيان، وفاتح أبواب التبيان... وبعد فيقول الفقير الحقير.. تتضمن إيضاح ما كتبه عليه حفيده المولى أحمد.."** [١].

خاتمة المخطوط: "الجواب: بأن المراد بـ" الجسم ": المقدار، من باب إطلاق الكل وإرادة الجزء، والقرينة على ذلك التمثيل فتأمل. كمّ متصل.. إلخ" الكم ": عرض يقبل القسمة لذاته، والمراد بـ (الاتصال): أن يكون لأجزائه" [٢].

---

(١) اللوحة (١/ظ)..

(٢) اللوحة (١٥٨/و) الأخيرة.

رابعًا: (منهج التحقيق):

إذا كانت غاية التحقيق هي إخراج الكتاب على الصورة الأولى التي أرادها مؤلفه، فقد تتبعت هذا المنهج لإخراج هذا الكتاب على صورة يسهل الاطلاع عليها والانتفاع بها، واتبعت في سبيل ذلك ما يأتي:

- المقابلة بين النُّسخ المخطوطة معتمدًا النسخة الأصل، ومثبتًا الفرق بين النُسخ في الهامش، مع مراعاة الدِّقة والأمانة والتأنِّي، حتى يخرج النَّص في أتمّ صورة وأوفاها وأصحّها، وكما يرضاه صاحبه، وقد وقفت طويلًا أمام هذا الأمر؛ ليقيني بأن هذا هو الغرض الرئيس، والهدف المنشود من التحقيق.

- التنبيه على الزيادة أو النقص الواقع في المتن بوضعهما بين معقوفين [ ].

- الإشارة إلى نهاية كل لوحة من المخطوط في النص المحقق؛ تبعًا لما جاء في النسخة (أ) التي اعتمدتها أصلًا.

- تحرير النص وفق القواعد الإملائية، مع مراعاة علامات الترقيم، وتحقيق الهمزات التي سهلها المؤلف.

- أشرت إلى نهاية كل لوحة في النسخ الثلاث (ب)، و(ج)، و(د) بهامشٍ ذكرت فيه رمز النسخة ورقم اللوحة التي تليها.

- وضع علامة تُبين وجه الصفحة من ظهرها عند نهاية كل صفحة من المخطوط بين قوسين هكذا: (و) أي: وجه الصفحة، (ظ) أي: ظهرها.

- جاء في النسخ الأربع المعتمد عليها في المقابلة بعض الاختصارات التي يرمُز بها النُساخ إلى بعض الألفاظ التي يتكرر ذكرها في معظم لوحات الحاشية، وقد أكملت هذه الاختصارات عند النسخ، وأشرت إلى ذلك في الهامش؛ وذلك لأن هذه الاختصارات قدّ تخفى على بعض القراء في العصر الحاضر، فأردت عدم انقطاع ذهن القارئ، وإتاحة جميع السُبل للفهم السريع، ومن أهم هذه الاختصارات: المص: يقصد به: المصنف، وهو العلامة

القزويني، الش أو الشر: يقصد به الشارح، وهو التفتازاني، وقد يقصد بها: الشرح، وهو كتاب المطول، ح: والمقصود به: حينئذٍ.

- وضع نص المختصر بين علامتي تنصيص وتميزه بخط واضح.

- الإشارة إلى ما نقله الجوهري في المتن من المختصر، في الحاشية، وذكر ما يتصل به من سياق الكلام، حتى يستطيع القارئ أن يفهم ما أشار إليه في المتن.

- تخريج الآيات القرآنية بذكر اسم السورة، ورقم الآية التي تتضمنها، وضبطها بالشكل

- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الصحاح، والمسانيد، والمستدركات.

- - تخريج الأشعار بالرجوع إلى دواوين أصحابها – إن وجدت – أو من المصادر المعتمدة.

- نسبة الآراء التي نقلها المؤلف إلى أصحابها والتأكد من صحة ما نقله، وبخاصة تلك النقول التي سها الشيخ الغنيمي عن نسبتها.

- التعريف بالأعلام تعريفًا موجزًا معتمدًا في ذلك على كتب التراجم

- توضيح الألفاظ الغريبة، وذلك بالرجوع إلى كتب اللغة والمعاجم.

- التعريف بالأماكن والمواضع والبلدان من المصادر المعتمدة في ذلك.

- وقفت عند بعض المسائل والنكات البلاغية بالشرح والتحليل، مستفيدًا من نقل عبارات السابقين، أو نقل أفكارهم.

- ترتيب المصادر في الحواشي ترتيبًا زمنيًا.

- إضافة بعض الألفاظ التي يستقيم بها النص في الهامش، ووضعها بين معقوفين، والتنبيه عليها.

- وضع كتب المعاجم التي حققت منها النص بين معقوفين.

– وضع عناوين رئيسة وجانبية لجزئيات البحث؛ تعين الباحث على تحديد عناصره، وتساعد على جمع الفكرة عند القارئ بين قوسين معقوفين.

– وضع الكلام الفارسي، والبحور الشعرية، والاختلاف بين النسخ بين معقوفين، باستثناء بعض المواضع التي يحدث فيها لبس.

الفصل الثاني: تحقيق النص

[الفصل والوصل]

[أحوال الفصل والوصل للاشتراك في الحكم].

[قوله: (١)] (٢) لما بين الكتابة... إلخ(٣)؛ وذلك تأليف الكلام؛ لأن المراد بالكتابة [في هذا المقام] (٤) إنشاء النثر(٥)، كما أن الشعر إنشاء النظم لا ضم الحروف بعضها إلى بعض(٦)، فالجامع بين[المسندين] (٧) خيالي، والجامع بين المسند إليهما عقلي[١٦٤/و]، كما يعلم مما يأتي(٨).

(١) في هامش الأصل(الفصل والوصل).

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٣) سياق الكلام: "(فشرط كونه) أي: كون عطف الثانية على الأولى (مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما) أي: بين الجملتين (جهة جامعة نحو: زيد يكتب ويشعر) لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر، (أو يعطى ويمنع) لما بين الإعطاء والمنع من التضاد، بخلاف نحو: زيد يكتب ويمنع، أو يعطى ويشعر؛ وذلك لئلا يكون الجمع بينهما، كالجمع بين الضب والنون" . المختصر، ص: ١٤٥.

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٥) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٤٨٦/٢، ونصه: وذلك لأنّ المراد بالكتابة عندهم إنشاء النثر.

(٦) ينظر: حاشية حفني على المختصر، ص: ٢٢٩/و، وحاشية يس على المختصر، ص: ٨٠/ظ.

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٨) ينظر: حاشية الدسوقي على المختصر ٤٥٤/٢.

[قوله:] [١] **النوى**[٢] **صبر**[٣]، النوى- بالقصر- الفراق[٤]، والصبر -بكسر الباء- الدواء المر، وهو المراد هنا، وبالسكون: تحمل المكاره[٥]، وهو من التشبيه [البليغ[٦]] [٧].

[قوله] [٨] **بدلالة البيت السابق**[٩]، متعلق بنفي، والبيت السابق هو:

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٢) يشير البيت لأبي تمام الطائي من (الكامل) من قصيدة، يمدح بها أبا الحسين محمد بن الهيثم بن شبانة –كان موجودًا في خلافة المأمون مطلعها:

أسْقَى طُلُولَهُمُ أجَشُّ هَزِيم وغدَتْ عليْهم نضْرةً ونعيمُ

قبله: **زعمتُ هواكَ عفا الغداةَ كما عفتْ منها طُلُولٌ بالَّلوى ورُسُومُ**

بعده: **ما حلت عن سَنَن الوِدَادِ ولا غَدَتْ نَفْسي على إلف سواك تحُوم**

وَالشَّاهِد فِيهِ أَن شَرط عطف جملَة على جملَة أَن يكون بَينهمَا جِهَة خَاصَّة وَلَا كَذَلِك فِي هَذَا الْبَيْت إِذْ لَا مُنَاسبَة بَين كرم أبي الْحُسَيْن ومرارة النَّوَى سواءٌ كَانَ نَوَاه أَو نوى غَيره، فَهَذَا الْعَطف غير مَقْبُول سَوَاء جعل عطف مُفْرد على مُفْرد كَمَا هُوَ الظَّاهِر أَو عطف جملَة على جملَة بِاعْتِبَار وُقُوعه مَوضِع مفعول الْعلم؛ لِأَن وجود الْجَامِع شَرط فيهمَا وَلِهَذَا عيب العطف على أبي تَمام في هذا البيت.

ديوان أبي تمام ٢٩٠/٣، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ٥٥/١، والبديع لابن المعتز، ص: ١٥٦، والعمدة ٢٣٨/١، ومفتاح العلوم، ص: ٢٧١، والمثل السائر١٢٣/٣، والإيضاح ٩٩/٣، ومعاهد التنصيص ٢٧٠/١.

(٣) سياق الكلام: (ولهذا) أي: ولأنه لابد في الواو من جهة جامعة عيب على أبي تمام، قوله:

لا والذي هو عالمٌ أنَّ النَّوى صَبِرٌ وأن أبا الحُسَيْن كريمُ)؛ إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى، فهذا العطف غير مقبول، سواء جعل عطف مفرد على مفرد، كما هو الظاهر أو عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي عالم؛ لأن وجود الجامع شرط في الصورتين " . المختصر، ص: ١٤٦.

(٤) ينظر: مقاييس اللغة: ١٧٤/٣.

(٥) ينظر: [الصحاح:٧٠٧/٢-صبر].

(٦) ينظر: حاشية الدسوقي على المختصر ٤٥٦/٢، قال: فالكلام من باب التشبيه البليغ بحذف الكاف، أي: أن فراق الأحبة كالصبر في المرارة، وأما الصبر بسكون الباء، فهو تحمل المكاره والمشاق.

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

زعمت هواك عفى الغداة كما عفى عنها طلال باللوى ورسوم[١].

وهواك مفعول أول، وجملة عفى مفعول ثان[٢] بمعنى: اندرس[٣]، والضمير في "زعمت" للمحبوبة والطلال -بكسر الطاء- جمع: طلل، كجبال وجبال، وهو ما شخص من آثار الديار[٤]، واللوى بالقصر اسم موضع[٥]، والرسوم -بضم الراء جمع رسم كفلس وفلوس ما لصق بالأرض من آثار الديار[٦]، وبعد البيتين [المذكورين] [٧] **[قوله:]** [٨]

ما حلت عن سنن الوداد، ولا غدت نمرت نفسي إلى ألف سواك تحوم،

ومعنى الأبيات الثلاثة: زعمت الحبيبة أن هواك يا أبا تمام قد اندرس كما اندرس آثار

=

(٩) سياق الكلام: "لا نفى لما ادعته الحبيبة عليه من اندراس هواه بدلالة البيت السابق" . المختصر، ص: ١٤٦.

(١) ديوانه ٢٩٠/٣، وينظر: العمدة ٢٨٣/١، والمثل السائر١٢٣/٣، ومعاهد التنصيص ٢٧٠/١، والصبح المنبي ٢١٦/٢، والموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري ٤٨١/١.

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي على المختصر ٤٥٧/٢، وقال مكملا: والخطاب للذات التي جردها من نفسه، أو أنه التفت من التكلم للخطاب... إلخ.

(٣) ينظر: [الصحاح: ٢٤٣٣/٦-عفا] وعَفَتِ الريحُ المنزلَ: درَسَتْه. وعفا المنزل يَعْفو: درس، يتعدى ولا يتعدى، وتعفت الدرّ: دَرَسَتْ.

(٤) ينظر: [الصحاح: ٥ /١٧٥٢-طلل] والطَلَلُ: ما شخص من آثار الدار، والجمع أطْلالٌ وطُلولٌ. وطَلَلُ

(٥) ينظر: [معجم البلدان: ٢٣/٥-اللوي]، وفيه: بالكسر، وفتح الواو، والقصر، وهو في الأصل منقطع الرملة، يقال: قد ألويتم فانزلوا إذا بلغوا منقطع الرمل، وهو أيضا موضع بعينه قد أكثرت الشعراء من ذكره وخلّطت بين ذلك اللوى والرمل فعزّ الفصل بينهما: وهو واد من أودية بني سليم، ويوم اللوى: وقعة كانت فيه لبني ثعلبة على بني يربوع.

(٦) ينظر: [الصحاح: ١٩٣٢/٥-رسم]، الرَسْمُ: الأثر. ورَسْمُ الدار: ما كان من آثارها لاصقاً بالأرض. وتَرَسّمْتُ الدارَ: تأمّلت رَسْمَها.

(٧) ما بين المعقوفين في هامش الأصل.

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

ديارها بهذا الموضع، فقلت لها: ليس الأمر كذلك، وأقسم بالله الذى هو عالم بأن الفراق مر المذاق، وأن الممدوح كريم ما بعدت عن طريق المحبة(١).

[قوله:] (٢) بيان لقوله تعالى... إلخ (٣)، فيه نظر؛ لأن عطف البيان(٤) في الجمل لابد فيه من وجود الإبهام في الجملة الأولى، كما سيأتي في قول [المصنف] أو بيانا لها لخفائها(٥)، ومن ثم ذهب بعضهم: إلى أن الجملة تأكيد للأولى، أو بدل منها، أو مستأنفة(٦) (٧)، ووجه

---

(١) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٤٨٧/٢، ونصه: والمعنى زعمت الحبيبة أنّ هواك يا أبا تمام قد اندرس، كما اندرس آثار ديارها بهذا الموضع، فقلت: ليس الأمر كذلك وأقسم بالله الذي هو عالم بأنّ الفراق مرّ المذاق، وأنّ الممدوح كريم ما بعدت عن طريق المحبّة " . وحاشية حفني على المختصر، ص: ٢٣٢/ظ.

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٣) سياق الكلام: "(وإلا) أي: وإن لم يقصد تشريك الثانية للأولى في حكم إعرابها (فصلت) الثانية (عنها) لئلا يلزم من العطف التشريك الذى ليس بمقصود نحو: ﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾ ﴾ [البقرة/بعض الآية١٤، بعض الآية١٥]، لم يعطف" الله يستهزئ بهم "على" إنّا معكم "؛ لأنه ليس من مقولهم) فلو عطف عليه لزم تشريكه له في كونه مفعول قالوا: فيلزم أن يكون مقول قول المنافقين وليس كذلك. وانما قال: على" إنا معكم "دون" إنما نحن مستهزءون "؛ لأن قوله:" إنما نحن مستهزءون "بيان لقوله:" إنا معكم "فحكمه حكمه" المختصر، ص: ١٤٦.

(٤) عطف البيان: تابع غير صفة يوضح متبوعه، فقوله: تابع شامل لجميع التوابع، وقوله: غير صفة خرج عنه الصفة، وقوله: يوضح متبوعه خرج عنه التوابع الباقية؛ لكونها غير موضحة لمتبوعها، نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر، فعمر تابع غير صفة يوضح متبوعه. التعريفات، ص: ١٥١.

(٥) ينظر: الإيضاح ١١٣/٣، ونصه: أن تكون الثانية بيانًا للأولى٤ وذلك بأن تنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في إفادة الإيضاح، والمقتضى للتبيين أن يكون في الأولى نوع خفاء مع اقتضاء المقام إزالته كقوله تعالى: {فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لا يَبْلَى}، فصل جملة قال: عما قبلها لكونها تفسيرًا له وتبيينًا،

(٦) ينظر: حاشية الفناري على المطول، ص: ٢٤٧/و.

(٧) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٤٨٨/٢، ونصه: فإنّ قوله: ﴿إِنَّمَا نَحنُ مُستَهزِءُونَ﴾ إمّا تأكيد لقوله: ﴿إِنَّا مَعَكُم﴾، أو بدل عنه أو استئناف لا عطف بيان.

الأول: أن الاستهزاء بالإسلام يستلزم نفيه، ونفيه يستلزم الثبات[١٦٥/ظ] على الضلال الذى هو الكفر، وهو معنى: إنا معكم، ووجه الثاني: أي أنها بدل اشتمال(١) أن الثبات على الكفر يستلزم تحقير الإسلام والاستهزاء به، فبينهما تعلق وارتباط.

وأجيب بأن المراد بالبيان البيان اللغوي(٢) لا [الاصطلاحي(٣)] (٤) ولا شك أن التأكيد فيه دفع التجوز، أو السهو، وبدل الاشتمال فيه بيان المشتمل عليه، ووجه [الثالث] (٥): أن الاستئناف بياني، فهو في جواب سؤال مقدر(٦) تقديره: إذا كنتم معنا، فما بالكم تقرون لأصحاب محمد بتعظيم دينهم، ففيها بيان المسئول عنه(٧).

---

(١) تعريف بدل الاشتمال هو: "ما كان بينه وبين الأول ملابَسَة أي: تعلق بغير الكلية والجزئية" . قَالَ تَعَالَى: (يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه) البقرة: ٢١٧. فقِتَال: بدل اشتمال من الشهر الحرام. أي: يسألونكَ عن قتالٍ فيه، وهو بدل اشتمال؛ لأن بين الشهر الحرام والقتال تعلقًا وارتباطا في كون الشهر ظرفًا زمانيًا له. شرح الكافية الشافية لمحمد بن عبد الله بن مالك الطائي، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ) ١٢٧٩/٣ – ت/: عبد المنعم أحمد هريدي جامعة أم القرى، ط: الأولى، من (دون).

(٢) قال لطف الله في حاشيته ٢٠٧/٢، وقد يقال: أراد بالبيان المعنى اللغوي، وهو الإيضاح، وهو موجود في... سواء حمل على التأكيد، أو على الاستئناف، أو البدل، إما على الأولين، فظاهر ، وإما على الثالث، فلما سبق في أحوال المسند إليه في بحث الإبدال منه، فظهر أن الشارح ذكر البيان لعمومه، فإن قيل: البيان يجب أن يكون أوضح من المبين؛ وذا إنما يكون بعد الإبهام ولا إبهام... إلخ.

(٣) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٤٨٨/٢، ونصه: "ينبغي أن يحمل على البيان اللغوي لا البيان الصناعي"

(٤) ما بين المعقوفين في هامش الأصل.

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٦) قال السيد: أو من تتمه الجواب عن السؤال المقدر، إذا جعل استئنافا، وهو ما بالكم إن صح أنكم معنا توافقون أهل الإسلام. حاشية السيد على المطول، ص: ٢٧٣، ٢٧٤.

(٧) ينظر: مواهب الفتاح ٥٢٨/١، ٥٢٩، وهذه الأجوبة الثلاثة ذكرها المغربي في كتابه، ثم قال: فلو عطف عليها–أيضا– كانت الجملة مقولة لهم؛ لأن الجملة الاستئنافية لا تكون إلا مقولة لقائل المستأنف عنها، وقد علم أن التأكيد فيه رفع توهم... إلخ.

[الوصل بغير الواو من حروف العطف]

[قوله:] [١] **ففيه حفاء وإشكال**[٢]، وجه ذلك أن المقصود من العطف بالواو في هذه الحالة أعني: كون الأولى لا محل [لها] [٣]، النص على اجتماع الجملتين في الواقع، ولا يحسن [ذلك] [٤] إلا إذا كان بين الجملتين التوسط بين كمال الانقطاع، وكمال الاتصال، ومعرفة ذلك خفيّة جدا[٥] لا يدركه إلا ذو ذوق سليم، وفهم مستقيم، كعلماء المعاني[٦]، ومنهم [المصنف] [٧] فاندفع بذلك ما يقال: من أن التوسط المذكور بينه المصنف فيما سيأتي[٨]، لكن حصر الحسن فيما إذا كان بين الجملتين [التوسط] [٩] المذكور مخالفا لما سيأتي من أن الوصل يكون في صورتين الأولى: أن يكون بين الجملتين التوسط المذكور الثانية: أن يكون بينهما كمال الانقطاع بالإيهام[١٠]، كما سيأتي التصريح به [في كلام] [١١] [الشارح[١٢]]

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٢) سياق الكلام: " وذلك لأن ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة مفصلة في علم النحو، فإذا عطفت الثانية على الأولى بذلك العاطف، ظهرت الفائدة أعني: حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو، فإنه لا يفيد إلا مجرد الاشتراك، وهذا إنما يظهر فيما له حكم إعرابي، وأما في غيره، ففيه خفاء وإشكال، وهو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل. المختصر، ص: ١٤٦.

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل"

(٤) ما بين المعقوفين طمس في الأصل "

(٥) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٤٨٨/٢، ونصه: وذلك لأنّ المقصود حينئذٍ النصوصية على قصد الاجتماع بين الجملتين في الواقع التي لا تحسن، إلاّ بين جملتين كانتا متوسطتين بين غاية الاتحاد والتباين.

(٦) ينظر: حاشية حفني على المختصر، ص: ٢٣٢/ظ، وحاشية يس على المختصر، ص: ٨٠/و.

(٧) ما بين المعقوفين في "ب" ، و "ج" ، و "د" (المص).

(٨) ينظر: الإيضاح ١٢٧/٣، ونصه: وأما للتوسط بين حالتي كما ل الانقطاع، وكمال الاتصال. وهو ضربان.

(٩) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(١٠) وإلا فلا يحسن لعدم وجود الجامع بينهما حينئذ. حاشية الدسوقي ٤٦٦/٢،

(١١) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

فالأولى: أن يضم هذه الصورة للصورة الأولى في البيان، وأجيب بأن المقصود [بيان] (١) الخفاء لا بيان موضوع الوصل والخفاء خاص بهذه الصورة فتأمل(٢).

[قوله:] (٣) لا بد له [١٦٥/و] من عامل(٤)، [هذا] (٥) التعليل لا يظهر إلا على قول الجمهور [من] (٦) أن العامل في إذا جوابها (٧)، وأما على ما ذهب إليه الرضى من أن العامل

=

(١٢) ينظر: المطول، ص: ٤٥٢، ٤٥٣، وفيه: وأما للتوسط، أي: أما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع، وكمال الاتصال، وقد توهمه بعضهم إما بكسر الهمزة، فوقع في خبط عظيم، وإنما هو أما بالفتح عطفًا على أما السابقة، وقد علم مما مر أن الوصل إما لدفع الإيهام، وإما للتوسط بين الاتصال والانقطاع، فنقول: أما الوصل لدفع الإيهام فكذا، وأما الوصل للتوسط.

(١) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٢) ينظر: تجريد البناني ٥٢/٢، حيث قال: أي: دقة من حيث توقفه على الجهة الجامعة المتوقفة على النظر بين الجملتين بما يأتي من الأحوال الستة وما له حكم إعرابي، وإن توقف على الجهة الجامعة-أيضا- فليس فيه الخفاء والإشكال؛ لأن الجامع فيه لا يحتاج فيه إلى معرفة ما يأتي... إلخ.

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٤) سياق الكلام: "فإن قيل: إذا شرطية لا ظرفية، قلنا: إذا الشرطية هي الظرفية استعملت استعمال الشرط، ولو سلم، فلا ينافي ما ذكرناه؛ لأنه اسم معناه الوقت لابد له من عامل، وهو" قالوا إنا معكم " بدلالة المعنى. المختصر، ص: ١٤٧.

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٧) ينظر: إعراب لامية الشنفرى، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين ت: محمد أديب عبد الواحد جمران ٧٥/١، المكتب الإسلامي – بيروت ط: الأولى، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م، وشرح الكافية في النحو، ابن مالك ت/ عبد المنعم هريدي ٤٢١/١، جامعة أم القرى، ط الأولى، بلا تاريخ، وفيها: وتوجيه ما قاله سيبويه: أنّ (إذا) للمفاجأة يقع ما بعدها المبتدأ والخبر، لكن يشكل العامل في (إذا) لأنّ الخبر ضمير لا يمكن عمله في (إذا) إلا أن يكون معنى المفاجأة هو العامل.

ط: الأولى، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م، وشرح الكافية في النحو ٤٢١/١، وفيها: وتوجيه ما قاله سيبويه: أنّ (إذا) للمفاجأة

=

الشرط[١]، فلا يصح ما ذكره؛ لأنهم قالوا: لم يتقدم عليه معموله حينئذ[٢]،

فالأولى في [التعليل] [٣] أن يقال: لأن المتعارف في الخطابيات تقييد الجواب بمضمون إذا مع الشرط[٤]، فيكون جاريًا على القولين[٥].

[قوله:] [٦] وهذا مثال[٧]... إلخ[٨]، هذا مبنى على أن التمثيل باعتبار الحكاية أي:

=

يقع ما بعدها المبتدأ والخبر، لكن يشكل العامل في (إذا) لأنّ الخبر ضمير لا يمكن عمله في (إذا) إلا أن يكون معنى المفاجأة هو العامل.

(١) وهذا ما ذكره ابن الحاجب في أماليه ٨٤/١، ١٣١، ونصه: العامل في إذا الشرط وليس الجواب.... وقال بعض النحويين: العامل في "إذا فعل الشرط الذي بعده، وهي عند هؤلاء غير مضافة، وقالوا: إنها في العمل ك" متى ". والفعل الواقع بعد" متى " هو العامل فيا في قول أكثر النحويين.

(٢) وذلك في قوله: "وأما العامل في (إذا)، فالأكثرون على أنه جزاؤه، وقال بعضهم: هو الشرط، كما في (متى) وأخواته، والأوْلى: أن نفصل، ونقول: إذا تضمن (إذا) معنى الشرط فحكمه حكم أخواته من (متى) ونحوه، وإن لم يتضمن، نحو: إذا غربت الشمس، جئتك، بمعنى: أجيئك وقت غروب الشمس، فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالًا، وإن لم يكن جزاء في الحقيقة، دون الذي في محل الشرط؛ إذ هو مخصص للظرف، وتخصيصه له إما لكونه صفة له، أو لكونه مضافا إليه، فالعامل في: كلما، وحيث، ما هو في محل الجزاء، لا الذي في محل الشرط، كما في (إذا)؛ لأنهما في الأغلب، يستعملان في الفعل المقطوع بوقوعه نحو: كلما طلعت الشمس أتيتك" . شرح الرضي ١٨٩/٣، ١٩٧، وحاشية الحفيد على المختصر ٤٨٩/٢.

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٤) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر٤٨٩/٢، ونصه: هذا على مذهب أكثر النحاة؛ لكن المحقق الرضي جعل العامل في إذا الشرطية الشرط دون الجزاء، فالأولى في التعليل أن يقال: المتعارف في الخطابيات تقييد الجزاء بمضمون إذا مع الشرط.

(٥) ينظر حاشية يس على المختصر، ص: ٨٠/و، وحاشية الدسوقي ٤٦٩/٢.

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٧) يشير إلى قول الشاعر:[البسيط]

وقال رائدُهم أرسوا نُزاوِلُها... فكُلُّ حَتْفِ امْرِىءٍ يُقْضَى بِمِقْدارِ

=

لكلام الحاكي، ولا شك أن الأولى بهذا الاعتبار لها محل من الإعراب، وهو لا يتعين[١]، بل يصح أن يكون التمثيل باعتبار المحكي أي كلام الرائد، والجملة الأولى فيه لا محل لها؛ لأنها ابتدائية[٢] على أنه يصح التمثيل بالاعتبار الأول مع النظر إلى كون الجملتين مما ليس له محل لما صرح به –قدس سره– في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴿١٤﴾ ﴾[٣]، من أن الجملة التي لا محل لها عندهم ما تكون غير خبر وصفه وحال، فتدخل الجملة الواقعة مفعولا للقول، فتكون لا محل لها، كما هنا؛ ولأن الأولى خبر المقول وهو لا محل له، بل المحل لمجموع المقول[٤].

=

قائله الأخطل كَذَا ذكره سِيبَوَيْهِ وَلَيْسَ هُوَ فِي ديوانه، وبعده:

إِمَّا نموتُ كراماً أَو نَفوز بهَا... فواحد الدَّهْر من كدٍّ وأسفار)

وَالشَّاهِد فِي قَوْله نزاولها فَإِنَّهُ فَصله عَن قَوْله أرسوا لِأَن الأول أَمر وَالثَّانِي خبر فَامْتنعَ الْعَطف بَينهمَا لاختلافهما خَبرا وطلباً لفظا وَمعنى " ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٧٨/٤، والبديع في علم العربية ٦٤٦/١، وشرح كتاب سيبويه للرماني ١٠٣٩/١، والإيضاح ١٠٥/٣، ومعاهد التنصيص ٢٧١/١.

(٨) سياق الكلام: " وهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبرًا وإنشاءً لفظا ومعنىً مع قطع النظر عن كون الجملتين مما ليس له محل من الإعراب، وإلا فالجملتان في محل النصب على المفعولية. المختصر، ص: ١٤٨.

(١) قال الدسوقي في حاشيته ٤٧٧/٢.: هذا جواب عما يقال: اعتراضًا على المصنف: إن الكلام في الجمل التي لا محل لها من الإعراب، والجملتان في البيت الذي مثل به لهما محل من الإعراب؛ لأنهما معمولتان لقال، وحينئذ فالتمثيل غير مطابق... إلخ.

(٢) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٤٩٠/٢، ونصه: هذا مبني على أنّ التمثيل باعتبار الحكاية، وكلام الحاكي لا المحكي، وكلام الرّائد؛ فإنّه ليس لهما فيه محل من الاعراب، والظاهر هو الثاني تأمل.

(٣) سورة البقرة (رقم: ١٤).

(٤) ينظر: حاشية العلامة التفتازاني على شرح الكشاف ١٩٢/٢– تح/ د: عبد الفتاح عيسى البربري، وفيه مكملًا: " فلذا كان الأوجه هو الاستئناف لظهور مظنة السؤال.

[قوله:] [١] **جزافا بالكسر**[٢]؛ لأنه مصدر جازف[٣]، ومصدر فاعل الفعال قياسا[٤]، ويجوز فيه الضم والفتح على غير [القياس[٥]] [٦]، ومن ثم قالوا: جيم الجذاف جزاف[٧].

[قوله:] [٨] **فوزانه**[٩]، الوزان هنا بمعنى: القرب والنسبة أي: قربه ونسبته مع ذلك

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٢) وسياق الكلام: فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل الذى يستأهل ان يسمى كتابا كأن ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص بل ليس بكتاب (جاز) جواب لما أي جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة (ان يتوهم السامع قبل التأمل أنه) أعني قوله ذلك الكتاب (مما يرمى به جزافًا) من غير صدور عن روية وبصيرة... إلخ. المختصر، ص: ١٤٩، دار الفكر.

(٣) ينظر: المصباح في شرح المفتاح ٣٥١/١. ونصه: و(الجِزَافُ) بالكسر مصدر جازف، أي أخذ الشيء بغير تقدير ومعرفة بكميته.

(٤) ينظر: شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي (المتوفى: ١٣٥١هـ)، ت: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض ٦٠/١، وفيه: وقياس مصدر فاعل: الفِعَال بالسِّر والمفَاعلة، كقاتل قتالاً ومُقاتلة، وخاصَم خِصامًا ومُخاصمة، وما كانت فاؤه ياء من هذا الوزن يمتنع فيه الفِعال، كيَاسَر مُياسرة، ويَامن مُيامنة، هذا هو القياس.

(٥) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) ٥١/٣- دار الكتب العلمية، بيروت، من دون، ونصه: " ذكره صاحب المحكم- بكسر الجيم وفتحها- ورأيته مضبوطا في نسخة معتمدة من تهذيب اللغة للأزهري عليها خط الأزهري، قال يقال: جزاف، وجزاف ضبط الأول- بالكسر، والثاني- بالضم، فحصل فيها ثلاث كسر الجيم وفتحها وضمها، والله- تعالى- أعلم.

(٦) ما بين المعقوفين في "ج" (قياس).

(٧) ينظر: حاشية الدسوقي ٤٨٤/٢.

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٩) سياق الكلام: "(فوزانه) أي: وزان" لَا رَيبَ فِيهِ "مع ذلك الكتاب (وزان نفسه) مع زيد (في جاءني زيد نفسه). فظهر أن لفظ وزان في قوله: وزان نفسه ليس بزائد، كما توهم أو تأكيدًا لفظيًا، كما أشار إليه بقوله: (ونحو: هُدى) أي هو: هُدى (لِّلمُتَّقِينَ) أي: الصائرين إلى التقوى" التلخيص، ص: ٤٧، المختصر، ص: ١٤٩.

الكتاب نسبته وقربه مع زيد[١]، ويصح أن يراد به المرتبة والمنزلة؛ وبذلك ظهر ما قاله [الشارح] من عدم إقحام[١٦٦/ظ] وزان الثاني[٢].

وأما إذا أريد به الموازن، فيكون الثاني مقحما[٣]، ولا داعى إليه[٤].

[قوله]: [٥] مع اتفاقها في المعنى[٦]، إشارة إلى الفرق بين التأكيد المعنوي[٧] واللفظي[٨]، وهو [اختلاف] [٩] المعنى واتفاقه؛ ولهذا جعل: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [١٠] تأكيدا معنويًا، وهدى تأكيدًا لفظيًا[١١].

---

(١) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٤٩١/٢، ونصه: ذكر في شرح المفتاح المعنى: نسبته نفسه، وقربه مع ذلك الكتاب، نسبته وقربه مع زيد، وله احتمالات أخر ذكرناها في حاشية الكشاف.

(٢) ينظر: شرح القسم الثالث من المفتاح للتفتازاني ٤٣٩/٢، تح / د: رأفت اسماعيل، والمطول، ص: ٤٤٢.

(٣) وأشار الفناري في حاشيته، ص: ٢٥٣/ظ، بقوله: والمتبادر من هذه العبارة هو المعنى المصدري، مع كونه الأصل، بخلاف ما لو اقتصر على قولنا: " وزانُ (لا ريب فيه)، وزانُ نفسُهُ؛ فإنه لا يتبادر المعنى المصدري هذا التبادر، وكما لا يخفي، قيل: وقد يطلق على مرتبة الشيء إذا كان مساويًا لمرتبة شيء آخر في أمر من الأمور، فلو حمل في هذه العبارة عليه ظهر—أيضًا– كون وزانُ الثاني غير زائد.

(٤) يقول العلامة التفتازاني: (لا ريب فيه) حق العبارة أن كتابا آخر فيه الريب لا إياه أي القرآن، أو في كتاب آخر الريب لا فيه. ينظر: شرح الكشاف، تح/ د: عبد الفتاح عيسى البربري ١١٣/٢–.

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٦) سياق الكلام: "(فوزانه) أي: وزان هدى للمتقين (وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد) لكونه مقررا لذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف لاريب فيه، فإنه يخالفه معنى" . المختصر، ص: ١٤٩.

(٧) التأكيد المعنويّ، فيكون بتكريرِ المعنى دون لفظه، نحو قولك: "رأيت زيدًا نفسَه" ، و "رأيتُكم أنفُسَكم" ، و "مررتُ بكم كلّكم" . ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٢٠/٢.

(٨) التأكيد اللفظي: هو أن يكرر اللفظ الأول. التعريفات، ص: ٥٠.

(٩) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(١٠) بعض آية من سورة البقرة(رقم:٢) ونصها: ﴿ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾

(١١) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٤٩١/٢، ونصه: ولذا جعل "هُدىً" تأكيدًا لفظيًا و "لَا رَيبَ" تأكيدًا معنويًا.

[قوله]: (١) **أو الاشتمال**(٢)، فيه نظر؛ لأن ضابط بدل الاشتمال أن يكون المبدل منه متقاضيًا إلى ذكر البدل ولم يوجد هنا، وأجيب بأن ذلك ضابط البدل في المفردات(٣).

[قوله]: (٤) **مغاير للارتحال**(٥)... **إلخ**(٦)، يفيد أن التأكيد لا يكون مغايرا في المعنى(٧)، وهو مشكل بما تقدم من قوله: لا ريب فيه، فإنه تأكيد لقوله: ذلك الكتاب، مع مغايرته له في المعنى، وبما ذكره في الكشاف [من] (٨) أن قوله: ﴿**إِنَّمَا نَحنُ مُستَهزِءُونَ**﴾ تأكيد لقوله:

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٢) سياق الكلام: (أو) لكون الجملة الثانية (بدلا منها) أي: من الأولى (لأنها) أي: الأولى (غير وافية بتمام المراد أو كغير الوافية)، فتنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض أو الاشتمال " . المختصر، ص: ١٥٠.

(٣) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٤٩١/٢، ونصه: تحقق أنّه يكون ذكر المبدل عنه متقاضيًا إلى ذكر بدل الاشتمال، وهذا لا يجري في هذا المقام، وكان ذلك] الاشتراط في المفردات فقط.

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٥) يشير إلى قول الشاعر: [الطويل]

أَقُولُ لَهُ ارْحَل لاَ تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا... "وإلا فكن في السر والجهر مسلما"

قال العباسي: الْبَيْت من الطَّوِيل وَلَا أعرف قَائِله وَكَذَلِكَ ذكر الْعَيْنِيّ فِي شواهده

وَمَعْنَاهُ إِن لم ترحل فَكُن على مَا يكون عَلَيْهِ الْمُسلم من اسْتِوَاء الْحَالين فِي السهر والجهر

وَالشَّاهِد فِيهِ كَون الجملتين بَينهمَا كَمَال الِاتِّصَال لكَونه الثَّانِيَة أوفى بتأدية المرَاد من الأولى فَنزلت منزلَة بدل الاشتمال فَلم تعطف عَلَيْهَا وهما هَهُنَا قَوْله ارحل وَقَوله لَا تقيمن عندنَا لِأَن فِي قَوْله ارحل كَمَال إِظْهَار الْكَرَاهَة لإِقَامَة الْمُخَاطب وَقَوله لَا تقيمن عندنَا أَو فِي بتأدية المرَاد لدلالته على إِظْهَار الْكَرَاهَة لإقامته بالمطابقة مَعَ التَّأْكِيد الْحَاصِل من اللَّفْظَيْنِ " ينظر: مفتاح العلوم، ص: ٢٥٩، والإيضاح ١١٢/٣، ومعاهد التنصيص ٢٧٨/١، وخزانة الأدب-للبغدادي ٢٠٧/٥، وشرح التصريح ٢٠١/٢.

(٦) سياق الكلام: "(فوزانه) أي: وزان لا تقيمن عندنا (وزان حسنها في أعجبني الدار حسنها؛ لأن عدم الإقامة مغاير للارتحال) فلا يكون تأكيدا" . المختصر، ص: ١٥٠.

(٧) أي: بحسب المفهوم، وإن تلازما بحسب الوجود. حاشية الدسوقي ٤٩٥/٢.

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل"

﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾؛ [لأن] (١) الاستهزاء بالإيمان رفع له، والإيمان نقيض الكفر، ورفع نقيض الشيء تأكيد له(٢)، وأجيب بجوابين الأول: أن قوله: فلا يكون تأكيدا أي: لفظيا لا مطلقا، وقد تقدم أنه يجب فيه عدم المغايرة الثاني: أن [المراد] (٣) به مغاير [مغايرة] (٤) قوية.

بخلاف المغايرة في البدل، فإنها قريبة بحيث [يرجع] (٥) معها الثاني إلى معنى الأول، كما مر(٦).

[قوله:] (٧) وهذا لا يتحقق في الجمل... إلخ(٨)، أي: [التميز بمغايرة] (٩) اللفظين لا

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٢) ينظر: الكشاف ٦٦/١، ونصه: فإن قلت: أنى تعلق قوله: إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ بقوله: (إِنَّا مَعَكُمْ) قلت: هو توكيد له، لأن قوله: (إِنَّا مَعَكُمْ) معناه الثبات على اليهودية. وقوله: (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ) ردّ للإسلام ودفع له منهم، لأن المستهزئ بالشيء المستخف به منكر له ودافع لكونه معتدا به، ودفع نقيض الشيء تأكيد لثباته أو بدل منه، لأن من حقر الإسلام فقد عظم الكفر. أو استئناف، كأنهم اعترضوا عليهم حين قالوا لهم: (إِنَّا مَعَكُمْ)، فقالوا: فما بالكم إن صح أنكم معنا توافقون أهل الإسلام فقالوا: (إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ).

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٤) ما بين المعقوفين في "هامش الأصل"

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٦) وهذا ما أشار إليه لطف الله في حاشيته ٢٢٩/٢، ونصه: وفيه قوله: "فلا يكون تأكيدًا" ، إن أراد بالتأكيد ما يعم اللفظي والمعنوي، يرد عليه: أن المغايرة أنما يدل على أنه ليس تأكيدًا لفظيًا، ولا يدل على أنه ليس تأكيدًا معنويًا، وإن أراد اللفظي، فلا بد أن يبين وجه عدم كونه تأكيدًا معنويًا، وقد يجاب؛ بأن المراد الأعم، وليس مجرد المغايرة سببًا لعدم كونه تأكيدًا، بل هي مع ما سبق من أنه أوفى بتأدية المراد.

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٨) سياق الكلام: "(وغير داخل فيه)، فلا يكون بدل بعض ولم يعتد ببدل الكل؛ لأنه إنما يتميز عن التأكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني، وهذا لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الإعراب (مع ما بينهما) أي: بين عدم الإقامة والارتحال (من الملابسة) اللزومية، فيكون بدل اشتمال" . المختصر(١٥٠).

(٩) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

يتحقق في الجمل؛ وذلك لأن التأكيد في الجمل لابد فيه من [مغايرة اللفظين] (١) –أيضا– كما سبق؛ إذ ليس المراد بالتأكيد في الجمل تكريرها، بل أن يكون مضمون[١٦٦/و] التابع مقررا لمضمون المتبوع متحدين كانا أو مختلفين، فلم يحصل [التمييز بهذا] (٢) القيل، فأغنى التأكيد عن ذكر البدل(٣)، ثم الجمل التي ليس لها محل لا يتصور [فيها ما] (٤) هو المقصود بالنسبة(٥)؛ لأن ذلك إنما هو باعتبار قصد نقل النسبة إلى [مضمون الثانية] (٦)، ولا نسبة تنقل في الجمل، فظهر أن بدل الكل لا يكون في الجمل مطلقا، سواء كان [لها محل] (٧) أو لا، وهو مخالف لما ذكره –قدس سره– [في] (٨) شرح الكشاف من أن ذلك خاص [بما لا] (٩) محل له، حيث قال: ثم الظاهر أن قوله: ﴿إِنَّمَا نَحنُ مُستَهزِءُونَ﴾ بدل الكل من قوله: ﴿إِنَّا

(١) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٣) وهذا ما أشار إليه لطف الله في حاشيته ٢/٢٢٩، ٢٣٠، ونصه: أي: التميز بمجموع الأمرين لا يتحقق في الجُمل؛ لأن التأكيد المعتبر فيها لابد أن يغاير لفظه لفظ المتبوع؛ إذ ليس المراد بتأكيد الجملة هنا تكررها، وحينئذ لا يتميز أحدهما عن الآخر بهذا الوجه، سواء كان في الجُمل التي لها محل من الإعراب، أو غيرها، ثم الجُمل التي لا محل لها من الأعراب؛ لا يتصور فيها ما هو المقصود بالنسبة، فلا امتياز فيها بهذا الاعتبار، فانتفي مجموع الأمرين في الجُمل، أما التي لها محل فبانتفاء الأول، وأما التي لا محل لها فبانتفائهما معًا؛ فلذلك قال: لاسيما، فلا يتصور في الجُمل ما هو بمنزلة بدل الكل ممتازًا عن التأكيد.

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٥) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٢/٤٩١، ٤٩٢، ونصه: " لأنّ التأكيد المعتبر في الجمل لابد أن يكون لفظه غير لفظ المتبوع؛ إذ ليس المراد بتأكيد الجمل تكريرها، وحينئذٍ لا يتميز أحدهما عن الآخر بهذا القيد، ثمّ الجمل التي ليس لها محل من الإعراب لا يتصور فيها ما هو مقصود بالنسبة.

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٨) ما بين المعقوفين في هامش الأصل.

(٩) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

مَعَكُمْ﴾، وأرباب البيان(١) يقولون بذلك في الجملة التي [لا] (٢) محل لها من الإعراب(٣)، وأجيب بأن الحق ما ذكره في الكشاف، ويحصل في التمييز الجمل التي لها محل، يكون المقصود هو الثانية بقصد نقل نسبة العامل إليها(٤).

[قوله:] (٥) ما مسها من نقب (٦) ... إلخ(٧)، النقب بفتحتين رقة رجل الدابة من

---

(١) ومنهم العلامة السيد الشريف في قوله: (قال ولم يعتبر بدل الكل؛ لأنه لا يتميز عن التأكيد إلا بأن لفظه غير لفظ متبوعه، وأنه المقصود بالنسبة دونه، بخلاف التأكيد، وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لا سيما التي لا محل له من الإعراب)، أقول: أي: التميز بهذا الوجه لا يتحقق في الجمل؛ لأنّ التأكيد المعتبر في الجمل لابد أن يكون لفظه غير لفظ المتبوع؛ إذ ليس المراد بتأكيد الجمل تكريرها، وحينئذٍ لا يتميز أحدهما عن الآخر بهذا القيد، ثمّ الجمل التي ليس لها محل من الإعراب لا يتصور فيها ما هو مقصود بالنسبة. حاشية السيد الشريف على المطول ٢٨١، ٢٨٢، وحاشية الحفيد ٤٩٣/٢.

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل"

(٣) وذلك في قوله: وأرباب البيان لا يقولون بذلك في الجملة التي لا محل لها من الإعراب، ويعنون بما لا محل له: ما لا يكون خبرًا، أو صفةً، أو حالًا، وإن كان في موقع المقول للقول؛ فلذا كان الأوجه هو الاستئناف لظهور مظنة السؤال " . حاشية العلامة التفتازاني على شرح الكشاف ١٥٩/٢، ١٩٢ – تح/د: عبد الفتاح عيسى البربري.

(٤) بخلاف التي لا محل لها من الإعراب، فإنه لا نسبة فيها للعامل حتى تنقل إلى مضمون الجملة الثانية... إلخ. ينظر: حاشية الدسوقي ٤٩٧/٢.

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٦) يشير إلى قول الشاعر:

أَقسم بالله أَبو حَفص عمرْ... ما مسَّها من نَقَبٍ ولا دبَرْ

وبعده: **(حقّاً وَلَا أجهدها طول السّفر... والله لَو أَبْصرت نضوى يَا عمر)**

(وَمَا بهَا عمرك من سوء الْأَثر... عددتني كَابْن سبيلٍ قد حضر)

المعنى: حلف عمر بالله أن ناقتي لم يصبها حفي، ولا حدثت بها قروح في ظهرها، ثم طلب من الله أن يغفر له؛ إن كان قد حنث في يمينه. =

=الشاهد: تقديم الكنية –وهي: "أبو حفص" – على الاسم، وذلك جائز باتفاق وكذلك عكسه.

ينظر: شرح الكافية الشافية ١١٩١/٣، واللمحة ٧٣٧/٢، وأمالي ابن الحاجب ٣٠٧/١، والكناش ٢٣٩/١، وربيع =

خشونة الأرض[١]، والدَّبر جراحة ظهرها[٢]؛ وسبب ذلك أن أعرابيا جاء إلى عمر بن الخطاب- رضى الله عنه- فقال له: إن أهلي بعيد وإني على ناقة دبر أعجفا[٣] فاحملني على بعير، فظنه كاذبا، فقال والله ما نقبت، فانطلق الأعرابي مستقبلا البطحاء، وقال البيت وهو يمشي خلف ناقته، فسمعه عمر وعلم صدقه، فحمله على بعير وزوده وكساه[٤].

[قوله]: [٥] فلكونها أي: الثانية... إلخ[٦] كلامه يقتضى أن وقوع الجملة جوابا لسؤال اقتضته الأولى موجب للفصل، وهو مخالف لما ذكره في المطول في آخر[١٦٧/ظ] بحث

=

الأبرار ٢٣٧/١، والإيضاح ١١٣/٣.

(٧) سياق الكلام: "(أو) لكون الثانية (بيانا لها) أي: للأولى (لخفائها) أي: الأولى (نحو: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﭼ [طه/١٢٠] فإن وزانه) أي: وزان قال يا آدم (وزان عمر في قوله: أقسم بالله أبو حفص عمر) ما مسها من نقب ولا دبر حيث جعل الثاني بيانا وتوضيحا للأول، فظهر أن ليس لفظ" قال ": بيانا وتفسيرًا للفظ" وسوس "حتى يكون هذا من باب بيان الفعل دون الجملة، بل المبين هو مجموع الجملة" . المختصر، ص: ١٥٠.

(١) ينظر:[مجمل اللغة:٨٨٠/١-نقب]، و[الصحاح:٢٢٧/١-نقب].

(٢) ينظر: [الصحاح:٦٥٣/٢-دبر]، و[لسان العرب:٢٧٤/٤-دبر]، وفيه: الدَّبَرُ- بِالتَّحْرِيكِ-: الْجُرْحُ الَّذِي يَكُونُ فِي ظَهْرِ الدَّابَّةِ، وَقِيلَ: هُوَ أَن يَقْرَحَ خُفُّ الْبَعِيرِ.

(٣) ينظر: [الصحاح: ١٣٩٩/٤-عجف]، وفيه: العجف، بالتحريك: الهزال ولا عجف: المهزولُ، وقد عَجُفَ، والأنثى عَجْفاءُ، والجمع عِجافٌ على غير قياس، لان أفعل وفعلاء لا يجمع على فعال... إلخ.

(٤) ينظر القصة في: أوضح المسالك ١٣٥/١، وخزانة الأدب للبغدادي ١٥٦/٥، وحاشية الفناري، ص: ٢٥٥/و، ٢٥٦/ظ، وحاشية الدسوقي ٤٩٩/٢.

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٦) سياق الكلام: " (وأما كونها) أي: الثانية (كالمتصلة بها) أي: بالأولى (فلكونها) أي: الثانية (جوابا لسؤال اقتضته الأولى فتنزل) الأولى (منزلته) أي: السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له (فتفصل) أي: الثانية (عنها) أي: عن الأولى، (كما يفصل الجواب عن السؤال)؛ لما بينهما من الاتصال.

التلخيص، ص: ٤٨، المختصر، ص: ١٥١.

الالتفات في قول الشاعر:

فلا صرمه يبدو وفي اليأس راحة(١)

حيث جعل "وفي اليأس راحة" جواب سؤال اقتضته الأولى، حيث قال: فكأنه لما قال: فلا صرمه يبدوا، قيل له: ما تصنع به؟ فأجاب بقوله: وفي اليأس راحة(٢)، وقد اشتملت الجملة على الواو، والصرم -بفتح الصاد- الهجر(٣)، وأجيب بأن الواو في البيت للاستئناف، كالواو في قوله تعالى: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٨٦﴾ ﴾ (٤) بالرفع(٥).

وكالواو في قوله: ﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ ﴾ (٦) الآية(٧).

[قوله]: (٨) **يسأل عن مرضه**(٩) على تقدير مضاف أي: سبب مرضه، فعطف سببه

---

(١) صدر بيت للرماح، وعجزه: **ولا وصلُه يَصْفو لنا فنُكارمُه**

ومطلع القصيدة: أتُظْهر ما في الصَّدْر أم أنت كاتمُه وكتمانُه داءٌ لَمَن هو كاتمُه

قبله: **لكم كبشُ صِدْق شذَّبَ الشَّوْل عنكم وكسَّر قرنيَ كلَّ كبْشٍ يُصَادمُه**

الشاهد: فإنه لما قال: (فلا صرمه يبدو) واستشعر أن يقول السامع: وما نصنع به؟ فأجاب بقوله: (وفي اليأس راحة) ثم عاد إلى المقصود. ينظر: ديوان الرماح بن ميادة /٢٢٥-تح/ حنا جميل حدّاد – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٢هـ، وينظر: نقد الشعر، ص: ٥٣، وكتاب الصناعتين، ص:٣٩٣، والإيضاح ٢١٦/٣، وخزانة الأدب١٣٤/١، وعروس الأفراح ٦١٧/١.

(٢) ينظر: المطول، ص: ٢٩٣.

(٣) ينظر:[الصحاح:١٩٦٥/٥-صرم[، وفيه: صرمت الشئ صرما، إذا قطعتَه. وصَرَمْتُ الرجلَ صَرْماً، إذا قطعت كلامه.

(٤) سورة الأعراف (رقم: ١٨٦).

(٥) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٤٩٥/٢، ٤٩٦، ونصه: ويمكن أن يقال: الاستئناف ينافي واو العطف لا مطلق الواو، كالواو الابتدائية التي أثبتت في معنى البيت في مثل الآية السابقة.

(٦) سورة التوبة(رقم:١١٤).

(٧) ينظر: الجدول في إعراب القرآن(٤٥/١١).

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

عليه تفسير، فإن قلت: المخاطب بذلك الجواب خالي الذهن من السبب؛ لأنه طالب للسبب المطلق، وخالي الذهن لا يؤكد [الكلام] (١) الملقى إليه(٢)، وقد اشتمل الجواب المذكور على التأكيد؛ لأن اسمية الجملة من المؤكدات، كما مر، فلا يصح أن يكون السؤال هنا عن السبب المطلق، بل عن السبب الخاص، كما سيأتي، وأجيب بأن الفاضل الخطائى(٣) اختار أن لا تكون من المؤكدات إلا إذا انضم إليها مؤكد(٤) (٥)، فيمكن تخريج كلام المصنف [عليه(٦)]

=

(٩) سياق الكلام: (وهو) أي: الاستئناف (ثلاثة أضرب؛ لأن السؤال) الذى تضمنته الأولى (إما عن سبب الحكم مطلقا نحو: **قال لي كيف أنت قلتُ عليل * سهر دائمٌ وحزنٌ طويل**.

أي: ما بالك عليلا أو ما سبب علتك) بقرينة العرف والعادة؛ لأنه إذا قيل فلان مريض فإنما يسأل عن مرضه وسببه لا أن يقال: هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن حتى يكون السؤال عن السبب الخاص. المختصر، ص: ١٥٢.

(١) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل" .

(٢) قال البناني: ويحتمل أن يكون المعنى عن نوع مرضه وسببه؛ لأنه بعد العلم بمطلق المرض يسئل عن خصوص نوعه وسببه، أي: والسؤال عن خصوص النوع منتف في البيت غير محتمل؛ لأن الجواب بالسبب لا بالنوع... إلخ. تجريد البناني: ٢/٧١.

(٣) هو عثمان بن عبدالله بن نظام الدين الخطائي(الخطابي) الحنفي، المعروف بمولانا زاده المتوفي سنة ٩٠١هـ، ومن مصنفاته:(حاشية على التلويح في الأصول، حاشية على مختصر التفتازاني، حاشية على المطول في المعاني والبيان. ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (ت١٠٦٧هـ)٢/٣٣٥ – تح/ محمود عبد القادر الأرناؤوط – مكتبة إرسيكا، إستانبول، تركيا، ٢٠١٠ م–، وهدية العارفين ١/٦٥٦.

(٤) ينظر: حاشية الخطائي على المختصر، ص: ١٢٠/ظ، وحاشية العبادي على المختصر، ص: ١٧٣، و، وحاشية حفني، ص: ٢٣٨/ظ.

(٥) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٢/٤٩٦، ونصه: أنّه قد سبق أنّ اسمية الجملة من المؤكدات ، فلا يناسب أن يحمل البيت على السؤال عن التصور، أي: تصور المرض، وموجبه إلاّ أنّ الفاضل الخطابي اختار أنّها ليست من المؤكدات مالم ينضم إليها مؤكد.

(٦) ينظر: الإيضاح ٣/١٢١، ونصه: إما عن سبب الحكم فيها مطلقًا، كقوله:

=

(١).

[قوله:] (٢) **عليه أحسن... إلخ** (٣) فيه نظر؛ لأن الاستمرار التجديدي المستفاد من الفعل المضارع إذا اقتضاه المقام أحسن من الدوام، بل هو المتعين، فكون الدوام أولى(٤) على الإطلاق محل تردد وخفاء(٥)، وأجيب بأن الكلام فيما إذا كان المقام يصلح لكل منهما(٦).

[قوله:] (٧) **لماذا أحسن إليه**(٨)، [فيه] (٩) نظر؛ لأن الإحسان[١٦٧/و] فعل المخاطب، ولا معنى لسؤاله عن سبب إحسانه؛ لأنه علم من غيره [بأسباب] (١٠) أفعاله

=

قال لي: كيف أنت؟ قلت عليل... سهر دائم وحزن طويل

أي: ما بالك عليلًا أو ما سبب علتك

(١) ما بين المعقوفين في هامش الأصل " .

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٣) سياق الكلام: "(وإما عن غيرها) أي: غير السبب المطلق والسبب الخاص (نحو: ﴿قَالُواْ سَلَٰما قَالَ سَلَٰم﴾[هود/بعض الآية٦٩]) أي: فماذا قال إبراهيم في جواب سلامهم؟ فقيل:" قال: سلام " أي: حياهم بتحية أحسن لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت. المختصر، ص: ١٥٢.

(٤) الاعتراض على السعد في المطول: ٤٤٩؛ لأنه قال: لأن تحيتهم بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث،=

= أي: نسلم سلاما، وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت.

(٥) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٤٤٩٧/٢، ونصه: أنت خبير بأنّ كون الدوام أولى من الاستمرار التجددي المستفاد من الفعل المضارع محل تردد وخفاء.

(٦) ينظر: حاشية الدسوقي(٥١٥/٢).

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٨) سياق الكلام: "(ومنه أي: الاستئناف ما يبنى على صفته) أي: صفة ما استؤنف عنه دون اسمه، والمراد بالصفة صفة تصلح لترتب الحديث عليه (نحو): أحسنت إلى زيد (صديقك القديم أهل لذلك) والسؤال المقدر فيهما لماذا أحسن إليه وهل هو حقيق بالإحسان؟" . المختصر، ص: ١٥٣.

(٩) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(١٠) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

الاختيارية[١]، وأجيب بجوابين الأول: أن السائل لا يتعين أن يكون [المخاطب] [٢]، بل سامع آخر الثاني: أن السائل هو المخاطب[٣]، ولكن السؤال للتقرير لا [للاستفهام[٤]] [٥].

[قوله]: [٦] **ووجه التفصي عن ذلك**[٧]، بالتاء والفاء أي: التخلص[٨] من ذلك البحث، وحاصل البحث أنه لا يصح التقسيم الثاني؛ لأن السؤال إما أن يكون عن السبب أو غيره، فإن كان السؤال عن السبب تعين اشتمال الجواب عليه وهو القسم الثاني[٩]، وإن كان السؤال عن غيره تعين عدم اشتمال الجواب عليه وهو القسم الأول، فلا معنى للتقسيم، وحاصل الجواب: أنا نختار الشق الأول، وهو أن السؤال عن السبب، لكن تارة يكون عن

---

(١) وهذا ما أشار إليه السيد في حاشيته، ص: ٢٩١، وفيها: بأنّه لا معنى لسؤال المخاطب عن سبب إحسانه؛ فإنّه أعلم من غيره بالأسباب الكائنة لأفعاله الاختيارية.

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٣) وهذا ما وضحه لطف الله في حاشيته: ٢٥١/٢، ونصه: وهو أنه إذا قيل: ما سبب الإحسان إليه واستحقاقه إياه؟ كان ذلك طلبًا لتصور سبب مخصوص بعد العلم بأن هناك سببًا في الجملة، فلا يصح في جوابه أن يقال: زيد حقيق بالإحسان؛ إذ لا يفهم منه سبب مخصوص، هذا ولولا حكم الشارح بأن الضمير في "أحسنت" ضمير للمخاطب، لاحتمل أن يكون ضمير المتكلم وحينئذ لا يرد عليه الاعتراض الذي ذكره -قُدس سره-، نعم يرد عليه أنه خلاف الظاهر بالنظر إلي لفظ صديقك.

(٤) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر: ٤٤٩٧/٢، ونصه: أقول: يمكن أن يكون السائل غير المخاطب، بل السامع ترك، فالسؤال لتقرير الحكم لا للاستعلام.

(٥) ما بين المعقوفين في "ج" (للاستعلام).

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٧) سياق الكلام: "وههنا بحث، وهو: أن السؤال إن كان عن السبب. فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة، وإلا فلا وجه لاشتماله عليه، كما في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ سَلَٰم قَالَ سَلَٰم﴾، وقوله: زعم العواذل، ووجه التفصي عن ذلك مذكور في الشرح" . المختصر، ص: ١٥٣.

(٨) ينظر: [الصحاح: ٦ /٢٤٥٥-فصا]

(٩) ينظر: حاشية يس على الحفيد، ص: ٨١/و.

سبب الحكم، فيجب اشتمال الاستئناف علية، وهو القسم الأول، فإن كونه حقيقيا بالإحسان سبب للإحسان، وتارة يكون عن سبب استحقاق الحكم، فيجب اشتمال الاستئناف عليه(١)، وهو القسم الثاني(٢)، فإن الصداقة القديمة سبب لاستحقاق الإحسان، وقد يجاب بأن الأول مشتمل على سبب الحكم على سبيل الإجمال من حيث ذكر العلم الدال على الذات الموصوف بالصفات[١٦٨/ظ]، والعدول عن ذكر صفة معينه إشارة إلى استحقاق الذات(٣)، ذلك الحكم من حيث جميع الصفات(٤)؛ لأنها بتمامها جميلة قياسيا على ما قالوه في "الحمد لله" (٥) من أنه علق الحمد بلفظ الجلالة إشارة إلى الاستحقاق الذاتي نظرا إلى أن كل صفة صفة كمال(٦).

---

(١) ينظر: حاشية العبادي على المختصر، ص: ١٧٤/و.

(٢) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر: ٤٩٧/٢، ونصه: حاصله: أنّ الاستئناف قد يشتمل على سبب الحكم فقط، وقد يشتمل على سبب الاستحقاق] أيضًا، كما في الصورة الثانية.

(٣) الاستحقاق الذاتي: ما لا يلاحظ معه خصوصية صفة حتى الجميع لا ما يكون الذات البحث مستحقا له، فإن استحقاق الحمد ليس إلا على الجميل، وسمى ذاتيا لملاحظة الذات فيه من غير اعتبار خصوصية صفة أو لدلالة اسم الذات عليه، أو لأنه لما لم يكن مستندًا إلى صفة من الصفات المخصوصة، كان مسندًا إلى الذات. ينظر: روح المعاني: ٧٧/١، وحاشية الحفيد:(٤٩٨/٢).

(٤) ينظر: حاشية حفني على المختصر:(٢٣٩/و).

(٥) أي: علماء اللغة؛ وذلك في قولهم: "واللام في" الله " للملك أو للاستحقاق، وقيل: للتعليل، والمعنى على الأول: جميع المحامد مملوكة لله أو مستحقة له، وعلى الثاني: جميع المحامد ثابتة لأجل الله. فإن قيل: ما معنى كون حمد العباد لله تعالى، مع أن حمدهم حادث والله تعالى قديم، ولا يجوز قيام الحادث بالقديم؟

فالجواب: أن المراد منه تعلق الحمد لله، ولا يلزم من التعلق القيام، كتعلق العلم بالمعلومات.

ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٨/١، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لمحمود الألوسي أبو الفضل(ت ١٢٧٠هـ):٧٦/١- دار إحياء التراث العربي، بيروت، من دون.

(٦) وهذا ما أشار إليه الحفيد في حاشيته ٤٩٨/٢، بقوله: أقول: يمكن أن يكون ذكر العلم- أيضًا- إشارة الى استحقاق الذات من حيث هو جميع الصفات، كما قالوا في تعلُق الحمد بلفظ "الله" إشارة إلى =

[قوله:] [١] **وبالمعاني ما لا يمكن**[٢]، أي: ما لا يمكن إدراكه بإحدى الحواس الظاهرة؛ وذلك إشارة إلى دخول المعاني الكلية المدركة بالعقل[٣] في المعاني دفعا لتوهم اختصاصها بالمعاني الجزئية، وفيه نظر؛ لأن ذلك بيان للمعاني التي [تتصرف] [٤] فيها المفكرة، وهى المعاني المدركة بالوهم[٥]، وهى لا تكون إلا جزئية[٦].

فالأولى أن يقال: ذلك إشارة إلى [عدم] [٧] دخول المسموعات والمشمومات والمذوقات والملموسات في المعاني[٨]، بل هي داخلة في الصور على التفسير المذكور[٩]؛ إذ لو أريد بالصور المبصرات خاصة، وبالمعاني ما عداها لدخل فيها ما ذكر مع أنه ليس بمراد[١٠].

=

الاستحقاق الذاتي نظرًا إلى أنّ كل صفة صفة كمال.

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٢) سياق الكلام: "ونعنى بالصور: ما يمكن إدراكها بإحدى الحواس الظاهرة، وبالمعاني ما لا يمكن إدراكها" . المختصر/١٥٦.

(٣) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر٢/٤٩٨، ونصه: فيدخل في المعاني الكليات المدركة بالعقل.

(٤) ما بين المعقوفين في "ج" (لا تتصرف)

(٥) قال المغربي: وأما المفكرة، فهي قوة تتصرف في الصور الخيالية، وفي المعاني الجزئية الوهمية، وهي دائما لا تسكن يقظة ولا مناما... إلخ. مواهب الفتاح١/٥٧٣.

(٦) ينظر: تجريد البناني ٢/٨٤، وحاشية حفني على المختصر(٢٤٢/ظ)، وحاشية الدسوقي ٢/٥٤٤،

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل"

(٨) قال لطف الله في حاشيته ٢/٢٥٧،: المفهوم من كلام السيد- قُدس سره- في شرح المفتاح: " أن الاختصاص للمفكرة في التركيب، والتفصيل بين أن يكون بين في الصور المذكورة، أو المعاني المذكورة؛ فإنه قال: والمفكرة قوة يتصرف بها الناطقة في مدركاتها تركيبًا، وتفصيلًا فليبحث عن ذلك.

(٩) ينظر: حاشية الفناري، ص:(٢٦٠/ظ، ٢٦٠/و).

(١٠) ينظر: حاشية العبادي على المختصر، ص: ١٧٥/و، ١٧٦/ظ.

[قوله]: [(١)] **غير المصنف**[(٢)]، عبارة السكاكي جواب لما[(٣)]، فذكر الشيئين بدل الجملتين، والتصور بالتعريف بدل تصور بالتنكير[(٤)] يجعل "أل" في الشيئين للعموم بمعنى: أن كل شيء من الجملتين يجب الجامع بينهما، فيقتضى ذلك وجود الجامع [بين] [(٥)] كل ركنين، وجعل التصور بمعنى الإدراك لا بمعنى المتصور، فيصدق بتصور المسند إليهما، وتصور المسندين بخلاف تصور[(٦)]، فإنه[١٦٨/و] نكرة في الإثبات، وهي لا تصدق إلا على فرد واحد، فكلام السكاكي يقتضي أنه يكفي وجود الجامع بين مفردين من مفردات الجملتين مع أنه ليس

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٢) سياق الكلام: "ولما كان مقررا عندهم أنه لا يكفى في عطف الجملتين وجود الجامع بين فردين من مفرداتهما باعتراف السكاكي – أيضًا- غيّر المصنف عبارة السكاكي. فقال: (الجامع بين الشيئين إما عقلي) وهو أمر بسببه يقتضى العقل اجتماعهما في المفكرة؛ وذلك (بأن يكون بينهما اتحاد في التصور أو تماثل، فإن العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد) بينهما فيصيران متحدين؛ وذلك لأن العقل يجرد الجزئي الحقيقي عن عوارضه المشخصة الخارجية، وينتزع منه المعنى الكلى فيدركه على ما تقرر في موضعه" . المختصر ١٥٦.

(٣) وذلك في قوله: "وأما الحالة المقتضية لكمال انقطاع ما بين الجملتين، فهي أن تختلفا خبرا وطلبا مع تفصيل يعرف في الحالة المقتضية للتوسط، أو إن اتفقتا خبرا، فألاّ يكون بينهما ما يجمعهما عند المفكرة جمعا من جهة العقل أو الوهم أو الخيال، والجامع العقلي هو: أن يكون بينهما اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه أو في الخبر أو في قيد من قيودهما أو تماثل هناك، فإن العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد عن البين، أو تضايف كالذي بين العلة والمعلول، والسبب والمسبب، أو السفل والعلو، والأقل والأكثر فالعقل يأبى أن لا يجتمعا في الذهن وأن العقل سلطان مطاع، والوهمي هو أن يكون بين تصوراتهما شبه تماثل نحو: أن يكون المخبر عنه في أحدهما لون بياض، وفي الثانية لون صفرة؛ فإن الوهم يحتال في أن يبرزهما في معرض المثلين وكم للوهم من حيل تروج" . مفتاح العلوم، ص: ٢٥٣.

(٤) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٤٩٩/٢، ونصه: أن ذكر الشيئين مكان الجملتين، وعرف التصور بدل تصور منكر، (كما يأتي عن قريب) إشارة إلى ذلك في هذا الشرح أيضًا.

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٦) ما بين المعقوفين في هامش "ب" (ولعل هنا نقص كلمة).

كذلك عنده –أيضا– فأراد المصنف إصلاحه، فغيره إلى ما علمت[١]، وهذا مبنى على أن كلامه في بيان الجامع الكافي في صحة العطف، وسيأتي [في سوادة] [٢] الجامع الخيالي الجواب عن السكاكي، والاعتراض على المصنف[٣].

[قوله:] [٤] على ما سيتضح في باب [التشبيه[٥]] [٦] من أنه لابد من الاتحاد بين المشبه والمشبه به في وصف خاص زائد على [الحقيقة] [٧]، فإذا قيل: زيد كعمرو ولم يكف أن يقال في الإنسانية، بل لابد أن يقال: [في الكرام] [٨]، أو الشجاعة، فإن قلت: المذكور في باب التشبيه أنه لابد من المشاركة في وصف خاص دون الحقيقة، والمعتبر هنا المشاركة في

---

(١) وذلك في قوله: "وأما ما يشعر به ظاهر كلام السكاكي في مواضع من كتابه أنه يكفي أن يكون الجامع باعتبار المخبر عنه أو الخبر أو قيد من قيودهما، فإنه منقوض بما مر وبنحو قولك: هزم الأمير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي، ولعله سهو، فإنه صرح في موضع آخر منه بامتناع عطف قول القائل:" خفي ضيق "على قوله:" خاتمي ضيق "مع اتحادهما في الخبر، ثم قال: الجامع بين الشيئين عقلي وهمي وخيالي" ينظر: الإيضاح ١٣٣/٣.

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٣) قال الدسوقي في حاشيته ٥٤٥/٢، والحاصل: أن المصنف إنما عدل عن الجملتين إلى الشيئين؛ لأن الجامع يجب في المفردات –أيضًا– فنبه على أن ما ذكره لا يختص الجملتين، وعدل عن تصور إلى تصور؛ لأن المتبادر منه كفاية الاتحاد في متصور واحد، فعدل للمعرف ليفيد أن الجامع الاتحاد في جنس المتصور، ولا يكفي الاتحاد في متصور واحد.

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٥) سياق الكلام: "وههنا بحث وهو أن التماثل هو الاتحاد في النوع مثل: اتحاد زيد وعمرو مثلا في الإنسانية، وإذا كان التماثل جامعا لم تتوقف صحة قولنا: زيد كاتب وعمرو وشاعر على إخوة زيد وعمرو أو صداقتهما أو نحو ذلك؛ لأنهما متماثلان لكونهما من أفراد الإنسان، والجواب أن المراد بالتماثل ههنا هو اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما على ما سيتضح في باب التشبيه" . المختصر، ص: ١٥٧.

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

الحقيقة والوصف جميعًا، فكيف صح حمل ما هنا على ما هناك[١]؟ قلت: المشاركة في الحقيقة لازمة [للمشاركة] [٢] في [الوصف] [٣]، فالبابان على وتيره واحدة غايته: أن ذلك اللازم قد اعتبر هنا تقوية للجامع.

على أن المعتبر [هاهنا] [٤] التماثل[٥]، وقد حمله [الشارح] [٦] على الاشتراك في وصف له نوع اختصاص لا على المعنى الذى أصلح عليه الحكماء من أنه الاتحاد في النوع، وهو عين

(١) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٤٩٩/٢، ونصه: لا يخفى أنّ المتضح هناك تحقق التماثل والتشبيه لمجرد المشاركة في وصف خاص دون الحقيقة.

(٢) ما بين المعقوفين في هامش الأصل.

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٤) ما بين المعقوفين في "ج" (هنا هنا).

(٥) وهذا ما وضحه السبكي في عروس الأفراح ٤٩/٢ بقوله: وإن كان المتشابهان متحدين بالنوع تقول: زيد كعمرو نطقا، وتقول: إنسانية، وتقول: حيوانية. فإن قلت: كيف يشبه زيد بعمرو في الإنسانية، والتشبيه إنما هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر، والإخبار عن إنسان بأنه مشارك لآخر فى الإنسانية لا فائدة فيه، وأيضا فوجه الشبه من شأنه أن يكون فى المشبه به أتم منه فى المشبه، والإنسانية ونحوها يستحيل فيها التفاوت؛ لأن أشخاص النوع الواحد لا تفاوت فيها، لا يقال: يصح أن يقال: إنسانية زيد أكثر من إنسانية عمرو؛ لأن المعنى بذلك ما يتفاوت فيه من الصفات الخارجية، وليس الكلام إلا فى وجه غير خارج عن الحقيقة.

قلت: لعل المراد أن يكون المشبه مجهول الإنسانية للسامع فيقول: هذا كزيد فى الإنسانية – أى هو إنسان، وإذا اتضح لك الجواب فى هذا فهو بالنسبة إلى المشابهة فى الجنس، أو الفصل أوضح. على أن السكاكى لم يصرح بذلك، إنما قال ما نصه: لما انحصر التشبيه بين أن يكون الاشتراك بالحقيقة، والافتراق بالصفة مثل جسمين أبيض وأسود، وبين أن يكون الاشتراك بالصفة والافتراق بالحقيقة، مثل طولين جسم وخط، والوصف بين أن يكون حسيا وغيره ظهر أن وجه التشبيه يحتمل التفاوت. اهـ ملخصا، وهذه العبارة وإن كان ظاهرها أن ما به الاتفاق بالحقيقة يكون وجه التشبيه، فهى غير صريحة؛ لاحتمال أن يريد أن من شأن طرفى التشبيه أن يتفقا بالحقيقة ويختلفا بالصفة، لا أن الاتفاق بالحقيقة يكون هو وجه الشبه. ومن تأمل كلامه، وتقسيمه الوصف بعد ذلك جوز هذا الاحتمال فليراجع

(٦) ما بين المعقوفين في "ب" ، و "ج" ، و "د" (الش).

ما ذكروه في باب التشبيه[١]، فلا إيراد فتأمل.

[قوله:] [٢] **بين العلة والمعلول**[٣] فيه نظر؛ لأنه لا تضايف بين حركة الإصبع، وحركة الخاتم[١٦٩/ظ] لأنه يمكن تعقل الأول بدون الثاني، وبالعكس مع أن الأول علة، والثاني معلول[٤] [٥].

وأجيب بأن المراد بين مفهومي العلة والمعلول وهما ما يصدر عنه أمرا آخر، وما يصدر عن أمر آخر[٦]، وبين الذاتين من حيث الوصفان، وهو كون أحدهما علة والآخر معلولًا[٧].

[قوله]: [٨] **يتعاقبان على محل واحد**[٩] أي: يوجدان على التعاقب، فلا يجتمعان، وفي

---

(١) قال الدسوقي في حاشيته مكملًا ٢/٥٥٠، لأن لباب الجامع تعلقا بباب التشبيه من حيث استدعاء كل منهما أمرا مشتركا فيه، فيكون ما اعتبر في أحدهما معتبرا في الآخر.

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٣) سياق الكلام: "(أو تضايف) وهو كون الشيئين، بحيث لا يمكن تعقل كل منهما إلاَّ بالقياس إلى تعقل الآخر (كما بين العلة والمعلول)، فإن كل أمر يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير إليه فهو علة والآخر معلول" . المختصر/١٥٧.

(٤) وهذا ما أشار إليه المغربي في مواهب الفتاح ١/٥٧٨، بقوله: فإن الأمر الذي يصدر عنه آخر يكون ذلك الأمر علة لذلك الآخر؛ وذلك الآخر معلول له سواء صدر عنه استقلالا بأن يكون علة تامة، كحركة الإصبع... إلخ.

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي على المختصر٢ /٥٥١.

(٦) ينظر: حاشية حفني على المختصر، ص: ٢٤٣/و.

(٧) ينظر: تحريد البناني: ٢/٨٦، وحاشية الحفيد على المختصر: ٢/٤٩٩، ونصه: أي: بين هذين المفهومين أو الذاتين؛ لكن مع حيثية الوصفين.

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٩) سياق الكلام: "(أو) يكون بين تصوريهما (تضاد)، وهو التقابل بين أمرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد (كالسواد والبياض) في المحسوسات (الإيمان والكفر) في المعقولات، والحق أن بينهما تقابل العدم والملكة؛ لأن الإيمان هو تصديق النبي -عليه الصلاة والسلام- في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة أعني: قبول النفس لذلك =

بعض النسخ زيادة قيد، وهو قوله: بينهما غاية الخلاف، كما في المطول(١)، فخرج بقوله: وجودين تقابل السلب والإيجاب، كالحركة والسكون، وتقابل العدم والملكة، كالبصر والعمى، فإن الأول: يسمى التناقض، والثاني: تقابل العدم والملكة، [وبقوله] (٢) بينهما غاية الخلاف التعاند كالتقابل بين: السواد والحمرة، والبياض والصفرة، فظهر بذلك أن هذا القيد خاص بالتضاد الحقيقي، وأما التضاد المشهور المسمى بالتعاند، فلا يعتبر فيه هذا القيد، وتكون أنواع التقابل خمسة: التماثل، والتناقض، وتقابل العدم والملكة، والتضاد، فظهر أن قول المحشى(٣): وهذا بناء على ما نقل في شرح المقاصد عن الشيخ اعتباره[١٦٩/و] في التضاد مطلقا(٤) فيه نظر؛ لأنه إنما يعتبر في التضاد الحقيقي فتأمل.

=

والإذعان له على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين، مع الإقرار به باللسان والكفر عدم الإيمان عما من شأنه الإيمان، وقد يقال: الكفر إنكار شئ من ذلك، فيكون وجوديًا، فيكونان متضادين" . المختصر، ص: ١٥٧.

(١) بنظر: المطول، ص: ٤٦٠.

(٢) ما بين المعقوفين في "ج" (وبقولهما)

(٣) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٠٠/٢، ونصه: وقد وجد في بعض النسخ قيد آخر هو: "بينهما غاية الخلاف" على ما في المطول أيضًا، وهذا بناء على ما نقل في شرح المقاصد عن الشيخ اعتباره في التضاد مطلقًا.

(٤) وذلك في قول السعد التفتازاني: "وقال ابن سينا إن من التقابل الإيجاب والسلب، ومعنى الإيجاب وجود أي: معنى كان سواء كان باعتبار وجوده في نفسه، أو وجوده لغيره ومعنى السلب لا وجود أي: معنى كان سواء كان لا وجوده في ذاته أو لا وجوده في غيره قال: وقد يعتبر في التضاد ما مر من تفسير التضاد وتفسير الملكة والعدم هو الذي أورده قدماء الفلاسفة في أوائل المنطق وأما في مباحث الفلسفة، فقد اعتبروا في كل منهما قيدا آخر وهو في المتضادين أن يكون بينهما غاية الخلاف، كالسواد والبياض بخلاف البياض والصفرة..." . شرح المقاصد: ١٤٧/١، وحاشية الحفيد: ٥٠٠/٢.

[قوله:] (١) **لأن معظم أبوابه الفصل**(٢)، فيه نظر؛ لأنه يقتضى أن الاحتياج باعتبار بعض الأبواب لا جميعها، فالأولى أن يعلل الاحتياج المذكور بكثرة وقوع الفصل والوصل المبني على الجامع(٣).

[قوله]: (٤) **لاسيما الجامع الخيالي**(٥)، برفع الجامع، ونصبه، وجره، فالأول: على أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة "ما" أي شيء الذى هو الجامع، والثاني: على أنه مفعول فعل محذوف بناء على أن ما نكره تامة أي لا شيء مثله أعني به الجامع، والثالث: على أنه مضاف إليه بناء على أن ما زائده، وخبر "ما" على الوجوه المذكورة محذوف تقديره: موجود والمراد أن الجامع الخيالي أولى من غيره بالاحتياج إليه، فهو محتاج إليه [احتياجًا] (٦) أشد من غيره؛ وذلك لبنائه على الأمر المألوف [أي:] (٧) المعتاد للنفس بسبب من الأسباب الكثيرة المختلفة(٨)، كالرعي والكتابة، والصياغة [والنجارة] (٩) والخياطة، فإنها سبب لاقتران الصور

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٢) سياق الكلام: " (ولصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى معرفة الجامع)؛ لأن معظم أبوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع (لاسيما) الجامع (الخيالي، فإن جمعه على مجرى الألف والعادة) بحسب انعقاد الأسباب في إثبات الصور في خزانة الخيال، وبيان الأسباب مما يفوته الحصر.. المختصر، ص: ١٥٩.

(٣) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر٢/٥٠١، ونصه: هذا محل تردد، والأولى أن يقال: المراد بفصل الاحتياج الكاملُ؛ فإنّه يكثر وقوع الفصل والوصل.

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٥) وسياق الكلام: "لأن معظم أبوابه الفصل والوصل، وهو مبنى على الجامع؛ لاسيما الجامع الخيالي؛ فإن جمعه على مجرى الإلف والعادة" . المختصر، ص: ٢٣٨.

(٦) ما بين المعقوفين في هامش الأصل.

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٨) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٢/٥٠١، ونصه: لابتنائه على العادة والألف بحسب الأسباب المحتاجة إلى كثير من التتبع، مع أنّها لا تدخل تحت الحصر.

(٩) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

المخصوصة في أذهان أصحابها من الإبل، [والسماء] (١) والأرض والجبال بالنسبة للأول (٢)، وآلة الكتابة من الدواة والمداد، والعلم بالنسبة [للثاني] (٣)، وآلة الصياغة من السبائك والقالب والمطرقة بالنسبة للثالث، وآلة النجارة من القدوم والمنشار والمسمار بالنسبة للرابع، وآله الخياطة من الإبرة والذراع والخيط بالنسبة للخامس، فهذه الأمور أسباب[١٧٠/ظ] لا لغة، هذه الصور حاملة على اقترانها في الذهن(٤)، وهذه الأسباب كثيرة خارجة عن الحصر مختلفة، فقد تحصل لبعض الأشخاص دون بعض، فتحتاج إلى التتبع والاستقراء، وأنها هل حصل منها شيء في ذهن السامع أو لا(٥).

وذلك فيه عسر وخفاء(٦)، ومن ثم صعب باب الفصل والوصل حين حصر بعضهم فيه

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٢) ينظر: توضيح ذلك في الإيضاح ١٣٩/٣، وفيه: ولصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى التنبيه لأنواع الجامع لا سيما الخيالي فإن جمعه على مجرى الألف والعادة بحسب ما تنعقد لأسباب في ذلك٣ كالجمع بين الإبل والسماء والجبال والأرض في قوله تعالى: {أَفَلا يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ، وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَت، وَإِلَى الجِبَال كَيْفَ نُصِبَتْ، وَإِلَى الأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ}، بالنسبة إلى أهل الوبر فإن جل انتفاعهم في معاشهم من الإبل فتكون عنايتهم مصروفة إليها، وانتفاعهم منها لا يحصل إلا بأن ترعى وتشرب وذلك بنزول المطر فيكثر تقلب وجوههم في السماء ثم لا بد لهم من مأوى يؤويهم وحصن يتحصنون به ولا شيء لهم في ذلك كالجبال ثم لا غنى لهم لتعذر طول مكثهم في منزل عن التنقل من أرض إلى سواها فإذا فتش البدوي في خياله وجد صور هذه الأشياء حاضرة فيه على الترتيب المذكور بخلاف الحضري فإذا تلا قبل الوقوف= =على ما ذكرنا ظن النسق لجهله معيبًا.

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٤) ينظر: حاشية يس على المختصر، ص: ٨١/و.

(٥) ينظر: حاشية حفني على المختصر، ص: ٢٤٤/ظ.

(٦) وهذا ما أشار إليه في أثناء حديثه عن الجامع بقوله: وهو مبنى على الجامع، فيه أن بعض "الفصل والوصل" لا يحتاج إلي الجامع، كالوصل لدفع الإيهام، والفصل للاحتياط، وكذا الوصل بغير الواو، ولا يحتاج إلي جامع غير معناه إلا أن يراد بالجامع ما يعم المذكور هنا، ومعاني تلك الحروف، ويمكن أن يقال: معنى قوله: "وهو مبنى" أن مجموعه من حيث هو مبنى على الجامع ينظر: حاشية لطف الله على المختصر ٢٦١/٢.

علم البلاغة[١] [٢].

[قوله:] [٣] **فظهر أن ليس المراد**[٤] أي من تفسير [الشارح] [٥] لأقسام الجامع[٦] فيما مر بأنها الأمور التي هي أسباب لجمع الشيء في المفكرة، فإن كان الجمع من جهة العقل، فذلك الأمر هو الجامع العقلي، وإن كان من جهة الوهم، فذلك الأمر هو الجامع الخيالي [ووجه] [٧] الحصر في الثلاثة: أن الجمع إما بسبب التقارب في خزانة الصور، وهى الخيال أو لا، الأول: الخيالى والثاني: إما بسبب أمر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب الواقع بدون احتمال، كالاتحاد، والتماثل، والتضايف، واما بسبب أمر يقتضي الجمع بواسطة الاحتيال

(١) وهذا ما أشار إليه السكاكي في المفتاح، ص: ٢٥١، بقوله: وهو السر في أن دق مسلكه وبلغ من الغموض على حيث قصر بعض أئمة علم المعاني البلاغة على معرفة الفصل والوصل وما قصرها عليه لا لأن الأمر كذلك وإنما حاول بذلك التنبيه على مزيد غموض هذا الفن وأن أحدا لا يتجاوز هذه العقبة من البلاغة إلا إذا كان خلف سائر عقباها خلفه.

(٢) ينظر: كتاب الصناعتين، ص: ٤٣٨، وفيه: قيل للفارسى: ما البلاغة؟ فقال: معرفة الفصل من الوصل. وقال المأمون لبعضهم: من أبلغ الناس؟ فقال: من قرّب الأمر البعيد المتناول، والصّعب الدرك بالألفاظ اليسيرة، قال: ما عدل سهمك عن الغرض. ولكن البليغ من كان كلامه فى مقدار حاجته، ولا يجيل الفكرة في اختلاس ما صعب عليه من الألفاظ، ولا يكره المعاني على إنزالها فى غير منازلها، ولا يتعمّد الغريب الوحشي، ولا الساقط السّوقي؛ فإن البلاغة إذا اعتزلتها المعرفة بمواضع الفصل والوصل كانت كاللآلىء بلا نظام.

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٤) سياق الكلام: "فظهر أن ليس المراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل، وبالوهمي ما يدرك بالوهم وبالخيالي= =ما يدرك بالخيال؛ لأن التضاد وشبهه ليسا من المعاني التى يدركها الوهم، وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التى تجتمع في الخيال، بل جميع ذلك معان معقولة، وقد خفى هذا على كثير من الناس، فاعترضوا بأن السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات" . المختصر، ص: ١٥٩.

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" (الش).

(٦) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٠٢/٢، ونصه: فذلك الظهور من تفسير المصنف لأقسام الجامع.

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل" .

والتنزيل، كشبه التماثل والتضاد وشبهه، فالأول العقلي، والثاني: الوهمي وإنما حكم يكون التماثل مثلا جامعا عقليًا، والتضاد مثلا وهميا مع أنهما معقولان؛ لأن التماثل صالح للجمع بين الشيئين في المفكرة بحسب نفس الامر بدون احتيال، فإذا التفت العقل عند التماثل، وجد الجمع بينهما عندها[١٧٠/و]، وأما التضاد، فإنه غير صالح للجمع المذكور بحسب نفس الأمر(١)، بل يحتاج إلى الاحتيال بأن ينزل التضاد منزلة التضايف(٢) كما سيأتي(٣)، فنسب الأول إلى العقل الذى من شأنه إدراك الأشياء على ما هي عليه في الواقع، والثاني إلى الوهم الذى من شأنه إدراك الأشياء على غير ما هي عليه بواسطة الحيلة، وقد تقدم في [الشرح] (٤) أن القوى المدركة ثلاثة: قوة عاقلة، وقوة واهمة، وحس مشترك، وأن الأولى مدركه [للمعاني] (٥) الكلية، والثانية: مدركه للمعاني الجزئية التي تتأدى إليها تغيير طرق الحواس، والثالثة: مدركة لصور المحسوسات بطرق الحواس الظاهرة، وجمهور الحكماء على أن هذه القوى مدركه حقيقة، وذهب المحققون منهم إلى أن المدرك حقيقة للأمور [كلها] (٦) هو النفس الناطقة(٧)، وهى عندهم معنى قائم بفلك القمر له اتصال بالبدن كاتصال شعاع الشمس بالشيء، وهذه القوى الثلاثة واسطة في إدراكها، فنسبة الإدراك إليها، [كنسبة القطع] (٨) إلى السكين في يد صاحبه، فتدرك النفس المعاني الكلية بواسطة العقل، [والمعاني] (٩) الجزئية السابقة بواسطة

(١) ينظر: حاشية يس على المختصر، ص: ٨٢/ظ.
(٢) ينظر: حاشية الدسوقي٢/٥٦٨.
(٣) ينظر: المطول، ص: ٤٦١.
(٤) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" (الشر).
(٥) ما بين المعقوفين في هامش الأصل " .
(٦) ما بين المعقوفين طمس في "د" .
(٧) ينظر: التعريفات، ص: ١٤، وفيه: الإدراك: هو حصول الصورة عند النفس الناطقة.
(٨) ما بين المعقوفين طمس في "د" .
(٩) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

الوهم، وصور المحسوسات بواسطة الحس المشترك، [وذكر في المحاكمات] (١) أن سلطان القوى الوهم؛ لأنه قد يصير آلة لإدراك النفس للمحسوسات [التي] (٢) آلتها الحس المشترك[١٧١/ظ]، والعقليات المنتزعة من المحسوسات والفعليات الصرفة التي واسطتها العقل(٣)، والمراد بالأولى: المعاني الكلية المنتزعة من الجزيئات كالإنسانية المنتزعة من زيد، والإنسانية المنتزعة من عمرو، وبالثانية: المعاني الكلية التي لم يلاحظ [فيها] (٤) ذلك، فالأول: كحكم الوهم بأن الذئب عدو للشاة، والحكم يتوقف على إدراك [الطرفين] (٥)، وهما [الذئب] (٦)، والعداوة صورة من صور المحسوسات كما هو ظاهر، والثاني: [لحكمه] (٧) بأن الصفرة والبياض متماثلان، فإن التماثل الذى هو أحد الطرفين معنى كلى طريقة العقل [والثالث] (٨) كحمة بأن زيدا وعمرا باعتبار ماهيتهما متماثلان، فإن ماهيتهما أحد الطرفين

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٣) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر:٥٠٢/٢ ونصه: اعلم أنّه إنّما حكم بكون التماثل جامعًا عقليًا، والتضاد ويجامع كونهما معقولين؛ لأنّ التماثل في نفسه صالح للجمع بلا احتيال، فإذا التفت العقل وجد الجمع بينهما بخلاف التضاد، فإنّه في نفسه غير صالح لذلك بل يحتاج إلى احتيال، فنسب إلى الوهم الذي من شأنه الحيلة، وينبغي أن يكون الوهم،] كما في ذكر المحاكمات سلطان القوى الحسية التي لها مدخل بأن تصير آلة للنفس في إدراك الحسيات، بل في العقليات المنتزعة من المحسوسات بل في المعقولات الصرفة، إلاّ أنّ المعاني الجزئية القائمة بالمحسوسات خاصة له، ثمّ الضابط في الجامع أنّ الجمع إمّا بسبب التقارن في خزانة] الصور أولا، فالأول – الخيالي والثاني – إمّا أن يكون بواسطة أمر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الأمر بلا احتيال فهو العقلي، وإلا فهو الوهمي.

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "ج" .

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٨) ما بين المعقوفين في هامش "الأصل" .

من العقليات المنتزعة من المحسوسات، وأما المعاني الجزئية التي واسطتها الوهم، فلا تدركها النفس [إلا] (١) بواسطة الحس المشترك، فلما تصرف فيما لغيره، ولم يتصرف غيره فيما له كان أقواها(٢).

[قوله:] (٣) وإن أرادوا أن التضاد... إلخ(٤) فيه نظر؛ لأنه يقتضى أن التضاد المضاف إلى الجزئي جزئي(٥)، وليس كذلك، فقد صرحوا بأن إمكان زيد كلى؛ لأنه يتعدد باعتبار الأزمنة والأمكنة، وهذا الإمكان جزئي ضرورة، إن الإشارة لا يكون إلا [للمحسوس] (٦)

(١) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٢) وهذا ما وضحه لطف الله ٢٦٣/٢، وفيها: قلت: الإدراك في الحقيقة إنما هو للنفس، سواء كان متعلقًا بكلى أو جزئي؛ لكن القوى لآت لها، تستعملها في الإدراك، والقوة الوهمية مستقلة في ذاتها آلة لها في إدراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات، والنفس تستعملها وتستعين بها في إدراك سائر الحواس؛ ولذا قيل: " الوهم سلطان القوى الحسيه، بل ربما تستعملها في المعقولات المنتزعة عن المحسوسات، بل في المعقولات الصرفة؛ ولذلك تخطي فيها وتحكم عليها بأحكام المحسوسات، فالمراد بالجامع الوهمي ما يقتضي العقل باستعمال الوهم الجمع لأجله، ولو لم يستعملها، لما اقتضى الجمع، سواء كان ذلك الجامع مدركا للعقل بالذات، أو بواسطة الوهم، ولما كان الوهم آلة هذا الاقتضاء، نسب إليه كما ينسب القطع إلي السكين، وبالجملة الأمور الواقعة على ما ينبغي بلا احتيال ينسب إلي العقل وبخلافها ينسب إلي الوهم.

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٤) سياق الكلام: "وقد خفى هذا على كثير من الناس، فاعترضوا بأن السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات، وأجابوا بأن الجامع كون كل منهما متضادا للآخر، وهذا معنى جزئي لا يدركه إلا الوهم. وفيه نظر؛ لأنه ممنوع وإن أراد أن تضاد هذا السواد لهذا البياض معنى جزئي، فتماثل هذا مع ذلك وتضايفه معه – أيضا– معنى جزئي، فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبههما في أنهما إن أضيفت إلى الكليات، كانت كليات، وإن أضيفت إلى الجزئيات، كانت جزئيات، فكيف يصح جعل بعضها علي الإطلاق عقليا وبعضها وهميا، ثم إن الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال، وظاهر أنه ليس بصورة ترتسم في الخيال بل هو من المعاني" . المختصر/١٥٩.

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي ٥٦٩/٢.

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

المشاهد، فالأولى رد ذلك بالمنع لا بما ذكره الشارح المفيد أنه جزئي، وأجيب بجوابين: الأول: أن الجواب[١٧١/و] المذكور مبين على تسليم ذلك جدلا، الثاني: أن المراد بالجزئي في كلامه الجزئي الإضافي [لا الحقيقي، ولا شك أن الجزئي الإضافي] (١) يصدق على الكلى، كما بين في محله(٢)، فإن قلت: ما وجه جعل التضايف من العقلي، والتضاد من الوهمي(٣)، قلت وجه ذلك: أن ما ثبت له التضايف ليس معنى قائما بالمحسوس، وأن ما ثبت له التضاد معنى قائم بالمحسوس(٤)، فالأول: [كالأقل] (٥) والأكثر من العدد(٦)، فكل منهما ليس معنى قائم بالمحسوس، والثاني: كالسواد والبياض، فكل منهما معنى قائم بالمحسوس(٧)، وقد تقدم أن العقل: القوة العاقلة المدركة للكليات، وأن الوهم: القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات، وفي ذلك نظر، فإن ما ثبت له التضايف قد يكون معنى قائما بالمحسوسات، كحركة الإصبع، وحركة الخاتم، وكل منهما معنى قائم بالمحسوس، والوهم يشترط فيما يدركه أن

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من "ج" .

(٢) وهذا ما وضحه البناني في تحريده ٩٣/٢.

(٣) الوهمي المتخيل: هي الصورة التي تخترعها المتخيلة باستعمال الوهم إياها؛ كصورة الناب أو المخلب في المنية المشبهة بالسبع. التعريفات، ص: ٢٥٥.

(٤) ينظر: حاشية يس على المختصر، ص: ٨٢/ظ.

(٥) ما بين المعقوفين في هامش الأصل.

(٦) وهذا ما شرحه السيد في حاشيته على المطول، ص: ٢٩٧، بقوله: "فإن التضاد إن أخذ مطلقًا، فهو أمر كلي مدرك بالعقل، وإن أخذ مضافًا إلى كلي كان كليًا – أيضًا–، وإن أخذ مضافًا إلى جزئي، كتضاد هذا السواد مثلاً كان جزئيًا على ما ذكره، وإن كانت الإضافة إلى الجزئي لا توجب الجزئية ولا تمنعها مثلاً إذا قلت: عداوة زيد، فإن أردت بها مطلق عداوته، كانت كلية، وإن أردت بها عداوته مع عمرو في زمان معين لأجل أمر معين إلى غير ذلك من المقيدات، حيث يتشخص ويأبى الشركة، كانت جزئية" .

(٧) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٠٢/٢ ونصه: ينبغي أن يعلم أنّ التضاد المضاف إلى الجزء ليس بجزء، كما ذكروا أنّ إمكان زيدًا كلي، وإن كان هذا الإمكان جزئيًا، ثم إنّ ما ثبت له التضايف ليس معنى قائمًا بالمحسوس؛ إذ التضايف مثلًا العلية والمعلولية ونحوهما بخلاف ما ثبت له التضاد تأمل.

لا يتأدى إليه من طرق الحواس، والسواد والبياض طريقه البصر الذى هو أحد الحواس، وأجيب بأن المناسبة يكفي وجودها في الجملة، وأنت خبير بأن هذا لا يحتاج إليه إلا على القول بأن العقلي ما يدرك بالعقل(١)، والوهمي ما يدرك بالوهم الذى رده الشارح، وأما على ما حققه في الشرح، فلا يحتاج إليه، بل يوجه توجيه آخر علم مما مر(٢) فتأمل.

[محسنات الوصل]

[قوله:] (٣) **ومن محسنات الوصل... إلخ**(٤) فيه نظر؛ لأنه يقتضى[١٧٢/ظ] أن الوصل صحيح بدون التناسب المذكور(٥)، وإنما يعدل إليه لإفادة [الحسن] (٦) وليس كذلك، فقد يكون التناسب المذكور واجبا، وقد يكون ممنوعا، فإذا قصد تجريد التناسب عن الخصوصية بأن يراد مطلق الحصول تعيين التناسب، فيقال: زيد قائم وصديقه جالس، أو قام [زيد] (٧) وجلس صديقه (٨)، بناء على أن الاسمية لا تفيد الدوام إلا بالقرائن، وأن الفعلية لا

---

(١) ينظر: حاشية لطف الله ٢/٢٦٣.

(٢) ينظر: المطول، ص: ٤٥٨، وفيه: والمراد بالجامع الوهمي أمر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة، أعني: أن الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل، فإنه إذا خلى ونفسه لم يحكم باجتماعهما في المفكرة... إلخ.

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٤) سياق الكلام: (ومن محسنات الوصل) بعد وجود المصحح (تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية و) تناسب (الفعليتين في المضي والمضارعة)، فإذا أردت مجرد الإخبار من غير تعرض للتجدد في أحديهما، والثبوت في الأخرى قلت: قام زيد وقعد عمرو، وكذلك زيد قائم وعمرو قاعد (إلا لمانع) مثل: أن يراد في أحداهما التجدد، وفى الأخرى الثبوت فيقال: قام زيد وعمرو قاعد أو يراد في أحديهما المضي، وفى الأخرى المضارعة فيقال: زيد قام وعمرو يقعد " . التلخيص، ص: ٥٠. المختصر، ص: ١٦٠.

( ) ج/٨٠- أو دوام-.

(٥) ينظر: حاشية لطف الله ٢/٢٦٥، وفيها: فإذا وجدت المحسنات، كان الوصل حسنًا، وإن فقدت كان قبيحًا.

(٦) ما بين المعقوفين في هامش الأصل.

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٨) قال العصام: وفيه إشكال وهو أنه كيف يجامع إيراد الماضي عدم إرادة التجدد؟ ويدفع بأن المراد مجرد ثبوت =

تفيد التجدد إلا بها، [ولا دلالة] (١) لهما على أكثر من مطلق الثبوت، وكذا إذا أريد الدوام فيهما، أو التجدد فيهما بناء على [إفادة] (٢) الاسمية والدوام، والفعلية التجدد، وإذا قصر الدوام في أحدهما والتجدد في الأخرى امتنع [التناسب] (٣) كما هو ظاهر(٤)، فلا يكون التناسب [من] (٥) المحسنات(٦)، وأجيب بأن النسبة في الجملة على أقسام ثلاثة: الأول: أن يقصد تجريدها عن الخصوصية، الثاني: أن يقصد الدوام أو التجدد، ولا استحسان في هذين القسمين، بل التناسب إما واجب، أو ممتنع، كما مر(٧) الثالث: أن تقصد النسبة في ضمن أي خصوصية، وهذا هو محل الاستحسان؛ لأنه يجوز كل من التناسب وتركه لحصول المقصود بكل، لكن التناسب أولى(٨)، فيكون من المحسنات(٩).

=

المثبت الماضوي من غير زائد من الحدوث في الماضي... إلخ. الأطول ٢/٤٦.

(١) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٤) ينظر: حاشية حفني على المختصر، ص: ٢٤٦/ظ.

(٥) ما بين المعقوفين في هامش الأصل

(٦) ينظر: حاشية الدسوقي على المختصر، ص: ٥٧٦.

(٧) ينظر: المصباح في شرح المفتاح ١/٣٥٨.

(٨) ينظر: المصباح في شرح المفتاح ١/٣٥٨.

(٩) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٢/٥٠٣، ونصه: ملخص الكلام، ثم إنّ النسبة بين المسندين قد تقصد على ثلاثة وجوه: الأول- أن يراد تجريدها عن الخصوصية، كما في قولك: زيدٌ منطلق على رأي من رأى أنّه لمجرّد الانتساب بلا تجدد ودوام وثبوت أو استمرار تجددي، الثاني- أن تقصد خصوصية، فلا يجب حينئذٍ رعاية التناسب؛ إذ ربّما لا تتفق الجملتان. الثالث- أن تقصد النسبة في ضمن أي: خصوصية، فههنا تجب رعاية التناسب، كذا يستفاد من شرح المفتاح الشريفي.

[قوله:] [١] **قام زيد وقعد عمر... إلخ** [٢] فيه نظر؛ لأنه يقتضه أن كلا من المثالين لا تعرض فيه لتجدد ولا ثبوت وليس كذلك، بل الأول مفيد للتجدد؛ لأنه جملة فعلية، والثاني: مفيد للثبوت[١٧٢/و] لأنه جملة اسمية[٣]، وقد نوقش في إفادة الثاني الثبوت بأن اسم الفاعل عند ابن الحاجب موضوع لإفادة الحدث من غير دلالة على ثبوت، ورد بأن الجمهور على خلافه[٤]، وأجيب بأن المراد بالتعرض المنفي التعرض بحسب القصد لا بحسب دلالة اللفظ، فقد يكون قصد المتكلم إفادة مجرد نسبة المسند إلى المسند إليه، فيأتي بالجملة اسمية كانت أو فعلية، فيفيد الكلام مجرد تلك النسبة، وإن كانت الجملة دالة بحسب الأصل على التجدد أو الثبوت[٥]، فيحسن رعاية المناسبة؛ ليكون الكلام حسنا[٦]، فإن قلت: هل يدخل مثل هذا الكلام في حد البلاغة؟[٧].

مع عدم [اشتماله] [٨] على الخصوصية[٩]، قلت: إن اقتضى المقام الاقتصار على أصل

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٢) سياق الكلام: (ومن محسنات الوصل) بعد وجود المصحح (تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية و) تناسب (الفعليتين في المضي والمضارعة)،... وفى الأخرى الثبوت فيقال: قام زيد وعمرو قاعد أو يراد في إحديهما المضي، وفى الأخرى المضارعة فيقال: زيد قام وعمرو يقعد " . التلخيص، ص: ٥٠. المختصر، ص: ١٦٠.

(٣) ينظر: تجريد البناني ٩٥/٢.

(٤) ينظر: شرح الرضي ٤٣١/٣.

(٥) ينظر: حاشية الفناري، ص: ٢٦٣/و.

(٦) ينظر: حاشية حفني على المختصر، ص: ٢٤٧/و.

(٧) ينظر: المصباح في شرح المفتاح، ص: ٣٥٩، وحاشية يس على المختصر، ص: ٨٢/و.

(٨) ما بين المعقوفين طمس في الأصل " .

(٩) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٠٤/٢، ونصه: فيه بحث؛ لأنّ في المثال الأول تعريضًا للتجدد لا محالة، وإن نوقش في التعريض للثبوت، والجواب: أنّ المراد التعريض في القصد والإرادة لا مجرد دلالة اللفظ، فربّما يكون قصده مجرد نسبة المسند إليه، فيورد الجملة فعلية أو اسمية، فحينئذٍ يجب رعاية المناسبة؛ ليكون حسنًا إلاّ أنّ الكلام في أنّ مثل هذا هل يدخل في حد البلاغة؟ هكذا يستفاد من شرح المفتاح للشارح.

المعنى، ككون السامع بليدا كان داخلا وإلا فلا تأمل[١].

[قوله:] [٢] لمكان التناسب[٣]، المكان مصدر ميمي بمعنى: الحدث من كان التامة أي لوجود التناسب [٤] بين الجملة الحالية، والفصل ترك الاقتران بالواو، والوصل الاقتران بها[٥]، فإن قلت: الواو في الأصل عاطفة، وفي الجملة الحالية غير عاطفة، فلا تناسب قلت: الأصل في واو الحال العطف[٦]، فالمناسبة موجوده بهذا [١٧٣/ظ] الاعتبار، وحاصل ما ذكره في هذا التذنيب تقسيم الجملة الحالية إلى أقسام خمسة: ما يتعين فيه الواو، وما يتعين فيه الضمير، وما يجوز فيه الأمران على السواء، وما يترجح فيه الضمير، وما يترجح فيه الواو[٧]، وقد جمعها بعضهم في قوله:

ولزم الواو مضارعا بقد وانفرد الضمير في سبع تعد

---

(١) ينظر: حاشية الدسوقي ٢/٥٧٨.

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٣) سياق الكلام: "تذنيب: هو جعل الشيء ذنابة للشيء شبه به ذكر بحث الجملة الحالية، وكونها بالواو تارة وبدونها أخرى عقيب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب" . المختصر، ص: ١٦٠.

(٤) أي: "لوجود التناسب بين الجملة الحالية، والفصل والوصل، وهو علة لذكر بحث الجملة الحالية عقب بحث الفصل والوصل" . ينظر: حاشية لطف الله(٢/٢٦٩).

(٥) ينظر: الإيضاح(٣/٩٧)، وعروس الأفراح ١/٤٧٩.

(٦) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٢/٥٠٥، ونصه: نظرًا إلى أنّ أصل واو الحال- أيضًا- العطف

(٧) ينظر: المطول، ص: ٤٦٤-٤٧٨، وشرح ابن عقيل ٢/٢٨١، ٢٨٢ وفيه: الجملة الحالية: إما أن تكون اسمية أو فعلية والفعل إما مضارع أو ماض وكل واحدة من الاسمية والفعلية إما مثبتة أو منفية وقد تقدم أنه إذا صدرت الجملة بمضارع مثبت لا تصحبها الواو بل لا تربط إلا بالضمير فقط وذكر في هذا البيت أن ما عدا ذلك يجوز فيه أن يربط بالواو وحدها أو بالضمير وحده أو بهما فيدخل في ذلك الجملة الاسمية مثبتة أو منفية والمضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي، فتقول جاء زيد وعمرو قائم وجاء زيد يده على رأسه وجاء زيد ويده على رأسه وكذلك المنفي وتقول جاء زيد لم يضحك أو ولم يضحك أو ولم يقم عمرو وجاء زيد وقد= =قام عمرو وجاء زيد قد قام أبوه وجاء زيد وقد قام أبوه وكذلك المنفي ونحو جاء زيد وما قام عمرو وجاء زيد ما قام أبوه أو وما قام أبوه.

ماض تلا إلا ومتلو بأو كذا مضارع بما أو لا نفوا

أو مثبت أو اكدت جملة أو معطوفة والباقي مطلقا روو

[قوله:] (١) **وكل جملة خالية... إلخ**(٢)، في هذا الإخبار نظر من وجهين: الأول: أن الخبر [قريب] (٣) من المبتدأ؛ لأن جواز انتصاب الحال عن الاسم هو جواز وقوع الحال الذى [هو الجملة] (٤) المذكورة عن ذلك الاسم، فلا [فائدة] (٥) يعتد بها في هذا الإخبار، الثاني: أن الخبر [معلوم] (٦) من المبتدأ، فيكون من الإخبار بالمعلوم، فالأولى: أن يتعرض لكون المضارع المثبت [لا يخلو] (٧) من ضمير صاحب الحال، وأنه لا يكون بالواو (٨)، وأجيب بأن الخبر أعم [من المبتدأ] (٩)؛ لأن جواز ورود الحال عن الاسم في الجملة أعم من جواز وقوع الجملة الخالية من [الضمير] (١٠) حالا عن ذلك الاسم لصدقه بما إذا كانت الحال مشتملة على الضمير،

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٢) سياق الكلام: "ولما ذكر أن كل جملة خلت عن الضمير وجبت فيها الواو أراد أن يبين أن أي: جملة يجوز ذلك فيها وأي: جملة لا يجوز ذلك، فقال: (وكل جملة خالية عن ضمير ما) أي: الاسم الذى (يجوز أن ينتصب عنه حال)؛ وذلك بأن يكون فاعلاً أو مفعولاً معرفًا أو منكرًا مخصوصًا لا نكرة محضة أو مبتدأ أو خبرا، فإنه لا يجوز أن ينتصب عنه حال على الأصل" . التلخيص، ص: ٥١، والمختصر، ص: ١٦٢.

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل"

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٨) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٠٥/٢، ونصه: لا فائدة يعتدّ بها في هذا الإخبار؛ لأنّ المسند فيه قريب من المسند إليه، مع أنّه يظهر مما سبق – أيضًا– فحق الكلام أن يتعرّض لمجرّد أنّ المضارع المثبت لا يخلوا عن ضمير صاحب الحال، فلا يكون بالواو.

(٩) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(١٠) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

وبما إذا كانت خالية عنه، بخلاف الخبر فإنه خاص بالثاني، فقد أفاد ذلك الإخبار فائدة خاصة(١)، فاندفع النظر(٢).

[قوله:] (٣) **[فلما خشيت]** (٤) **أظافيرهم**(٥) (٦)، لما ظرف بمعنى حين على ما ذهب

---

(١) ينظر: حاشية حفني على المختصر، ص: ٢٤٨/ظ.

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي٢/٥٨٩: "وحاصل جوابه: [أي: التفتازاني] أن كل جملة خلت عن الضمير صحّ وقوعها حالًا حال تلبسها بالواو إلاّ المضارع إلاّ المضارع المثبت الخالي عن الضمير، فإنه لا يصح وقوعه حالاً حال تلبسه بالواو، وقصد الشارح بهذا الدخول، الاعتذار عن المصنف من حيث التكرار الواقع في كلامه؛ لأن الجملة التي ذكر ثانيًا أنه يصح وقوعها حالًا بالواو، وهي التي ذكر أولًا فيها أنه يجب قرنها بالواو" .

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٥) يشير إلي قول الشاعر: [المتقارب]

فَلَمَّـا خَشِيـتُ أظَافِيـرَهُـم... نَجَـوْتُ، وَأَرْهَنُـهُمْ مَالِكـا

البيت عبد الله بن همام بن رباح من أبيات قالها ليزيد بن معاوية حين أمر ابن زياد أن يأخذه فسأله أن يكلفه عريفه، وكان اسم العريف(مالكًا) ففعل. وكان قد توعده فهرب إلى الشام واستجار بيزيد فأمنه وكتب إلى عبيد الله يأمره بالصفح عنه،

أولها–

جعلـت الغواني مـن بالكاً ... ولم ينهك الشيب عن ذلكا

وقبله: وكرهَنِـي أَرْضَكُـمْ أنَّنِي ... رَأَيتُ بِهـا أَسـدًا شابكًـا

وبعده: عريفًـا مقيمًـا بدار الهوانِ ... أهـون علـيَّ بـه هالكـا

وَالشَّاهِد فِيهِ دُخُول وَاو الْحَال على الْمُضَارع الْمُثبت الْمُمْتَنع دُخُولهَا عَلَيْهِ فِي الْجُمْلَة الفعلية الْوَاقِعَة حَالا من ضمير صَاحبهَا الْغَيْر الخالية مِنْهُ إِذْ قد قيل إِنَّه عَليّ حذف الْمُبْتَدَأ أَي وَأَنا أرهنهم فَتكون اسميه فَيصح دُخُولهَا وَعَلِيهِ " ديوان عبد الله بن همام السلولي/٨٥– تح/ وليد محمد السراقبي – مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط/١، ١٤١٧هـ، وينظر: الشعر والشعراء ٦٣٧/٢، وشرح أدب الكاتب ٥٩/١، ونهاية الأرب ٥٥/٣، والإيضاح ١٤٧/٣، ومعاهد التنصيص ٢٨٥/١.

(٦) سياق الكلام: "(وأما ما جاء من نحو:) قول بعض العرب: (قمت وأصك وجهه، وقوله: فلما خشيت =

إليه ابن[١٧٣/و] السراج، وذهب سيبويه [إلى أنها] (١) حرف بمعنى أن(٢)، والخشية بمعنى: الخوف(٣)، والضمير للاعداء وهناك مضاف [محذوف] (٤)، والتقدير: وحين خفت أن ينشب في الأعداء أظفارهم، وهو كناية عن الظفر به من باب إطلاق الملزوم وإرادة اللازم أي: حين خفت أن يظفروا بي نجوت منهم، وهذا مبنى على أن المراد بالأظفار حقيقتها، وأما إذا أريد بها الأسلحة، كما جرى عليه في الشرح، فلا حاجه إلى هذا التكلف(٥)، ومالك اسم رجل أو اسم فرس (٦).

[قوله]: (٧) **والإشكال المذكور وارد هنا** (٨) قد بينه الشارح بقوله: وهو... إلخ، وحاصل

=

أظافيرهم) أي: أسلحتهم (نجوت وأرهنهم مالكا فقيل:) إنما جاء الواو في المضارع المثبت الواقع حالا (على) اعتبار (حذف المبتدأ) لتكون الجملة اسمية (أي: وأنا أصك وأنا أرهنهم)، كما في قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيكُم﴾[الصف/بعض الآية٥] أي: وأنتم قد تعلمون. (وقيل: الأول-) أي: قمت وأصك وجهه (شاذ والثاني-) أي: نجوت وأرهنهم (ضرورة)" . التلخيص، ص: ٥١، المختصر، ص: ١٦٣.

(١) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٢) ينظر: الأصول في النحو ٢٥/١، وفيه: ذهب جمهور النحاة إلى أن "لما" في مثل: لما جاءني أكرمته "حرف وجود لوجود، أما ابن السراج فيذهب إلى أنها ظرف بمعنى" حين " تنفي عن الثاني ما وجب للأول فعلى هذا لا تقع بعد كلام فيه نفي. وهو يخالف النحاة من أن الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرا أو حالًا أو صفة لا يتعلقان بمحذوف تقديره: استقر أو مستقر، إذ كان يرى أنها قسم مستقل بنفسه يقابل الجملتين الاسمية والفعلية.

(٣) ينظر:[الصحاح:٦/٢٣٢٧-خشي]، وفيه: خَشيَ الرجل يَخْشَى خَشْيَةً، أي خاف.

(٤) ما بين المعقوفين في هامش الأصل " .

(٥) ينظر: حاشية حفني على المختصر، ص: ٢٤٩/و، وحاشية الدسوقي على المختصر ٥٩٧/٢.

(٦) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٠٦/٢، ونصه: المعنى: حين خفت أن تنشب في الأعداء أظفارهم، وأن يظفروا بي نجوت منهم، وأرهنهم مالكا هو: اسم رجل، أو اسم فرس.

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٨) سياق الكلام: "(وأما ما جاء من نحو:) قول بعض العرب: (قمت وأصك وجهه، وقوله: فلما خشيت أظافيرهم) أي: أسلحتهم (نجوت وأرهنهم مالكا فقيل:) إنما جاء الواو في المضارع المثبت الواقع حالا (على) اعتبار =

الاعتذار الذى ذكره في المطول: أن قد تقرب الماضي من الحال بمعنى زمن المتكلم، والحال التي نحن بصددها الصفة التي يقارن مضمونها مضمون العامل، بأن يكون زمانها أو أحداهما متباينان لكنهما متشاركان في اسم الحال، وفي الجمع بين الماضي والحال بشاعة وقبح من حيث اللفظ، فذكرت "قد" لتقرب الماضي دفعا لتلك البشاعة اللفظية، فظهر أن تصدير الماضي بقد لمجرد الاستحسان، وعبارته: وغايه ما يمكن أن يقال في هذا المقام: إن حالية الماضي وإن كانت بالنظر إلى عامله ولفظه "قد" إنما تقربه من حال المتكلم فقط، والحالان متباينان، لكنهم استبشعوا اللفظ الماضي، والحال لتنافي الماضي والحال في الجملة، فأتوا بلفظ "قد" نظرا لظاهر الحال، وقالوا: جاء زيد في السنة[١٧٤/ظ] الماضية، وقد ركب فرسه، فظهر أن تصدير الماضي المثبت بلفظ "قد" لمجرد الاستحسان، وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان المتكلم بالماضي الواقع قبله بمده طويلة، لكن تصديره بلفظ قد تكسر(١) سورة الاستبعاد انتهى(٢).

وقد أجاب السيد بجواب آخر، حاصله: أن الحال التي نحن [بصددها] (٣)، قيد في العامل فيها، وتعتبر الحالية والماضية والاستقبالية في تلك الحال بالنظر إلى ذلك العامل لا إلى زمن التكلم، فإذا كان الحال ماضيا، أو مستقبلا، كقولك: جاء زيد ركب أو سيركب، فهم أن الركوب ماض، أو مستقبل بالنسبة إلى المجيء، فتفوت المقارنة المشروطة في الحال(٤)، فإذا

=

(حذف المبتدأ) لتكون الجملة اسمية (أي: وأنا أصك وأنا أرهنهم)، كما في قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيكُم﴾[الصف/بعض الآية٥] أي: وأنتم قد تعلمون. (وقيل: الأول) أي: قمت وأصك وجهه (شاذ والثاني) أي: نجوت وأرهنهم (ضرورة)" . التلخيص، ص: ٥١، المختصر، ص: ١٦٣.

(١) في هامش الأصل (هكذا بخط المؤلف).

(٢) ينظر: المطول، ص: ٤٧٢، كقوله: أصدقه في مرية وقد امترت... صحابة موسى بعد آياته التسع.

(٣) ما بين المعقوفين في هامش الأصل " .

(٤) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٠٦/٢، ونصه: وأجيب عنه ؛ " بأنّ النُّحاة صرّحوا بأنّ ما بعد حتّى =

دخلت عليه "قد" قربته من زمن المجيء، وإذا حذفت منه السين قارن المجيء في الزمن، [وهذا] (١) نظير ما ذكره النحاة(٢) فيما بعد حتى من أن يشترط في نصبه أن يكون مستقبلًا، حيث قالوا [استقباليته] (٣) إنما هي باعتبار ما قبله لا باعتبار زمن المتكلم(٤)، كقوله تعالى: ﴿ هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا ﴿١١﴾ ﴾ (٥)، ولكنه ماض بالنسبة إلى زمن المتكلم، واعترضه المحشى بأمرين الأول: أن استقبال ما بعد حتى بالنسبة إلى ما قبلها ليس بلازم، بل يجوز اعتبار الاستقبالية عندهم بالنسبة إلى زمن التكلم –أيضًا– ومن ثم قالوا: إن كان الفعل الذى بعد حتى [مستقبلا] (٦) بالنسبة إلى ما قبلها دون زمن المتكلم معا، وجب النصب، وإن كان مستقبلا بالنسبة إلى ما قبلها[١٧٤/و] دون زمن المتكلم، جاز النصب، فلا يظهر ذلك القياس على أن النحاة اعتبروا الاستقبال بالنسبة لزمن المتكلم فقط في الفعل المقرون بأداة الشرط، فإنهم نصوا على أنها تخلص المضارع إلى الاستقبال، واستقباليته إنما هي بالنسبة إلى زمن المتكلم، فاعتبار زمن المتكلم أقرب، فهو المتبادر، فكل من الماضي والمضارع الواقع حالا يحتمل غير المقصود؛ لأنه يحتمل أن يكون زمنه باعتبار العامل، وان يكون باعتبار زمن المتكلم، بل هو المتبادر، فيحتاج إلى أمر دال على اعتبار زمن العامل دون زمن المتكلم، الثاني:

=

مستقبل بالنظر إلى ما قبله، وإن كان ماضيًا؛ نظرًا إلى زمان] التكلُّم ، فيجوز أن تعتبر الحالية والماضوية والاستقبالية في الأفعال التي جعلت قيودًا بالقياس إلى العامل] المعتد بها، لا إلى زمان التكلم، فإذا قلت: (جاءني زيد راكبًا) فهم منه كون الركوب ماضيًا بالنسبة إلى المجيء، فتفوت المقارنة... إلخ.

(١) ما بين المعقوفين في هامش الأصل " .

(٢) ينظر: التعليقة على المقرب، ص: ٣٦٢، والمفصل في صنعة الإعراب ٣٢٦/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٣/٣، وتوضيح المقاصد ١٢٥٠/٣، وشرح التصريح ٣٧٣/٢.

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٤) ينظر: حاشية السيد على المطول، ص: ٣٠٦، ٣٠٧.

(٥) سورة الأحزاب(رقم:١١).

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

أن قد إنما يفيد التقريب دون المقارنة[١]، والواجب إنما هو المقارنة[٢]، فلا تكون كلمة قد المقربة للحال كافية في ذلك المقام[٣]، وأجيب عن الأول: بأن النحاة اعتبروا الاستقبالية بالنظر إلى العامل السابق في الجملة، وهذا يكفى في صحة القياس على أن ذلك هو المتبادر؛ لأن الأفعال التي جعلت قيود الأفعال آخر يتبادر إلى الذهن إن زمنها بالنسبة إلى تلك الأفعال المقيدة بها، وعن الثاني: بأن المقاربة بالباء بمنزلة المقارنة بالنون، فإن القريب من الشيء يعطي حكمه؛ ولذلك أطلق الآن على الزمان القريب من الحال، بل هذا الجواب أولى من الجواب الأول لأمرين الأول: أن الجواب الأول: وهمى محض، وهذا حقيقي الثاني: أن الأول إنما ينفع في الإشكال الوارد[١٧٥/ظ] هنا، وهذا ينفع في الإشكالين المذكور هنا، والمذكور فيما سبق، وينفع –أيضا– في الإشكال الوارد على وجوب تجريد المضارع الواقع حالا عن علم الاستقبال[٤].

[قوله] [٥] والمشهور أن دخولها أولى[٦]، وظاهر لكل أحد أن الرابط في الجملة التي تركت فيها الواو، وهو الضمير وحده، والرابط في الجملة المقترنة [بالواو][٧] والضمير مجموع

(١) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٠٦/٢، ونصه: أقول: ذلك الاعتبار ليس بلازم في حتي؛ فإنّه يجوز فيما بعده الاستقبال؛ نظرًا إلى زمان التكلم – أيضًا– على قياس كلمة، فكل من الماضي والمضارع الذي للحال يحتمل غير المقصود، فلا تكون كلمة قد المقرّبة للحال كافية لاحتمال الحالية بالنظر إلى زمان التكلم لا العامل، وفيما إذا كان الحال مضارعًا يحتاج إلى أمر دال على اعتبار زمان العامل لا التكلم مع أنّ كل كلمة قد لا تفيد إلاّ التقريب دون المقارنة تأمل.

(٢) ينظر: حاشية يس على المختصر، ص: ٨٢/و.

(٣) ينظر: مواهب الفتاح ٦٠٦/١.

(٤) ينظر: حاشية العبادي على المختصر، ص: ١٨٤/ظ، ١٨٤و، وحاشية حفني على المختصر، ص: ٢٥٠/ظ.

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٦) سياق الكلام: "(و) المشهور (أن دخولها) أي: الواو (أولى) من تركها (لعدم دلالتها) أي: الجملة الاسمية (على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة رابطه، نحو:﴿فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادا وَأَنتُم تَعلَمُونَ﴾[البقرة/٢٢]) أي: وأنتم من أهل العلم والمعرفة وأنتم تعلمون ما بينهما من التفاوت" . المختصر/١٦٦.

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "ج"

الأمرين، فظهر أن من القريب ما وقع للزمخشري في الفائق: من أن الرابط هو الضمير في الثاني حيث قال في قوله –عليه السلام– "من استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون صب في أذنيه الآنك" [(١)] وهم له كارهون: حال من ضمير "استمع" ، والذي سوغ كينونتها حالا عنه تضمنها ضميره[(٢)]، فحصر المسوغ في الضمير مع وجود الواو[(٣)]، ووجه غرابته أنه لا يخفي

(١) وذلك في قول العلامة الزمخشري لقوله – صلى الله عليه وسلم–: " من اسْتمع إِلَى حَدِيث قوم وهم لَهُ كَارِهُون صب فى أُذُنَيْهِ الآنك يَوْم الْقِيَامَة، وروى مَلأ الله مسامعه من الْبرم وروى مَلأ الله سَمعه من الْبرم. الآنك: الرصاص، الْبرم والبيرم: الْكحل الْمُذَاب، الْقَوْم: الرِّجَال خَاصَّة. الفائق ٦٠/١.

والحديث رواه ابن عباس– رضي الله عنهما– عن النبي – صلّى الله عليه وسلّم– قال: "من تحلّم بحلم لم يره كلّف أن يعقد بين شعيرتين ولن يفعل، ومن استمع إلى حديث قومٍ وهم له كارهون أو يفرُّون منه صبّ في أذنه الآنك يوم القيامة، ومن صوّر صورة عذب وكلّف أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ" .

ينظر: صحيح البخاري ١١٢/٦– كتاب التعبير – باب من كذب في حلمه، حديث رقم (٦٦٣٥) ، كتاب اللباس ، باب من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ "، حديث رقم (٥٦١٨) وفيه:" من صور صورة في الدنيا كُلِّف يوم القيامةِ أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ "،، وصحيح مسلم٣٥١/٣ – اللباس والزينة، حديث رقم(٢١١٠)[وفيه من قوله: من صور صورة... إلخ"]، وسنن الترمذي ٥٣٨/٤ –كتاب الرؤيا، باب في الذي يكذب في حلمه (٢٢٨٣)[وفيه: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ– رضي الله عنهما–، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مَنْ تَحَلَّمَ كَاذِبًا كُلِّفَ يَوْمَ القِيَامَةِ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ وَلَنْ يَعْقِدَ بَيْنَهُمَا»]، وسنن ابن ماجة ١٢٨٩/٢– كتاب تعبير الرؤيا، باب من تحلم حلما كاذبا، حديث رقم (٣٩١٦) [وفيه قوله: «مَنْ تَحَلَّمَ حُلُمًا كَاذِبًا، كُلِّفَ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ، وَيُعَذَّبُ عَلَى ذَلِكَ».

(٢) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٠٧/٢/ ٥٠٨، ونصه: ومن الغريب ما ذكره الزمخشري في باب الهمزة مع النون في الفائق في قوله:– صلّى الله عليه وسلم– من استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون... إلخ، والأمر المسموع كينونتها حالاً عنه تضمّنها ضميره.

(٣) ينظر: الفائق في غريب الحديث ٦٠/١، ونصه: الْوَاو فى وهم وَاو الْحَال وَهِي مَعَ الْجُمْلَة الَّتِي بعْدهَا مَنْصُوبَة الْمحل وَذُو الْحَال فَاعل اسْتمع الْمُسْتَتر فِيهِ والذى سوغ كينونتها حَالا عَنهُ تضمنها ضَمِيره وَيجوز= =أَن تكون الْجُمْلَة صفة للْقَوْم وَالْوَاو لتأكيد لصوق الصّفة بالموصوف وَأَن الْكَرَاهَة حَاصِلَة بهم لَا محَالة.

على من له أدنى اشتغال بفن العربية، فكيف بمن انتشر فضله بين البرية [١]؟ ويمكن أن يدفع الاستغراب بأن عبارته لا حصر فيها، كما هو ظاهر لأولى الألباب، وإنما اقتصر على الضمير؛ لأنه الأصل في الربط كما تقدم [٢].

[قوله]: [٣] **بمضيعة** [٤]-بكسر الضاد [وسكون] [٥] الياء- كمعيشة اسم مكان من الضياع[٦]، وهو الأطراح[٧]، فهي المفازة المنقطعة، ويجوز فيها سكون الضاد، وفتح الياء [كمسألة[٨]] [٩].

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ١٢٠/٢، وفيه: لكنه حمل وجع وميت وهالك وأَجرب ومريض وأَشباه ذلك عليه، لأن هذا أَمر يُبْتَلَوْن به إذ دخلوا فيه وهم له كارهون، وفعيل بمعنى مفعول غالب في هذا المعنى كما يجئ، فلما كان معنى هذه الأمثلة معنى فعيل بمعنى مفعول كسرت تكسيره كما يجئ في موضعه، مثل وَجِع ووَجْعَى وهَرِم وهَرْمَى وضمن... إلخ.

(٢) وهذا ما ذكره العلامة حفني في حاشيته. ينظر: حاشية حفني على المختصر، ص: ٢٥١/و.

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٤) سياق الكلام: "(قال عبد القاهر: إن كان المبتدأ) في الجملة الاسمية الحالية (ضمير ذي الحال وجبت) أي الواو سواء كان خبره فعلا (نحو: جاء زيد وهو يسرع أو) اسما نحو: جاء زيد (وهو مسرع)، وذلك لأن الجملة لا تترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم إليه في الإثبات وتقدر تقدير المفرد في أن لا يستأنف لها الإثبات، وهذا مما يمتنع في نحو: جاء زيد وهو يسرع أو وهو مسرع؛ لأنك إذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحا في أنك لا تجد سبيلا إلى أن تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه إليه في الإثبات لأن إعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع، وإلا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى أن تقول: جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه... إلخ" . المختصر، ص: ١٦٦، ودلائل الإعجاز، ص: ٢١٦.

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٦) ينظر: [الصحاح:١٢٥٢/٣-ضيع]، وفيه: ضاع الشئ يضيع ضيعة وضَياعاً بالفتح، أي هلك، ومنه قولهم: فلان بدار مضيعة، مثال معيشة.

(٧) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر: ٢/ ٥٠٨، ونصه: المضيعة- بكسر الضاد- اسم مكان من الضياع أي: الاطراح.

(٨) ينظر: حاشية الدسوقي على المختصر: ٦١٨/٢.

(٩) ما بين المعقوفين في "ج" (كمسيلة).

[قوله]: [١] **ثم تزعم**[٢] بالنصب عطف على تقول، [يعنى] [٣]: أنه لو لم يعتبر الاستئناف في إعادة الاسم الصريح؛ لصح عدم اعتبار الاستئناف [في] [٤] مثل: جاءني زيد وعمرو يسرع[١٧٥/و] أمامه؛ لأنه بمنزلته، لكن اعتبار الاستئناف في ذلك لازم؛ لئلا يلزم على عدم الاعتبار ترك المبتدأ "بمضيعة" ، فظهر [أن][٥] وجوب الواو في المثالين أعنى: جاء زيد وزيد يسرع، أو مسرع، وجاء زيد وعمرو يسرع أو [مسرع] [٦] أمامه بالطريق، الأولى[٧] من المثال الأول: وهو جاء زيد وهو يسرع أو مسرع؛ لأن [المثال] [٨] الأول محمول على كل من المثالين في وجوب الواو [٩]، كما يؤخذ من كلام الشارح [حيث قال] [١٠]: أولا كان بمنزلة اسمه صريحًا، وقال ثانيا: وجرى مجرى أن تقول... إلخ[١١].

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٢) وسياق الكلام:... لأنك إذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحا في أنك لا تجد سبيلا إلى أن تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه إليه في الإثبات لأن إعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع، وإلا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى أن تقول: جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه، ثم تزعم أنك لم تستأنف كلاما ولم تبتدأ للسرعة إثباتا، وعلى هذا، فالأصل والقياس أن لا تجئ الجملة الاسمية إلا مع الواو وما جاء بدونه، فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه " . المختصر، ص: ١٦٦.

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٧) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٢/ ٥٠٨، ونصه: عطف على قوله: أن تقول، والحاصل أنّه لو لم يعتبر الاستئناف في إعادة الاسم الصريح، كان بمنزلة عدم اعتباره في مثل: جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه، مع أنّ اعتبار الاستئناف لازم، فعلى هذا وجوب الواو في هذا المثال بالطريق الأولى.

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٩) قال الدمشقي في تعليقة: لت جَاءَنِي زيد وَعَمْرو يسْرع أَمَامه وَجعلت يسْرع لزيد وَحَالا مِنْهُ وَجعلت عمرا لَغوا =

[قوله:] (١) **وهو مشعر [بوجوب]** (٢) **الواو... إلخ**(٣) أي: كلام الشيخ في دلائل الإعجاز(٤) مشعر بوجوب الواو في المثالين المذكورين [بالأولى] (٥)، فيكون مخالفا لظاهر كلام الماتن؛ لأنه بحسب الظاهر يقتضى [تخصيص] (٦) الوجوب [بما إذا] (٧) كان المبتدأ في الجملة

=

وَذَلِكَ الْحَال فَإِن قلت إِنَّمَا اسْتَحَالَ ذَلِك من حَيْثُ كَانَ فِي يسْرع ضمير لعَمْرو وتضمنه ضمير عَمْرو يمْنَع أَن يكون لزيد وَأَن يقدر حَالا لَهُ وَلَيْسَ كَذَلِك جَاءَنِي زيد وَهُوَ يسْرع لِأَن السرعة هُنَاكَ لزيد لَا محَالة فَلَا يُقَاس إِحْدَاهمَا بِالْأُخْرَى، فَجَوَابه أَن الْمَانِع لَيْسَ هُوَ أَن يكون يسْرع فِي قَوْلك جَاءَنِي زيد وَعَمْرو يسْرع أَمَامه حَالا من زيد وَهُوَ فعل لعَمْرو فَإِنَّك لَو أخرت عمرا فَرَفَعته بيسرع وَقلت جَاءَنِي زيد يسْرع عَمْرو أَمَامه صَحَّ جعله حَالا من زيد مَعَ أَنه فعل لعَمْرو فَتعين أَن يكون الْمَانِع تَرَكك عمرا بمضيعة إِذْ جعلته حَالا مُبْتَدأ لَا خبر لَهُ ويفضي بك ذَلِك إِلَى أَن يكون يسْرع فِي مَوضِع نصب لكَونه حَالا من زيد وَفِي مَوضِع رفع لكَونه خَبرا عَن عَمْرو الْمَرْفُوع بِالِابْتِدَاءِ وَذَلِكَ بَين التدافع وَهَذَا الْمَانِع لَا تَجدهُ إِذا أخرت عمرا وَصَارَ بِمَثَابَة قَوْلك جَاءَنِي زيد مسرعا عَمْرو أَمَامه. ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة ١/١٧٦.

(١٠) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(١١) ينظر: المطول، ص: ٤٧٤.

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٢) سياق الكلام: "هذا كلامه في دلائل الاعجاز وهو مشعر بوجوب الواو في نحو: جاءني زيد، وزيد يسرع، أو مسرع أمامه وجاء زيد وعمرو يسرع، أو مسرع أمامه بالطريق الأولى" . المختصر، ص: ١٦٦.

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٤) ونصه: "والقولُ في ذلك: أنَّ الجملةَ إذا كانت من مبتدأ وخبَرٍ، فالغالبُ عليها أنْ تَجيءَ مع" الواو "كقولكَ:" جاءني زيد وعمرو أمامه "و" أتاني وسيفُه على كَتِفه "، فإنْ كان المبتدأ من الجملةِ ضميرَ ذي الحال، لم يَصْلح بغيرِ" الواو "البتَّةَ؛ وذلك كقولكَ:" جاءني زيدٌ وهو راكب "، و" رأيت زيدًا وهو جالس "، و" دخلت عليه وهو يملي الحديث "، و" انتهيت إلى الأمير وهو يعبئ الجيشَ "، فلو تركتَ" الواوَ "في شيءٍ من ذلك لم يصْلُح، فلو قلتَ:" جاءني زيدٌ هو راكب "،" دخلت عليه هو يُملي الحديثَ "، لم يكنْ كلاماً" . دلائل الإعجاز، ص: ٢٠٢.

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "د" .

(٦) ما بين المعقوفين طمس في الأصل " .

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "ج" .

الحالية ضمير زي الحال، حيث قال: [إن كان] (١) المبتدأ ضمير زي الحال وجبت(٢)، ومفهومه أنه إذا كان اسما ظاهر انتفى الوجوب وليس كذلك، ويمكن الجواب: بأنه إنما قيد بذلك؛ لأن كلامه في الجملة الاسمية الحالية التي يجوز اقترانها بالواو، ولا يكون المبتدأ فيها إلا ضميرًا؛ إذ لو كان اسمًا ظاهرًا، وجب الاقتران، ولم يكن جائزًا(٣).

[قوله:] (٤) **وان جعل نحو: على كتفه سيف حالا**(٥)، أي: من كل جملة اسمية خبرها جار ومجرور، فيجب قرنها بالواو عنده[١٧٦/ظ] كما تقدم، ومذهب [المصنف] (٦) أنه يكثر قرنهما بالواو مطلقا(٧)، وذكر صدر الأفاضل: أن ترك الواو قليل في الجملة الحالية التي خبرها

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٢) ونص كلامه: وقال عبد القاهر: إن كان المبتدأ ضمير ذي الحال وجبت، نحو: جاءني زيد وهو يسرع أو وهو مسرع، وإن جعل نحو: على كتفه سيف. حالا كثر فيها تركها، نحو: خرجت مع البازي على سواد، ويحسن الترك تارة لدخول الحرف على المبتدأ كقول الفرزدق من الطويل:

فقلتُ عسى أن تُبْصِريني كأنما بَنِيَّ حواليَّ الأسودُ الحوارِدُ

الحوارد: من حرد إذا غضب. وأخرى لوقوع الجملة الاسمية بعقب مفرد كقول ابن الرومي من السريع:

والله يُبْقيك لنا سالمًا بُرْداك تبجيلٌ وتعظيمُ " .

وقال العلامة السيد الشريف في ذلك: "والذي يفهم من عبارة المتن أن وجوب ذكر الواو إنما هو في ما يكون المبتدأ فيه ضمير ذي الحال، وأن ما عداه على المشهور من جواز الأمرين، وأولوية الذكر، وأما نحو: (جاءني زيد وزيد يسرع)، فينبغي أن يلحق بما يكون المبتدأ فيه الضمير؛ لأنّ هذا الظاهر في موضع الضمير" . التلخيص، ص: ٥٢، وحاشية السيد الشريف، ص: ٣٠٩.

(٣) قال لطف الله ٢٩٠/٢ نعم يرد على المصنف أنه لا وجه لتخصيص ذكر ما يكون المبتدأ فيه ضمير ذي الحال بوجوب الواو عند الشيخ، إلا أن يقال: ذلك إنما تعرض له، لكونه أدني مرتبة، ويعلم ما عداه بالطريق الأولى وفيه بعد.

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٥) وسياق الكلام: ثم قال الشيخ (وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها) أي في تلك الحال (تركها) أي ترك الواو. المختصر، ص: ١٦٦.

(٦) ما بين المعقوفين في "ب" ، و "ج" ، و "د" (المص).

(٧) ينظر: الإيضاح ١٥٨/٣.

غير جار ومجرور، ومفهومه أن الخبر إذا كان جارا ومجرورا يكثر فيه الترك[١]، فيكون مذهبا ثالثا[٢] [فتأمل[٣]] [٤].

[**قوله**]: [٥] **مع البازي**[٦] ظرف لغو؛ لأنه متعلق بخرجت، والياء ساكنة[٧].

---

(١) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٠٩/٢، ونصه: اعلم أنّه ذكر صدر الفضلاء أنّ ترك الواو قليل في الجملة الاسمية الحالية التي خبرها غير جار ومجرور.

(٢) وهذا ما أشار إليه الرضي بقوله: "(فالاسمية بالواو والضمير)، إنما ربطوا الجملة الحالية بالواو، دون الجملة التي هي خبر المبتدأ، فإنه اكتفي فيها بالضمير؛ لأن الحال يجيئ فضلة بعد تمام الكلام. فاحتيج في الأكثر إلى فضل ربط، فصدرت الجملة التي أصلها، الاستقلال بما هو موضوع للربط، أعني الواو التي أصلها الجمع، لتؤذن من أول الأمر بأن الجملة لم تبق على الاستقلال، وأما خبر المبتدأ، والصلة، والصفة، فإنها لا تجيئ بالواو؛ لأن بالخبر يتم الكلام، وبالصلة يتم جزء الكلام، والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا، وكونها لمعنى فيه معنى كأنها من تمامه، فاكتفي في ثلاثتها بالضمير، بلى، قد تصدر الصفة والخبر بالواو، إذا حصل لهما أدنى انفصال؛ وذلك بوقوعهما بعد (إلا) نحو: ما حسبتك إلا وأنت بخيل، وما جاءني رجل إلا وهو فقير، وأما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال، فلا ترى، أبدا، مصدرة بالواو" شرح الرضي ٤١/٢.

(٣) ينظر: حاشية العبادي على المختصر، ص: ١٨٦/ظ، وحاشية الدسوقي ٦٢٠/٢.

(٤) ما بين المعقوفين في هامش الأصل " .

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٦) يشير إلى قول الشاعر:(إِذَا أنْكَرَتني بَلدةٌ أوْ نكرتهَا... خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِي على سَوَادُ)

البيت لبشار بن برد من أَبْيَات من الطَّوِيل قَالَهَا فِي خَالِد بن برمك وَكَانَ قد وَفد عَلَيْهِ وَهُوَ بِفَارِس فأنشده قَوْله:=

=مطلعها: **(أخَالدُ لَمْ أهبطْ عليكَ بذِمّةٍ... سِوَى أنني عَافٍ وأنْتَ جَوَادُ)**

قبله: (رِكَابِي على حرْفِ وقلبي مشيع... وَمَالِي بِأَرْضِ البَاخلينَ بلادُ)

بعده: (أخَالدُ إِنَّ الأجرَ والحمدَ حَاجَتِي... فأيَّهمَا تَأتِي فأنْتَ عِمَادُ)

وَالشَّاهِد فِيهِ كَونه حَالا ترك فِيهِ الْوَاو.

ديوان بشار بن برد ٤٩/٣- تح/محمد الطاهر بن عاشور –لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٧٦هـ، وينظر: الفصول المفيدة، ص: ١٦٤، والإيضاح ١٥٨/٣، ونهاية الأرب٧٤/٧، وعروس الأفراح٥٧١/١، ومعاهد التنصيص ٢٨٧/١، وخزانة الأدب٢٨٧/٣،

[قوله:] [(١)] **ويحسن الترك**[(٢)] [(٣)]، تارة لدخول حرف على المبتدأ، ظاهره: أنه لا فرق بين أن يكون العامل في الحال لفظيا أو معنويا، فالأول كالبيت المذكور[(٤)]، فإن العامل في الحال لفظ الفعل، والثاني: كقولك: إن زيدا وهو يسرع قائم، فإن العامل في الحال لفظ إن وهو عامل معنوي، وهذا التعميم مخالف لما ذكره [الشارح] [(٥)]-قدس سره- في تفسير قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن تُخْفُوا۟ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٩﴾ ﴾ [(٦)] الآية، حيث قال: إنا لم نجد في الاستعمال دخول الواو على الجملة الحالية التي عاملها معنى الفعل[(٧)]، وقد يجاب بأنه لا يلزم من عدم اطلاع الشارح على ذلك عدم وروده على أنه لا يلزم من عدم وروده عدم الجواز؛ لأنه قد يجوز بطريق القياس على ما ورد، كما في نظائره، فلا معارضة[(٨)].

=

(٧) ينظر: حاشية يس على المختصر، ص: ٨٢/و.

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب" ، و "ج" ، و "د" .

(٢) قال العصام: ولقد أعجب حيث ختم بحث التذنيب بمحسن الترك، كما ختم بحث الأصل بمحسن الوصل. الأطول ٦٢/٢.

(٣) وسياق الكلام: وقال الشيخ ايضا (ويحسن الترك) أي ترك الواو في الجملة الاسمية (تارة لدخول حرف على المبتدأ) يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط... إلخ. المختصر، ص: ١٦٧، والتلخيص، ص: ٥٣.

(٤) وهو: إذا انكرتني بلدة أو نكرتها * (خرجت مع البازى على سواد)

(٥) ما بين المعقوفين في "ج" ، و "د" (الش).

(٦) سورة آل عمران(رقم:٢٩).

(٧) ينظر: تحقيق الجزء الثاني من حاشية التفتازاني على شرح الكشاف ٨٤/١- ت/ د: فوزي السيد عبد ربه.

(٨) قال حفني في حاشيته، ص: ٢٥٢/ظ، وحاصل الاعتراض أنه لا يصح على إطلاقه؛ لأنا لم نجد في الاستعمال دخول الواو على الجملة الحالية التي عاملها في معنى الفعل كأن زيدا وهو يسرع قائم

الخاتمة

وبعد المعايشة مع مخطوط الجوهري على مختصر المعاني للتفتازاني على التلخيص للقزويني في (باب الفصل والوصل) نستطيع أن نقول بأن هذا المخطوط يُعد تحفة علمية فريدة، وشاهدًا حيًا على عظمة التراث البلاغي العربي، لقد استعرضنا في هذا الشرح العمق المعرفي والدقة المنهجية التي اتبعها الجوهري في بسط وشرح هذا المتن العظيم، كاشفًا الستار عن خبايا ودقائق وأسرار الفصل والوصل في اللسان العربي.

إنّ هذا المخطوط ليس مجرد شرحٍ نصي، بل هو نافذة على عقلية علماء الأمة الذين أوقفوا حياتهم على خدمة العلم وتدوينه، فاستطاعوا أن يربطوا بين الأصول والفروع، ويُجلوا الغامض ويوضحوا المعقد، وبدراستنا لهذا السِّفر الجليل، نُدرك قيمة الجهود المضنية التي بُذلت للحفاظ على كنوز المعرفة، ونُثمِن دور الشراح في تقريب هذه العلوم للأجيال المتعاقبة.

هذا، ومن خلال معايشتي لباب الفصل والوصل من حاشية العلامة الجوهري (ت: ١١٦٥هـ) على (مختصر) السعد التفتازاني (ت: ٧٩٢هـ) على (التلخيص) للجلال القزويني (ت: ٧٣٩هـ) خلصت إلى عدة نتائج، منها ما يلي:

أولًا: نتائج عامة متعلقة بالمخطوط

١-توثيق المخطوطة: تأكد نسب المخطوطة إلى إسماعيل بن غنيم الجوهري، مع أدلة واضحة من النسخ الخطية ومقارنات النصوص

٢-زمن التأليف: ترجّح أن المؤلف تُوفّي قبل إتمام المخطوط، إذ اتفقت النسخ على خاتمة واحدة وذُكر في بعضها أن المؤلف وقف عندها وتوفي

٣-وصف النسخ: وُجدت عدة نسخ في المكتبات (الأزهرية وغيرها)، تباينت من حيث الجودة، واعتمد الباحث النسخة الأقرب للأصل مع مقابلة باقي النسخ

٤-منهج التحقيق: التزم الباحث بقواعد التحقيق العلمي (مقابلة النسخ، ضبط النص، الإشارة للزيادات والنقص، تحرير النص إملائيًا وعلامات الترقيم، وضع الاختصارات وشرحها)

ثانيًا: نتائج عامة متعلقة بالدراسة البلاغية

١-ظهر الشيخ الجوهري من خلال مخطوطه واسع الاطلاع؛ حيث ذكر في معظم المسائل التي تعرض لها بالشرح آراء من سبقوه من العلماء كالتفتازاني والقزويني وغيرهما، وموظفًا إياها في شرحه..

٢- الشيخ الجوهري كان منصفًا عادلًا لا يذكر رأيًا ويعترض عليه بالمناقشة إلا ويأتي بما يُرجحه من عند العلماء، ولا يذكر اعتراضًا إلا ويُتبعه بالرأي الذي يُعضد به اعتراضه ونقده البلاغي.

٣- نهج الشيخ الجوهري نهجَ العلماء السابقين له من أصحاب الشروح والحواشي بذكر الآراء دون ذكر أصحابها في معظمها اعتمادًا على شهرتهم بها والتصاقها بهم.

٤-الشرح يُعد مرجعًا رئيسًا في باب الفصل والوصل؛ لما يتضمنه من شرح نماذج وبسط في التقسيم وذكر لآراء العلماء، وإيراد الاعتراض والرد عليه في كل مسألة يتعرض لها.

٥-ظهرت شخصية الشيخ الجوهري النقدية الدقيقة من خلال اعتراضاته على الآراء ومناقشته لها، وظهرت موسوعيته وحسن اطلاعه بذكره آراء السابقين في كل مسألة من مسائل الفصل والوصل.

٦-يظهر من اعتراضات الشيخ الجوهري على التفتازاني بأن هناك تقاربًا فكريًا بينه وبين أصحاب الحواشي وموافقته لآرائهم؛ لكثرة ما يُعضد كلامه بآرائهم، أو اعتراضه برأي من أصحاب الحواشي أمثال العصام والحفيد وغيرهم...

٧-الغالب في انتقاد الشيخ الجوهري واعتراضاته هو التلطف في الاعتراض وذكر الرأي والرأي الآخر.

٨-قدّم الشيخ شرحه بطريقة منهجية دقيقة مرتبة تُنبئ عن قدرة علمية فائقة لصاحبها، وتجعله يصطف وسط أكابر سدنة البيان بهذا العمل؛ ففيه من الدقة والعمق ما يُعين على فهم أسرار الفصل والوصل وإدراك جماليات اللغة، مما يُسهم في إحياء هذا الفن العظيم، وبيان ما

يحويه من رؤى واضحة دقيقة، ومقدرة فائقة على المناقشة والتحليل والاستنباط، والتعليل، والتذوق البلاغي الدقيق، والتحليل البلاغي الواعي للشواهد البلاغية.

٩-اهتم الشيخ الجوهري في هذا الباب بذكر الآراء البلاغية للعلماء وما يحتمله كل رأي، مع التقصير أحيانًا في بسط الشرح في كل مسألة تعرض لها.

١٠-اعتمد الشيخ على الشواهد التطبيقية، مما يعكس دقته في اختيار تلك الشواهد ومناسبتها الدقيقة للمواضع التي وردت فيها، فجاءت داعمة بقوة للجانب النظري في المخطوط، إضافة إلى دقة تحليله لها، وحسن توضيحه للجوانب البلاغية فيها.

١١-قدّم شرحًا منهجيًا دقيقًا يكشف أسرار الفصل والوصل، مع قدرة فائقة على التحليل والتعليل والاستنباط.

١٢-الشواهد: اعتمد على الشواهد التطبيقية بدقة، فجاءت مناسبة للمسائل النظرية، مما قوّى الجانب التطبيقي للمخطوط.

١٣-مناقشة الآراء: عرض الآراء البلاغية المختلفة، وأبان ما تحتمله من دلالات، غير أنه قصر أحيانًا في بسط الشرح لبعض المسائل.

ثالثًا: النتائج الختامية

١-المخطوط يمثل تحفة علمية نادرة تكشف عن العمق البلاغي في التراث العربي.

يبيّن دور العلماء في توضيح دقائق الفصل والوصل، وربط الأصول بالفروع، وإيضاح المعقد من القضايا.

٢-يبرز قيمة جهود الشراح في تقريب البلاغة للأجيال المتعاقبة، ويجعل هذا المخطوط جزءًا من سلسلة التراث التي تحفظ هوية الأمة.

توصية:

-ويوصي البحث بضرورة متابعة مؤلفات الإمام الجوهري التي لم تظهر للعلن، والوقوف عليها بالتحقيق والدراسة والبحث؛ وذلك لما تحويه تلك المخطوطات من كنوز المعرفة ونفائس اللغة البلاغة.

-ويوصي البحث بأن ينضم هذا التحقيق إلى ما سبقه من تحقيقات لشرح الجوهري على مختصر المعاني على التلخيص؛ كي تعم الفائدة وتوضع مجتمعة بين يدي القارئ في سفر واحد.

فهرس المراجع

١- أبجد العلوم، للقنوجي، دار ابن حزم، ط الأولى ١٤٢٣ / هـ ٢٠٠٢ م.

٢- إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد، إسماعيل بن غنيم الجوهري، تح: د/ جميل عبد الله عويضة، ط:١٤٣١ هـ/٢٠١٠ م.

٣- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤-الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي، ت: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥-إعراب لامية الشنفرى، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين ت: محمد أديب عبد الواحد جمران، المكتب الإسلامي - بيروت ط: الأولى، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٦- الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر ٢٠٠٢ م.

٧- الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: د/محمد عبد المنعم خفاجي، ط/٣، دار الجيل، بيروت.

٨- البدر الطالع- للشوكاني، دار المعرفة، بيروت، من(دون) سنة نشر.

٩- البلاغة العربية: لـ عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي - دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط: الأولي، ١٤١٦هـ.

١٠- التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١(١٤٠٣هـ -١٩٨٣م).

١١-التعليقة على المقرب = شرح العلامة ابن النحاس على مقرب ابن عصفور في علم النحو، بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي، ابن النحاس، ت: الدكتور جميل عويضة، ط ٢٠٠٤ م / ١٤٢٤ هـ.

١٢- الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي، دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت، ط: الرابعة، ١٤١٨ هـ.

١٣- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت: مراقبة/ محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر أباد/ الهند، ط: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

١٤- السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.

١٥- الشعر والشعراء-لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت:٢٧٦هـ) .، دار الحديث القاهرة-١٤٢٣هـ.

١٦- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط/٤، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

١٧- الصناعتين، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، ت: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – بيروت، ط ١٤١٩ هـ.

١٨- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت، من(دون).

١٩- العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، ابن الملقن سراج الدين، أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، تح: أيمن نصر الأزهري، وسيد مهنى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م.

٢٠- الفائق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت: علي محمد البجاوي -محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة – لبنان، ط: الثانية.

٢١- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت:٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط/٣ - ١٤٠٧هـ.

٢٢- المطول على التلخيص للسعد التفتازاني، مطبعة سنده (باسطنبول) ١٣١٠هـ.

٢٣- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو، الزمخشري، جار الله، ت: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٣م.

٢٤- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل ابن عبد الله بن أيبك الصفدي، تح: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ط الأولى (١٤٢٠هـ).

٢٥- تلوين الخطاب لابن كمال باشا دراسة وتحقيق، أحمد بن سليمان بن كمال باشا، شمس الدين، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، ط: السنة ٣٣ - العدد (١١٣) ١٤٢١هـ.

٢٦- تهذيب الأسماء واللغات لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي - دار الكتب العلمية، بيروت، من دون.

٢٧- توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم، أحمد بن إبراهيم بن حمد بن محمد بن حمد بن عبد الله بن عيسى، ت: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي — بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٦هـ.

٢٨- حاشية الحفيد على المختصر، رسالة ماجستير تح: محمود صلاح الشيمي، كلية الدراسات الإسلامية والعربية (بنين) بدمياط-٢٠١٨.

٢٩- حاشية الدسوقي، لمحمد بن عرفة الدسوقي على مختصر السعد، لسعد الدين التفتازاني، شرح تلخيص مفتاح العلوم لجلال الدين القزويني، تح: د/عبدالحميد هنداوي -المكتبة العصرية (صيدا) لبنان-ط/١-٢٠٠٧م.

٣٠- حاشية السيد الشريف على الكشاف للزمخشري - مطبعة مصطفى البابي الحلبي-مصر، ط/الأميرية، ١٣٨٥هـ.

٣١- حاشية تجريد، العلامة البناني مصطفى بن محمد بن عبد الخالق على مختصر السعد التفتازاني على متن التلخيص في علم المعاني، تاريخ النسخ (١٢٨٧هـ)، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم عام (٢٠٨٩).

٣٢- حاشية العلامة التفتازاني على شرح الكشاف ١٩٢/٢- تح/ د: عبد الفتاح عيسى البربري.

٣٣- حاشية العلامة حفني، يوسف الحفناوي-علي مختصر السعد مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٧٨٨، وَقَفَ هذا الكتاب الشيخ محمد الشرقاوي.

٣٤- حاشية على الشرح المختصر للتفتازاني على تلخيص المفتاح، لأحمد بن قاسم العبادي (ت:١٠٤٩هـ) مخطوط بجامعة الملك سعود- مكتبة جامعة الرياض، قسم المخطوطات، تحت رقم (٢٧٩٣) المعروفة بحاشية ابن قاسم العبادي.

٣٥- حاشية لطف الله الغياث، على مختصر التفتازاني من بداية المخطوط إلى نهاية باب المسند (تحقيقًا ودراسة) رضا محمد، رسالة ماجيستير في البلاغة والنقد، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدمياط الجديدة، جامعة الأزهر ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.

٣٦- حاشية يس زين الدين العليمي، على مختصر السعد-مخطوط بمكتبة الرياض تحت رقم (٩٧٥).

٣٧- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: للسيوطي١/٥٤٨ تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتاب العربي، البابي الحلبي، ط/١، ١٣٨٧هـ-.

٣٨- خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري، ت: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال-بيروت، دار البحار-بيروت، ط ٢٠٠٤م.

٣٩- درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة: للمقريزي تح. د/ محمود الجليلي- دار الغرب الإسلامي – بيروت- ط١- ٢٠٠٢م.

٤٠- دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، ت: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، ط: الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٤١- ديوان عبد الله بن همام السلولي/٨٥- تح/ وليد محمد السراقبي – مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط/١، ١٤١٧هـ.

٤٢- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لمحمود الألوسي أبو الفضل- دار إحياء التراث العربي، بيروت، من دون.

٤٣- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة»، ت: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، إستانبول

– تركيا، عام النشر: ٢٠١٠ م.

٤٤– شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي (ت: ١٣٥١هـ)، ت: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض.

٤٥– شذرات الذهب في أخبار من ذهب. عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي، تح/ محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٦ هـ.

٤٦– شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن، أبو منصور ابن الجواليقي، قَدَّمَ له: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٤٧– شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، دار الكتب العلمية –بيروت، ط: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

٤٨ . شرح الكافية في النحو، ابن مالك ت/ عبد المنعم هريدي ٤٢١/١، جامعة أم القرى، ط الأولى، بلا تاريخ،

٤٩– شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي، أبي البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، ابن يعيش (ت:٦٤٣هـ) قدَّم له: د/ إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٥٠– صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)

٥١– طبقات الشافعية، أبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين بن قاضي شهبة، تصحيح وتعليق: د/ الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٧ هـ.

٥٢ – عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي، ت: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م.

٥٣- مجمل اللغة لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، ت: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٥٤- مخطوط حاشية الفناري، حسن حلبي بن محمد شاه على المطول، شرح تلخيص مفتاح العلوم، مخطوط بالمكتبة الأزهرية تحت رقم (١٠١٢٢٤)، ومخطوط-أيضًا- بكتاب خانة مجلس الشورى تحت رقم:١٣٨٢هـ.

٥٥- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، عبد الرحيم بن عبد الرحمن، أبو الفتح العباسي، ت: محمد محيي الدين، عالم الكتب، بيروت، سنة ٢٠١٣م.

٥٦- معجم البلاغة العربية، د/ بدوي طبانة، دار المنارة، ط: الثالثة،١٤٠٨هـ.

٥٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، ت: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط: السادسة، ١٩٨٥م.

٥٨- مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، أبي يعقوب، تح: نعيم زرزور/ دار الكتب العلمية، بيروت ط/٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥٩- مواهب الفتاح شرح تلخيص المفتاح، لابن يعقوب المغربي، تح: د/ خليل إبراهيم-دار الكتب العلمية-ط/١-١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٦٠- نقد الشعر، قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي، مطبعة الجوائب — قسطنطينية، ط: الأولى، ١٣٠٢.

٦١- نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط: الأولى، ١٤٢٣ هـ.

٦٢- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين(١/٢٢٠). مخطوط بدار الكتب المصرية. إسماعيل الجوهري برقم حفظ:٣٨١٤٧ عربي، ورقم:٤٨٩١ج عربي، ورقم:٩٢ نحو عربي، الرقم العام:٢١١٧٩١، ورقم:٢١٧٨٠١، ورقم:٣٥٨٦٤١

فهرس المحتويات

المقدمة ١٨٣
التمهيد..... ١٨٧
المطلب الأول: نبذة مختصرة إسماعيل بن غنيم الجوهري: ١٨٧
المطلب الثاني: العلامة سعد الدين التفتازاني(ت٧٩٢هـ) ومختصره والحواشي التي تناولته..... ١٨٩
أمَّا الفصل الأول فهو الخاص بالدراسة ١٩٩
المبحث الأول: الجهود البلاغية التي أشار إليها الغنيمي، ١٩٩
المبحث الثاني ٢١٦
الفصل الثاني: تحقيق النص..... ٢٢٨
[الفصل والوصل]..... ٢٢٨
الخاتمة ٢٧٩
فهرس المراجع ٢٨٣
فهرس المحتويات ٢٨٩